



مقرر

الجغرافيا البشرية

الفرقة الرابعة - تعليم أساسي - شعبة الدراسات الاجتماعية

أستاذ المقرر

د/ أحمد سعيد أحمد علي

قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية - كلية الآداب بقنا

العام الجامعي

٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ م

بيانات أساسية

الكلية: التربية بالگردقة

الفرقة: الرابعة

التخصص: تعليم أساسي – شعبة الدراسات الاجتماعية

عدد الصفحات: ١٩٦

القسم التابع له المقرر: قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب بقنا

الرموز المستخدمة

فيديو للمشاهدة.



نص للقراءة والدراسة.



رابط خارجي.



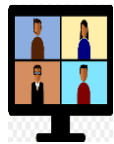
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.



أنشطة ومهام.



تواصل عبر مؤتمر الفيديو.



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	تمهيد
٥	الفصل الأول: جغرافية السلالات البشرية
٣٣	الفصل الثاني: جغرافية السكان
٦٨	الفصل الثالث : الجغرافيا السياسية
١١٤	الفصل الرابع: الجغرافيا الاقتصادية
١٣٩	الفصل الخامس: جغرافية الانتخابات
١٥٨	الفصل: السادس: جغرافية العمران
١٩٤	المصادر والمراجع

تمهيد:

اتسعت مجالات علم الجغرافية مع تطور الحضارة الإنسانية واتساع المعارف والعلوم وتحولت الجغرافية من الجانب الوصفي وهو أولى المراحل التي امتازت بها الجغرافيا ، الذي ساد منذ القرون الأولى قبل الميلاد وطوال فترات القرون الوسطى ، حيث كانت الجغرافية مجرد ممارسة للوصف اللفظي للمناطق والاقاليم التي يستطيع الانسان الوصول اليها واعطاء وصف كامل لطبيعتها البشرية والطبيعية فضلا عن ووصف علاقته بالمناطق المأهولة الأخرى المعروفة فقط . وقد خضعت الجغرافيا كغيرها من العلوم لكثير من التغيير والتطوير كما عانت أيضاً من اختلاف العلماء والمفكرين في عدم التحديد الدقيق لتعريفها ووظيفتها ومفهومها

الفصل الأول

الأصل السلالي للإنسان

الفصل الأول

الأصل السلالي للإنسان

تمهيد: -

هناك اختلاف في أصل الكلمة العربية "إنسان" من قبل علماء اللغة، فقال البعض أن الكلمة مشتقة من "النسيان" لطبيعة الإنسان كثيرة النسيان، ومنهم من قال أن الكلمة مشتقة من "الإيناس" أي الرؤية و البصر لتمييز الإنس عن الجن الغير مرئيين، وقيل أنها مشتقة من كلمة "الانس" من الونس لإيناس البشر للأرض. صاغ كارولوس لينبوس الاسم الثنائي للإنسان العاقل (Homo Sapiens) في عام ١٧٥٨، وهو اسم لاتيني؛ الجزء الأول منه homō بمعنى الإنسان، بينما تكون كلمة sapiens صفة بمعنى المتميز، الحكيم، أو العاقل .

وقد انصب الاهتمام بدراسة الجنس البشري Races of Mankind في البداية على علماء "الأنثروبولوجيا" Physical Anthropology والذين ركزوا على تطور الإنسان وتبع أصوله القديمة مع الاستعانة في ذلك بعلوم أخرى مثل "البيولوجيا Biology (علم الأحياء) وأيضاً "الأثنولوجي Ethnology والذي يهتم بدراسة الحضارات في الوقت الحاضر و"الأركيولوجي Archeology (علم الآثار)، وقد زاد الاهتمام بأصول الإنسانية الأولى وثار جدلاً واسعاً بشأنها نشر كتاب "أصل الأنواع Origin of Species" لتشارلز دارون سنة ١٨٥٩م، والذي رسم فيه صورة مركبة لتتابع الأحياء

وكيف أن البسيط يسبق المعقد ويتقدمه زمنياً، وحاول "دارون" في كتابه هذا إثبات علاقة إحيائية بين القديم والحديث.

أما علم الجغرافيا فقد اهتم منذ نشأته بدراسة الإنسان كأحد أضلاع اهتمام الجغرافيا ذاتها (الإنسان، المكان) ، واستفادت الجغرافيا في دراستها لتطور الإنسان وانتشاره بالعلوم المتصلة بدراسة الإنسان كالأنثروبولوجيا والبيولوجي والأثنولوجي والآثار والتاريخ وغيرها من العلوم الأخرى، وأفرز ذلك إضافات جغرافية لها أثراً ملموساً في جغرافية الجنس البشري من حيث دراسة نشأة الإنسان وموطنه الأصلي ثم انتشاره ومسالك هذا الانتشار على بقاع المعمورة، وتميز كل مجموعة بشرية بصفات خاصة وسمات مميزة تعكس تشابهاً بينها وتبايناً مع غيرها ودور العوامل البيئية والبشرية المتفاوتة في هذا التشابه وذلك الاختلاف.

تشارك الأحياء البشرية في أصل واحد انتابه التغير كنتيجة لمقتضيات تغير البيئة الجغرافية وقد انتقل هذا التغير عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف فحدث تغير سلالي خلال أجيال متعاقبة ومتعددة، ثم ما تلبث أن تختلف الفروع عن الأصول بعد مرور فترة من الزمن وتكون هذه الفروع أصولاً مستقلة والأخرى بدورها تتفرع منها فروع أخرى وهكذا.

وتسهم "الطفرة Mutation" في إحداث التغير السلالي، والطفرة عبارة عن ظهور صفات وراثية جديدة مفاجئة أثبتت جدارتها وتكيفت مع البيئة، وتحدث نتيجة لاختلافات في التكوين الكيميائي للوحدات الوراثية أو الكروموزومات وتكون الطفرة مسؤولة عن تكون نوع جديد يصبح فرعاً قائماً بذاته منفصلاً عن غيره من حيث

الأصل وبمرور الزمن تقوى الصفات الطافرة في النوع الجديد وتزداد تخصصاً وتبعد تماماً عن الفرع الذى تشعبت منه إلى أن تدخل في دائرة جنس جديد.

بالإضافة إلى الطفرة هناك عوامل أخرى لها دور فعال في عملية التغير السلالي التى تنتاب النوع الواحد "كالاختيار الطبيعى Natural Selection" و "الاختلافات العشوائية Genetic Drift" والمسئولة عن اختيار الإمكانات والصفات التى يمكن أن تعمر مع البيئة، ومعنى ذلك أن الوراثة والبيئة كانا أساس عملية التطور عبر التاريخ إذ أن التطور فى حد ذاته ليس إلا نتيجة لعمليات تلائم الكائنات مع البيئات المختلفة التى يعيش فى كنفها الإنسان.

ظهور الإنسان:

انتاب كوكب الأرض خلال الزمن الرابع (البلايستوسين) تقلبات مناخية وتطورات فى البيئة الجغرافية فحدثت فترات جليدية فى العروض الشمالية بينما شهد ت العروض الوسطى فترات مطيرة، بالإضافة إلى أن العلكة بين اليابس والماء أخذ شكله النهائى خلال هذه المرحلة.

تؤرخ أقدم البقايا البشرية التى وجدت للإنسان إلى عصر البلايستوسين والتى ترجع إلى أقدم من مليون سنة، وقد تطور الإنسان تطوراً سريعاً فى البلايستوسين واتفقت فترة تطوره السريع مع الأدوار الجليدية البلايستوسينية ولذلك يربط العلماء بين الحدثين. تطور الإنسان، ظهور الجليد. ويعتبرون الحادث الثانى مؤثراً فى الأول واتخذ العلماء آثار الإنسان دليلاً على الزمن الذى استغرقه فى تطوره.

الموطن الأصلي للإنسان:

أدت التنوعات السلالية وتباين الصفات الجنسية للمجموعات البشرية وكذلك التغيرات الجغرافية التي شهدتها المسرح الجغرافي للإنسان خلال البلايستوسين إلى التساؤل عن "المهد الأول" للإنسان والذي نشأ وتطور فيه وانتشر منه بعد ذلك إلى بقاع المعمورة؟

وقد انقسم رأى العلماء بشأن الموطن الأصلي للإنسان إلى ثلاثة اتجاهات الاتجاه الأولى نادى بأن الوطن الأصلي للإنسان كان قارة آسيا والرأى الثانى ذهب إلى أن أفريقيا كانت الموطن الأصلي فى حين جمع الاتجاه الثالث بين الرأين حيث رأى أصحابه بأن الوطن الأصلي للإنسان كان يمثل جزءاً من آسيا وجزءاً آخر من أفريقيا، وتحديدأ وسط وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وحاول أصحاب كل رأى من هذه الآراء الثلاث أن يبرهن على صحة فرضه على أساس الاكتشافات الأثرية والبقايا الإنسانية، وإن كانت هناك عدة أسس يجب وضعها فى الاعتبار عند الحديث عن الموطن الأصلي للإنسان، أهمها:

- ملائمة الموطن الأصلي لطبيعة جسم الإنسان، أى أن البيئة الجغرافية لابد وأن تتمتع بمناخ معتدل بين الحرارة والبرودة وأن كمية الأمطار تكون مناسبة لحياة نباتية متوسطة الكثافة وإمكاناتها تسمح بالصيد.
- لابد وأن يتصف الموطن الأصلي بسهولة الحركة منه وإليه أى ملاءمته للهجرات المتعددة التى قام بها الإنسان والتي أدت إلى انتشاره إلى جميع بقاع

العالم ومن ثم تكوين أجناس بشرية متعددة ومتباينة وإن كانت ذات أصول واحدة.

وبناء على هذه الاعتبارات استبعد العالم الجديد إذ لم يكن إلا وطناً لمجموعة بشرية واحدة وهي الهنود الأمريكيين وكذلك استبعد الجزء الشمالى والأوسط من أوروبا والذي شهد فترات جليدية إبان نشأة الإنسان كما اتضح سابقاً وكذلك الحال شمالى آسيا والمناطق الوسطى الاستوائية فى أفريقيا، ويطرح البعض إقليم جنوب شرق آسيا أيضاً نظراً لتطرف موضعه، إلا أن بعض الباحثين يضعه ضمن أقاليم الإنسان الأول، على هذا الأساس يصبح إقليم جنوب غرب آسيا وشمالى أفريقيا وشرقها المواضع الأكثر احتمالاً لأن تكون هى الموطن الأصيل للإنسان فى ضوء الاعتبارات التى يجب توافرها فى المكان الأول للإنسانية.

وتقدم المواضع المكتشف بها بقايا هياكل الإنسان الأول بعض الاحتمالات عن ذلك الوطن والذي منه انتشر إلى بقية أنحاء الكرة الأرضية.

انتشار الإنسان:

بعد أن استجمع الإنسان قواه عن طريق التنظيم الاجتماعى والحضارى فى الفترة ما بين (٥٠,٠٠٠-١٠,٠٠٠ ق.م.) وبعد أن اتخذ من شمال أفريقيا وشرقها وأيضاً جنوب غرب آسيا وطناً له وبعد أن نمت صفاته الجنسية وقدراته الحضارية بدأ فى الانتشار إلى بقية أنحاء العالم القديم والهجرة إلى العالم الجديد، فى هذه الفترة بدأت الاختلافات السلالية تظهر فى مناطق جغرافية واضحة المعالم ويمكن مقارنتها

بغيرها، وكانت هذه الاختلافات الجندسية نتيجة لملائمة المجموعات البشرية لظروف بيئتها على مر السنين.

فارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها وسهولة الأرض وخصوبتها وجفاف الإقليم أو رطوبته ووفرة العيش أو قلته واختلاف خطوط الطول ودوائر العرض... كلها عوامل تجمعت سوياً وتعاونت لتظهر التفاوت السلالي.

فى المناطق الاستوائية بأفريقيا انتشرت المجموعة الزنجية بصفاتها المميزة (البشرة السوداء، الشعر المجعد والمفلفل، الشفاة الغليظة المقلوبة، تفاوت طول القامة ما بين الأقسام إلى القبائل النيلوتية أطول الجماعات البشرية) ولا يعرف المكان المحدد لانتشار الزنوج، ولكنه يرجح أن السودان الغربى هو الموضع الملائم.

ويرجح أن الزنوج توسعوا قبل القرن الخامس عشر على حساب سلالة البشمن، وتعد المجموعات الزنجية التى تعيش فى جنوب شرق آسيا والجزر المتاخمة لها جماعات قديمة خاصة أقزام الهند وجزر الإندمان وشبه جزيرة الملايو...

أما عن المجموعة القوقازية فقد عمرت منطقة واسعة تمتد شمال إقليم الزنوج فى أفريقيا واشتملت على شمال أفريقيا وغرب آسيا فى الهند وسيلان وقد وصل القوقاز إلى أوروبا عن طريق شمال أفريقيا عبر جبل طارق ثم غرب أوروبا والطريق الآخر عبر حوض الدانوب ومن ثم شمال غرب أوروبا وقد استطاعت هذه الجماعات نقل الزراعة إلى حوض الدانوب وبلجيكا وفرنسا وشواطئ المتوسط.

وإلى الشرق من الإقليم القوقازى يحتل المغول منطقة واسعة تغطى شمال وشرق آسيا حتى شبه جزيرة الملايو وسومطرة وغيرها من جزر الهند الشرقية كما تشمل أيضاً اليابان وفرموزا(تايوان) ومناطق أخرى فى العالم الجديد تقطنها عناصر مغولية، والصفات السلالية للمغول هى (الشعر الأسود الخشن المستقيم، الأنف الضيق المفلطح العريض، اللون الأصفر أو الزيتونى أو البنى، العيون الضيقة ذات الجفون السميكة) ويعد إقليم شمال شرق آسيا الموطن الأصيل للمغول حيث اكتسبت فى هذه المنطقة القدرة على تحمل البرودة الشديدة، وقد وقفت السلاسل الجبلية فى وسط آسيا عقبة أمام توسع السلالة المغولية غرباً، لذا كان توسعهم تجاه الشرق والجنوب.

بالإضافة إلى هذه المجموعات الثلاث الكبرى التى تسود العالم توجد ثلاث مجموعات أخرى فرعية قديمة سلالية وحضارياً، وأول هذه المجموعة "البشمن" والذين كانوا ينتشرون فى بادئ الأمر فى إقليم متسع بأفريقيا وينحصرن حالياً فى صحراء كلهارى ويتصف البشمن بالقامة القصيرة (٥ أقدام) ولون البشرة بنى مائل للاصفرار والوجه مفلطح والشعر مفلفل.

أما الأستراليون فهى المجموعة الثانية وتشتمل على عديد من الجماعات القديمة لا يوجد بينهما أى صلة قرابة وتحتوى على "الأستراليون الأصليون" الذين يعيشون فى المناطق المعتدلة فى جنوب شرق استراليا و"الدرافديون" فى جنوب وجنوب شرق الهند و"الأيينو" سكان اليابان الأصليون.

أما المجموعة الثالثة من هذه السلالة الفرعية فهم "البولينزيون والميكرونزيون" وهم سكان جزر المحيط الهادى ويتصفون بـ "البشرة السمراء ، شعر أسود مموج ، عيون سوداء، أنف ضيق بارز، فم صغير، شفاه صغيرة، قامة متوسطة" ، وإن كانت بعض عناصرهم تتسم بطول القامة كما هى الحال فى جماعة التانجوس، وقد اختلطت هذه السلالات الفرعية بعناصر سلالية أخرى كالمغول والقوقاز وكذلك التزاوج الداخلى بينهما.

ولكن يتبقى التساؤل عن معايير التصنيف السلالى للبشر، وما هو مدلول

السلالة وتعريفها؟ قبيل التطرق لتوزيع الجنس البشرى فى العالم

تعريف السلالة:

تعد السلالات البشرية الحالية أفراداً لنوع واحد، والنوع عبارة عن مجموعة جنسية متجانسة لا تستطيع تحت الظروف الطبيعية العادية التزاوج مع غيرها من الأنواع.

وقد نتج عن انتشار الإنسان الواسع على بقاع المعمورة القدرة على الملائمة للظروف المختلفة حيث أصبحنا نشاهد الآن أنماطاً ونماذج متعددة من السلالات البشرية، فهناك الأبيض والأسود والأشقر ذو الشعر المجعد والمستقيم والمفلفل وصاحب العين المنحرفة والأخرى الواسعة وذو الأنف الأقبى والآخر المستقيم ... ولا يقتصر مجال الاختلاف على الصفات الجنسية بل هناك اختلافات فى القدرات والمهارات والثقافة واللغة وغيرها من الاختلافات البيولوجية والحضارية والتي

بواسطتها يحاول الأنثروبولوجيين استخدامها في تقسيم البشر إلى سلالات أو أنواع فرعية.

السلالة: تعنى التسلسل الأحيائي والذي يتضمن بدوره مفهوم الوراثة والتزاوج الداخلي بين أفراد المجموعة والمؤدى في النهاية إلى التجانس التام في الصفات الجسمية بين أفراد هذه المجموعة وإلى تكوين سلالة نقية لا يدخل في دمها دم آخر مختلف، وإن كان ذلك لا يحدث إلى في حالات نادرة بين الشعوب البدائية والمنعزلة ومثل هذه السلالات الأقرب إلى النقاء مصيرها إلى الانقراض كما حدث مع التسمانيين.

ولكى نعرف "السلالة" أو "النوع الفرعى" لا بد وأن يكون على الأقل ما يقرب من ٧٥٪ من أفراد المجموعة يتحدون في صفاتهم البيولوجية المقارنة وذلك ما يعرف باسم "قاعدة ٧٥٪ Percent Rule"، فإذا ما طبقت هذه القاعدة فسوف تقسم السلالات إلى أنواع فرعية البيض (القوقاز) المغول (الجنس الأصفر الآسيوى) الزوج (السود الإفريقيون) ويسمى الانثروبولوجيون هذه الأنواع باسم المجموعات البشرية الكبرى أو الرئيسية، وداخل هذه المجموعات يوجد عدد من السلالات الفرعية.

حاول الإنسان منذ القدم معرفة ذاته وسط بقية شعوب العالم وإن كانت كل فئة تضع نفسها في قمة التميز البشرى وتضع غيرها في درجات متدنية، فالإغريق كانوا يعتقدون بأنهم الأفضل والأحسن مرتبة من الشعوب الأخرى، كما أشار هيرودوت (القرن الخامس ق. م) إلى أن الفرس كان شعورهم بأنهم أكثر ثقافة عن جيرانهم، وينطبق ذلك أيضاً على الرومان.

ثم جاءت الأديان السماوية وحرمت فكرة التمييز والتصنيف بين البشر على أسس عرقية وغيرها فكانت المسيحية تنادى بالإخاء ونادى الإسلام بأنه "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى..." إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تصنيفات وتميزات على أسس جنسية وعرقية.

وإبان عصر الاستعمار كانت هناك كثير من الآراء تنادى بأن الرجل الأبيض عليه سيادة الشعوب الملونة ووصل ذلك الأمر إلى إبادة شعوب واستخدام القوة في ذلك (الهنود الأمريكيين .الزنج...)، كما شاعت فكرة السيادة الألمانية والجنس الأري وإبادة العبيد واليهود.

وفي العصر الحديث بدأت الآراء تتفاوت في السلالات البشرية فمن هذه الآراء ما ربطت بين السلالة والحدود السياسية فاستخدموا السلالة البروسية واللاتينية وأيضاً السلالة اليهودية... ويبدو هنا الخلط بين السلالة وبين القومية والشعبوية واللغة وأيضاً الدين كما هي الحال في السلالة "اليهودية"، فهذا التصنيف خطأ علمي لا يركز على أسس علمية فالسلالة "اللاتينية" في ذلك التصنيف تحتوى داخلها على عدة سلالات يمكن تمييزها حسب الصفات الجسمية.

ونفس الوضع ينطبق على استخدام لفظ سلالة على الجماعات المتحدثة بلغة واحدة أو التي ترتبط حضارياً، فظهرت تبعاً لذلك عدة تقسيمات لأوروبا مثل "الجرمان، السلاف، اللاتين" وهذا التقسيم ذو قيمة وأهمية من ناحية اللغة فقط ولكنه لا يفيد أنثروبولوجياً، وأيضاً لا يمكن قول "السلالة السامية أو السلالة الحامية" بل "اللغة السامية أو اللغة الحامية".

فاللغة والثقافة ليس لهما سند أحيائى صحيح وليس من الضروري أن يكون أصحاب اللغة المشتركة منحدرين من أصل واحد، فاللغة أداة تعبير وتفاهم يمكن اكتسابها وتعلمها كمهارة سهلة الانتشار، فالشعوب المستعمرة فرضتها على مستعمراتها، فالعثمانيين فرضوا التركية في شبه جزيرة الأناضول، والفرنسيين فرضوها في الجزائر وغير ذلك...، وقد يحدث العكس أى اكتساب المستعمرين لغة مستعمراتها كما حدث مع النورمان باكتسابهم الفرنسية أثناء احتلالهم لفرنسا والفلسطينيين اكتسابهم الكنعانية بعد غزوهم لفلسطين.

وفي بعض الأحيان تصبح اللغة حاجزاً ثقافياً كبيراً بين أفراد المجموعة الواحدة والسلالات المشتركة ففي القرن الإفريقي باعدت اللغة بين الأثيوبيين وجيرانهم الصوماليين رغم الرابطة السلالية المشتركة بينهم.

يتضح من ذلك أن محاولات تقسيم النوع البشرى إلى سلالات اتسمت في بادئ الأمر بالخلط بين الصفات الجنسية للشعوب وبين الحضارة واللغة وذلك لعدم القدرة على التمييز بينهم، فكلمة سلالة استخدمت في معانٍ كثيرة غير أنه يقصد بها مجموعة من الناس ذات صفات جنسية متشابهة، غير أن هذه الصفات اختلف بشأنها العلماء والباحثون.

والمعروف أنه لا يوجد حالياً سلالة نقية بالرغم من أن هناك بعض الشعوب كالانديمان والبشمن والفدا حيث أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الشعوب والسلالات، ويجب التفريق بين مفهومى "الشعب" و"السلالة" فالشعب مجموعة من السكان تسكن دولة واحدة قد تضم عدة سلالات أو أجناس والنموذج الواضح في ذلك

الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتوى بين حدودها (القوقاز . الزنوج . المغول . مجموعات قديمة...) وأيضاً هناك الهند وفرنسا والمملكة المتحدة، ففي حالة الشعوب توضع حدود سياسية واضحة مع الاعتماد في ذلك على الانتماء والخصائص الحضارية، أما السلالة فتختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً إذ تحمل بين طياتها تاريخاً جنسياً طويلاً يصعب تحديد درجة نقاوته، فالتقسيم السلالي يعتمد على أسس متباينة وقواعد تبتعد كثيراً عن التصنيفات الحضارية والثقافية والسياسية، فمن الناحية البيولوجية والأنثروبولوجية هناك اتفاق على أن جميع أصناف البشر يستطيعون التزاوج وإنتاج النسل بغض النظر عن الاختلافات البيولوجية بينهم وكذلك البيئة الجغرافية التي تؤدي إلى ظهور اختلافات سلالية والتي بواسطتها يمكن للأنثروبولوجيين تقسيم البشر إلى سلالات وأنواع فرعية.

البيئة الجغرافية والتنوع السلالي:

تؤثر البيئة الجغرافية على التطور السلالي وذلك عن طريق عامل العزلة التي تنشأ عن وجود الحواجز الجغرافية كالسلاسل الجبلية والصحراء والمحيطات، بالإضافة إلى المناخ والغذاء.

الحواجز الجغرافية:

نشأت عدة سلالات ثانوية أو فرعية نتيجة تفرق لمجموعات بشرية وانعزالها عن بعض بسبب العوائق الجغرافية، وقد كانت الحواجز الجغرافية أهم العوامل التي تمنع الاختلاط وتشجع الاختلافات العشوائية، فمثلاً فصلت الصحراء الكبرى في

أفريقيا بين سكان البحر المتوسط (القوقاز) والمجموعة الزنجية في أفريقيا المدارية، كما أن جبال الهمالايا فصلت بين مغول الهضاب العليا بوسط آسيا وسكان الهنود القوقازيين.

فالحواجز الجغرافية كانت عاملاً قوياً ومؤثراً وقف أمام تحركات البشر وإن كانت مقدرة الإنسان على الملائمة والتكيف مكنته من أن يعيش في ظروف جغرافية وبيئات متباينة ومتنوعة، وتؤثر الحواجز الجغرافية على التنوع السلالي في:

- منع وحدات وراثية جديدة من الظهور كانت ستبدو لو هناك اختلاط سكاني.
- خمول أوركود عملية ضغط الاختيار بسبب قلة المنافسة في بيئة محدودة.
- ظهور الاختلافات العشوائية بسبب العزلة.

ويبدو أثر العزلة كبيراً على الجماعات الصغيرة فالمجموعة المغولية ظهرت في بيئة منعزلة محاطة بالجليد خلال الفترة الجليدية الأخيرة وتمثل هذه المجموعة نموذجاً للاختيار الطبيعي الديناميكي الذي يتضمن تكوين مجموعة جنسية بيئية Genotype تتلائم مع ظهور قهرية لتغير البيئة، أما الاختيار الطبيعي المستقر هو الذي تستطيع عناصره الممتازة أن تقاوم تغيرات البيئة الفصلية كالتغير الحرارى وحدوث المجاعات الطارئة أو الأوبئة...

المناخ:

تشجع العوامل المناخية في بعض الأحيان أثناء عملية الاختيار الطبيعي على ظهور بعض الصفات السلالية واختفاء أخرى، ففي المناطق الباردة تتطلب الملائمة للعيش فيها الإقلال من فقدان الحرارة بينما في المناطق الحارة تفضل الظروف المهيأة لترطيب الجسم.

ويبدو أثر المناخ على لون البشرة، ففي الصحراء المدارية حيث يسود الجو الجاف تكون البشرة بنية وليست سوداء بسبب عدم وجود الرطوبة، ويرجع لون البشرة الفاتحة لسكان الصحراء إلى أنهم لم يمض عليهم الوقت الكافي لاكتساب لون البشرة الداكنة كالطوارق الذين وصلوا إلى الصحراء الكبرى منذ ما يقرب من ١٥٠٠ سنة.

واقترن اللون الأسود بالمناطق الحارة الرطبة بسبب كثافة عدد الحبيبات الملونة في الجسم، فاقتران لون البشرة السوداء بهذه المناطق، ويعتبر لون البشرة هنا كعامل حماية لهم ضد أشعة الشمس القوية.

وأيضاً يرتبط المناخ بحجم الجسم في البيئة الجغرافية، ففي المناطق الحارة يعيش نحاف الجسم (النوير. الدكنا. التوتوسي)، أما الجماعات التي تعيش بالقرب من الدائرة القطبية ممتلئو الأجسام وينطبق ذلك على زوائد الجسم (الأطراف. الأذن. الأنف)، تكون قصيرة في المناطق الباردة، فالإسكيمو يمتازون بالسيقان القصيرة

وأيضاً الأصابع والأنوف، بينما سكان الصحراء على النقيض يمتازون بالسيقان الطويلة والأنوف البارزة.

الغذاء والأمراض:

يؤثر الغذاء على تكوين الجسم وبنائه فمن الملاحظ أن آكلي اللحوم يمتازون بالأجسام الضخمة وخير مثال لذلك صيادي الماموث في العصر الحجري القديم، وهنود سهول أمريكا حيث كان اعتمادهم على حيوان البيسون، وعلى النقيض من ذلك سكان جنوب شرق آسيا الذين يتصفون بالأجسام الصغيرة حيث يمثل الأرز غذائهم الرئيسي، ويلاحظ أن الأوروبي إذا ما اعتمد على الأرز فإنه يصاب بمرض البرى. برى وبعض أمراض فقر الدم الأخرى.

وفي جزر بولينزيا وميكرونيا يعتمدون على البطاطس واليام والسمك وجوز الهند وهم قريبو الشكل بالأوروبيين والأمريكيين وسكان غرب أوروبا من حيث بناء الجسم وطول القامة وبالرغم من أن غذائهم خال من اللحوم إلا أن عناصر غذائهم من أطعمة البحر تحتوى على عناصر بروتينية وفيتامينات.

أما غذاء سكان الصحراء يتركز في كميات بسيطة من الأطعمة إلا أنها مليئة بالبروتينات والدهنيات والسكريات إذ يشتمل على اللبن والتمر وبعض الحبوب.

وقد لعب المرض دوراً مهماً في عملية الاختيار الطبيعي في تاريخ البشرية، ففي مرحلة جمع الطعام والتي استغرقت أكثر من ٩٩٪ من تاريخ الإنسانية حيث كانت أعداد السكان قليلة، كما كانوا يعيشون متناثرين الأمر الذى ساعد على العزلة، ولكن

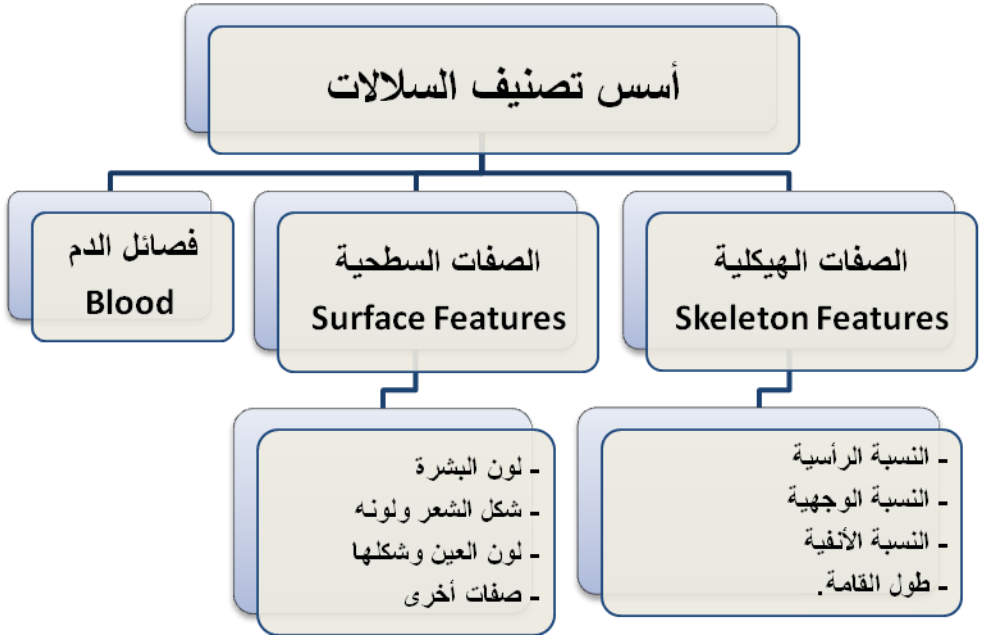
مع حياة الاستقرار وظهور المحلات العمرانية والحضرية وقبل التقدم الصحى والطبى عصفت الأوبئة والمجاعات بالسكان فعلى سبيل المثال قضى الطاعون الأسود على ربع سكان أوروبا خلال القرن الرابع عشر الميلادى، وكان من الطبيعى أن يؤدى مثل ذلك الوباء إلى تغير فى تكوين الوحدات الوراثية لدى السكان.

أسس تصنيف السلالات:

يعد "بليمنباخ Blemnbacch" (١٧٧٥) أول من نادى بأنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تعريف السلالة كل الصفات الموجودة، كما استطاع التعرف على التفاوت والتدرج فى الصفات بين المجموعات المختلفة وقد اعتمد على تقسيم لون البشرة وشكل الشعر ولونه، وطول القامة والمقاييس المختلفة لجميع أجزاء الجسم وتبعاً للون البشرة.

وفى خلال القرن الثامن عشر أمكن الحصول على معلومات وفيرة خاصة بقياس أعضاء الجسم لدى المجموعات البشرية سواء كانت هذه المقاييس تختص بالأحياء والهيكل، وتبع ذلك تبويب وتصنيف هذه المعلومات إحصائياً واستند عليها فى معرفة الاختلافات السلالية بين المجموعات البشرية والتي يمكن على أساسها تمييز سلالات معينة.

وأهم الأسس التى تستخدم فى تصنيف البشر إلى سلالات متنوعة هى الصفات الجنسية التى تستخدم فى تعريف السلالة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:



أولاً : الصفات الهيكلية (الصفات المستقرة): وتحتاج لألات خاصة لقياسها وملاحظتها وهي: شكل وحجم الجمجمة، الوجه، الأنف، الفك، الأسنان، شكل الحواجب، عظام الوجنات، طول القامة....

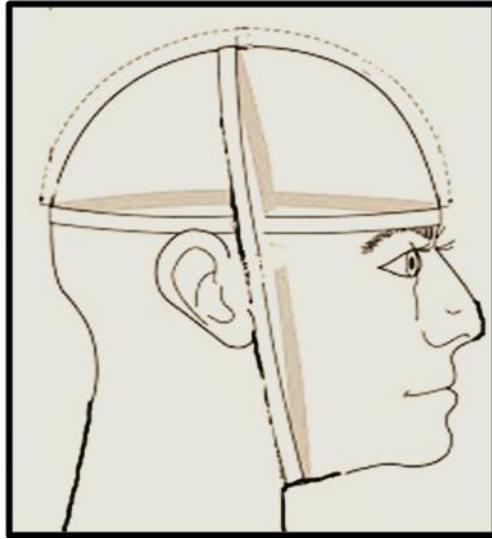
ثانياً: الصفات السطحية (الصفات الظاهرة): وهي التي تدرك بالعين المجردة مثل لون البشرة، شكل الشعر ولونه، لون العين وثنيتهما، شكل الشفاه....

ثالثاً: فصائل الدم: تعتبر فصائل الدم من أهم العوامل الوراثية في الإنسان ، إذ درست على نطاق عالمي سليم والسبب في ذلك يرجع فقط إلى أن طريقة وراثته سهلة وبسيطة ولكن أيضاً لأهميته في النواحي الطبيعية والعلاجية.

١. النسبة الرأسية: Cephalic Index:

تتسم بعض الرؤوس بالطول وأخرى بالاستعراض والقصر وذلك التمييز يرتكز على أسس قياسية أو ما يعرف بالنسبة الرأسية بالنسبة للأحياء أو النسبة الجمجمية للآموات ويمكن الحصول عليها من خلال قسمة عرض الرأس أو الجمجمة على طولها وضرب الحاصل في ١٠٠:

$$\text{النسبة الرأسية} = (\text{العرض} \div \text{الطول}) \times 100$$

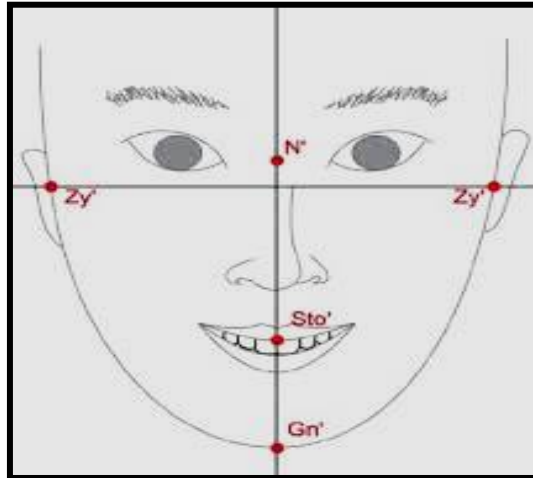


- أقل من ٧٥,٩٪ = رأس طويلة.
- ٧٦-٨٠,٩٪ = رأس متوسطة.
- أكبر من ٨١٪ = رأس عريض.

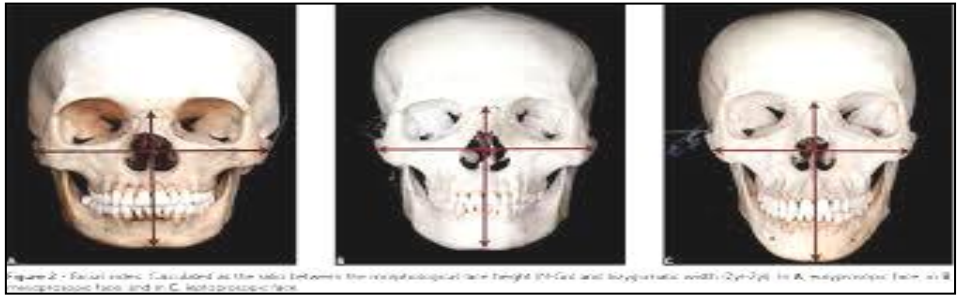
٢- النسبة الوجهية Facial Index

أقل أهمية من النسبة الرأسية حيث تتأثر بعاملى السن والنوع، فالرجال عادة لهم وجوه أطول من النساء فى نفس السلالة الواحدة حيث أن فك الرجل أثقل من فك المرأة ، كما أن شفته العليا أطول وذقنه أكثر قوة ، وفى العادة الأفراد أصحاب الفك القوى عراض الوجه وإن ظهر بينهم أيضاً بعض الوجوه الطويلة .

ويمكن الحصول على النسبة الوجهية بقياس طول الوجه من جدر الأنف وحتى أسفل الذقن وقسمته على عرض الوجه وضرب الناتج فى ١٠٠ ، وأهم ما يؤثر فى شكل الوجه هى عظام الوجنتين ، فالوجه يكون عريضاً إذا ما كانت عظمتا الوجنتين متباعدتين وقد يكون مستطيلاً إذا ما كانتا متقاربتين هذا وتعبر الأرقام التالية عن النسبة الوجهية لدى الأحياء :



شكل الوجه	النسبة الوجهية
ضيق	أقل من ٨٥٪
متوسط	٨٨ - ٨٥
عريض	أكثر من ٨٨



ورغم ذلك فهناك تناسق بين الرأس والوجه . فالرأس الطويل في العادة ذات وجه ضيق بينما الوجه العريض يصاحب الرأس العريض غير أن لهذه القاعدة بعض الشواذ ، فقد توجد رؤوس عريضة مصاحبة وجوه مستطيلة كما هو الحال في جماجم الإسكيمو، كما أن هناك رأس عريض ووجه ضيق كما هو في حالة الباسك .

ويعتبر وجه المغول أعرض وجوه المجموعات البشرية الكبرى بينما وجه القوقازيين هو أصغر الوجوه واضيقها على الإطلاق . والسبب في ذلك أن المغول يمتازون ببروز عظام الوجوه على عكس أفراد المجموعة القوقازية . ومما هو جدير بالذكر أن بروز الفك

أو عدم بروزه لدى الزوج وبعض السلالات البدائية يؤثر بصفة عامة إلى جانب عظام الوجنات في شكل الوجه .

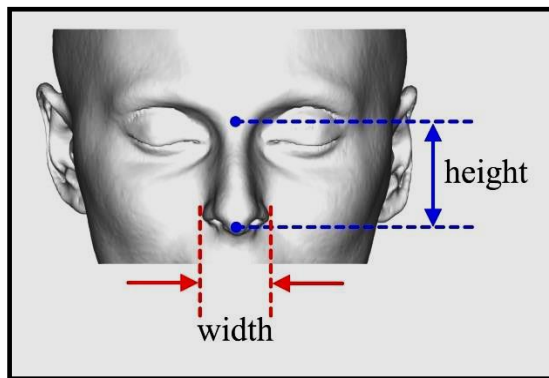
٣. النسبة الأنفية Nosal Index

تعتبر الأنف من الصفات الجنسية المهمة التي تجذب النظر إليها إذ أنها توجد على أشكال متعددة فقد تكون طويلة أو قصيرة عريضة أو ضيقة ، مقعرة أو مستقيمة أو محدبة ، منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة ولذلك تقاس الأنف بواسطة آلة خاصة وتؤخذ النسبة الأنفية التي يمكن الحصول عليها بالمعادلة الآتية :

العرض [ويقاس من أحد أطراف قاعدة الأنف إلى القاعدة الأخرى]

النسبة الأنفية = × ١٠٠

الطول [ويقاس من أول الفجوة التي تقع بين الحاجبين إلى أسفل الأنف]



ويمكن أخذ النسبة الأنفية للأحياء والجماجم معاً وهي تقسم إلى ثلاثة أقسام كبرى وهي :

شكل الأنف	النسبة الأنفية
طويلة وضيقة	أقل من ٤٧,٩٪
متوسطة	٤٨ - ٥٢,٩
عريضة	أكثر من ٥٣

٤.- طول القامة

كان طول القامة ولا يزال صفة جنسية لها أهميتها في تقسيم البشر إلى سلالات ولاسيما أنه يمكن قياسها في الأحياء وفي الهياكل العظمية فتبعاً لطول القامة يمكن تقسيم الرجال إلى مجموعات خمس هي :

قصير جداً أو قزم	أقل من ١٤٩,٩ سم
قصير	١٥٠ - ١٥٩,٩ سم
متوسط	١٦٠ - ١٦٩,٩ سم
طويل	١٧٠ - ١٧٩,٩ سم
طويل جداً	أكثر من ١٨٠ سم

مع ملاحظة أن النساء ينقصن في أطوالهن نحو ٢٠ سم ، ويصنف تربيناد المجموعات البشرية حسب طول القامة إلى أربع فئات :

(أ) جماعات قصيرة القامة جداً : النجريتو بآسيا وجزر المحيط الهادى " النجريللو" بافريقية والأقزام والبوشمن .

(ب) جماعات قصيرة القامة : الأندونيسيون ، الإينو ، الإسكيمو ، اللاب ، الهنود الامريكيون ، الياغان والكاريب.

(ج) جماعات متوسطة القامة : ينتمى إلى هذه المجموعة معظم الجماعات القوقازية والمغولية والزنجية كما يدخل أيضاً تحت نطاقها الاستراليون والهنود الأمريكيون الذين ينتشرون على طول ساحل المحيط الهادى بالأمريكتين .

(د) جماعات طويلة القامة : من الملاحظ أن القامة الطويلة صفة عامة تميز القارة الأفريقية عن غيرها من القارات ولأسيما فى مناطق الزوج النيليين فى إقليم البحيرات الشرقى . ذلك إلى جانب أن القامة الطويلة تظهر فى شمال غرب أوروبا ومنطقة جبال الألب الدينارية وشمال الصين وبين الهنود الأمريكيين فى منطقة السهول وكذلك بين بعض المجموعات الجنسية فى جنوب غرب الولايات المتحدة وصحراء بتاجونيا وبين البولنيزيين والميلانزيين والبابوان .

ومجمل هذه التصنيفات أن الجنس البشرى ينقسم إلى المجموعات

الرئيسية الآتية :

أولاً: المجموعة القوقازية (Caucasoid) ويمتاز أفرادها بأن هياكلهم العظيمة أكثر ثقلاً وسمكاً من عظام المجموعتين ، كما أن عظام المفاصل أطول وعضلاته أكثر

وضوحاً والجمجمة تمتاز بنمو الحواجب كما أن الوجه مستطيل والفك صغير والأنف طويل ومرتفع ، والذقن واضحة والأكتاف عريضة وتتركز المجموعة القوقازية في أوروبا وشمال أفريقية وجنوب آسيا وفي الهند ومن أهم سلالتها سلالة البحر المتوسط والسلالة النوردية والسلالة الأبية والسلالة الأناضولية .

خريطة توزيع السلالات الرئيسية في العالم



ثانياً : المجموعة الزنجية (Negroid) ومن بين صفاتها الأنف العريض جداً والرأس الطويل والجمجمة المستديرة والوجهة المتميز ب بروز و ضخامة الفك العلوى والجزء الأسفل للفم ، والأكتاف الضيقة والعظام الطويلة الدقيقة ذلك إلى جانب طول كل من عظام الساق واليد بالنسبة إلى عظام الفخذ والساعد وتنتشر المجموعة الزنجية

أساسًا في القارة الأفريقية ومن أهم سلالتها البانتو والأقزام والنيليون والبوشمن والهونتوت .

ثالثاً : المجموعة المغولية (Mongoloid) : التي لا توجد بها صفات مميزة لعظام الجسم غير أن الرأس هي التي تحمل بعض الصفات الخاصة. ورأس المغول تمتاز بأنها عريضة والوجه مستدير أو مفلطح والجبهة مرتفعة والأنف عريض جداً وهي قصيرة غائرة والعين منحرفة ثقيلة الأجفان كما أن الفك يمتاز بشيء من البروز.

ويعيش أفراد هذه المجموعة في قارة آسيا والعالم الجديد ومن أهم سلالاتهم الإسكيمو والمغول الحقيقيون والأتراك واليابانيون والكوريون وسلالة التبت والهيمالايا والسلالة الأندونيسية الملايوية والهنود الأمريكيون، أما عن الاسترليون الأصليون الذي يعيشون في استراليا وجماعات الأينو وهم أجداد اليابانيين الحاليين وجماعات الفدا التي تعيش في الهند والجماعات الميلامنيزية والبولينيزية الذين يعيشون في جزر ميكرونيزيا وبولونيزيا في المحيط الهادى فجمعهم سلالات مركبة بمعنى أنهم خليط بحيث يتعذر وضعهم تحت المجموعات الثلاث الرئيسية ومن ثم فقد يضعهم بعض الكتاب في مجموعة قائمة بذاتها تعرف باسم المجموعة الاسترالية ومن أهم صفاتها أنها أقدم المجموعات البشرية على الإطلاق .

الفصل الثاني

الغطاء البشري للأرض

الفصل الثاني

الغطاء البشري للأرض (جغرافية السكان)

تمهيد

يستخدم مفهوم السكان بمعنى أكثر شمولاً واتساعاً لأنه لم يقتصر على جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو وإنما أضيف له جوانب أخرى كثيرة مثل الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة ومعدل الإصابة بالمرض وأيضا جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس أو عدم التجانس في السكان من أنواع العرف والجنس والثقافة والدين وأيضا جوانب توزيع السكان الإقليمي والحضري والريفي .

ويدخل ضمن توزيع السكان عمليات الهجرة الدولية والداخلية بما في ذلك خصائص المهاجرين وأيضا الموروثات الاجتماعية والتكوينية ، وأثر عمليات التنشئة الاجتماعية وعوامل التعليم واكتساب مهارات خاصة في نوعية السكان وفيما يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري بالإضافة إلى جانب آخر جوهرى في السكان يتعلق بالقوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان في القوة العاملة وخاصة مشاركة النساء فقد وجدوا كل جانب من جوانب السكان يرتبط بالتنمية سواء كعامل معوق أو معجل لها وكثيراً ما تعبر عن مؤشرات التقدم أو التأخير في مستويات التنمية .

ويعد عام ١٩٥٣ هو الحد الفاصل في التطور التاريخي لجغرافية السكان ففي هذا العام قدم (تريوارثا) أكثر الكتابات وضوحاً في هذا المجال فقد أوضح أن مجال المعرفة الجغرافية ينقسم الى ثلاثة أقسام فرعية هي دراسة الارض ودراسة الانسان الذي يعيش عليها والنشاط البشري على سطح الارض ، والاول هو ما يطلق عليه الجغرافيا الطبيعية في حين أن الثالث هو ما يسمى بالجغرافيا الحضارية وقد اقترح تريوارثا أن يختص القسم الثاني بجغرافية السكان .

١- مفهوم جغرافية السكان

وجغرافيا السكان فرع من فروع الجغرافيا البشرية، التي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته، والسكان هم المحور الرئيسي، الذي تدور حوله، ومن خلاله، كثير من العلوم في شتى المجالات سواء كانت علوماً إنسانية أو تطبيقية. وتوجد تعاريف عديدة لمفهوم ومجال جغرافية السكان وتختلف باختلاف المدارس والزمان والمكان ولكن جميعها تتفق بأنها دراسة الغطاء البشري لسطح الأرض والتأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة الطبيعية

وتتناول الدراسات الجغرافية للسكان ثلاثة جوانب رئيسية، هي: نمو السكان، وتوزيعهم على سطح الأرض، وتركيبهم (العمري، والنوعي، والاقتصادي، والديني، والتعليلي)، والأساس في هذه الدراسة هو العلاقات المكانية التي تميز جغرافية

السكان عن الديموجرافيا Demography^(١)، ذلك العلم الذي يتناول السكان رقمياً بوصفه موضوعاً مستقلاً عن البيئة. كما يهتم بالتأريخ الكمي للسكان من مختلف النواحي، سواء الطبيعية منها أم المجتمعية، وهذا يعني أن من مهام الديموجرافيا دراسة السكان من حيث الحجم والنمو والتطور، ومن حيث بنية السكان الطبيعية والمكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك دراسة توزع السكان الجغرافي وتركيبهم العمري والجنسي أو النوعي، كما يتضمن ، أيضاً، تتبع هذا العلم لواقعات المواليد والوفيات والهجرة والزواج، ودراسة نشاطات السكان الاقتصادية المختلفة. ولا بد من الإشارة، أيضاً، إلى أن هذا التعريف لم يقتصر على الدراسة المباشرة لبنية السكان وحركتهم فقط، بل تعدى ذلك إلى الحديث عن البحث في خصائصهم العقلية والأخلاقية، وهو ما يفهم منه ضرورة ربط الدراسات الديموجرافية بقيم السكان وعاداتهم وتقاليدهم، إضافة إلى خصائصهم النوعية المباشرة مثل: الحالة المهنية والعملية والمستوى التعليمي والفني خاصة للقوى البشرية.

ويعد علم السكان Demography واحداً من العلوم الاجتماعية التي تُعنى بقضايا المجتمع الإنساني ومشكلاته وتغييراته، ويختص بمسائل السكان وعوامل نموهم وتوازنهم النوعي والكمي، وتتأثر مفاهيمه وتعريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، كما تختلف النظرة إليه وإلى

(١) الديموجرافيا Demography: لفظ يوناني الأصل مؤلف من شقين هما: Demos ويعني الشعب أو السكان، و graphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح وصف السكان أو الدراسة الوصفية لهم. ويُعتقد أن آشيل جيلارد A. Guillard هو أول من استعمل هذا اللفظ وذلك في عام ١٨٥٥ في كتابه «مبادئ الإحصاء البشري»، وقد عرّفها جيار بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، فهي دراسة عددية للسكان وتحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية وأحوالهم المدنية وصفاتهم العقلية والأخلاقية.

الدراسات المنبثقة عنه باختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أن مسارات علم السكان تأثرت أيضاً بتطور المعارف العلمية في المجالات المختلفة.

٢- العلاقة بين جغرافية السكان وعلم السكان (الديموجرافيا)

وارتباط علم السكان (أو الديموجرافيا) بالرقم الإحصائي وبعلم الإحصاء بصورة عامة، مسألة أكدها معظم المهتمين بعلم السكان، لهذا فإنه ليس من المستغرب أن يدخل هذا التأكيد على الربط ما بين علم السكان وعلم الإحصاء في تعريف الديموجرافيا، وهذا ما ذهب إليه اميل لوفاسور E. Levasseur في تعريفه لهذا المفهوم في المعلمة الفرنسية الكبرى في مادة «ديموجرافيا» ما ترجمته: أنها علم يعتمد على الإحصاء فيبحث في الحياة البشرية، ولاسيما الولادة والزواج والموت، والعلائق الناشئة من هذه الظواهر، وأحوال السكان العامة الناجمة عن ذلك، وهو يبرز العناصر الصميمة التي يتألف السكان منها وكيف تستقر المجتمعات البشرية وتستمر وتتكاثر أو تتناقص، وكيف يتجمع البشر أو يتفرقون، وما أسباب هذا التغير المادية والمعنوية. وعدا تأكيد لوفاسور ربط الدراسات السكانية بعلم الإحصاء، في تعريفه السابق، فهو يضيف إلى الديموجرافيا عنايتها المباشرة بدراسة الظواهر والعمليات السكانية، فيجب أن تهتم بدراسة الروابط ما بين هذه الظواهر والعمليات وانعكاساتها على مختلف الظواهر والعمليات المجتمعية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل المجتمعات البشرية وتغيرها وتطورها وثباتها أو استقرارها أو انهيارها أو زوالها.

ويعرف القاموس الديموجرافي لهيئة الأمم المتحدة الديموجرافيا بأنها: «دراسة علمية للجنس البشري من حيث حجمه وتركيبه وما يحدث فيهما من تطور». وواضح أن هذا التعريف على الرغم من شموله لأهم مجالات الدراسة السكانية، فإنه يميل إلى وجهة النظر التي ترى في الديموجرافية مجرد وصف للعمليات والظواهر السكانية المباشرة، في حين تهتم بالكشف والتفسير (أو التحليل) والتنبؤ أو التحكم بالظواهر والعمليات السكانية، إذا ما نظر إليها على أنها علم، ويمكن أن تصل إلى صوغ مجموعة من النتائج والقوانين التي تحكم حركة السكان. وهي بذلك تقوم بالوظائف التي يقوم بها أي فرع علمي آخر، فهي تتعدى مسألة الوصف والتوصيف إلى التحليل والتفسير والتنبؤ أو التحكم.

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين العلمين (جغرافية السكان وعلم الديموجرافية) إلا أن موضوع دراستهم واحد وهو (السكان) ففي الوقت الذي يهتم فيه الديموجرافي بالأرقام معتمدا على الطرق الرياضية والإحصائية فإن الباحث الجغرافي يربط هذه الأرقام بالبيئة الجغرافية معتمدا في تحليله على خرائط التوزيعات .

هناك علاقة تكاملية بين العلمين ؛ حيث يتناول كل منهما الظاهرة السكانية ؛ الديموجرافيا تهتم بالجانب الرقمي والجغرافيا تهتم بالجانب التحليلي بهدف تحديد الإطار المكاني الصحيح وتوضيح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان داخل هذا الإطار.

فجغرافية السكان لا تستطيع أن تتغافل دور الديموجرافيا ؛ لأن العلاقة بينهم متبادلة ونافعة ، وتقوم الطرق الرياضية والإحصائية بدور الوسيط بينهما ، ويدرك

الجغرافيون مدى الأهمية والعلاقة القائمة بين البحث الديموجرافي والجغرافي وقد ظهر هذا الاتجاه جليا في السنوات الأخيرة عندما بدأ الجغرافي يوسع رؤيته للعلاقات المختلفة بحثا عن إجابات لحركة السكان داخل الإقليم وعوامل هذه الحركة معتمدا على التحليل الرقمي كأساس وقاعدة .

٣- مصادر البيانات السكانية.

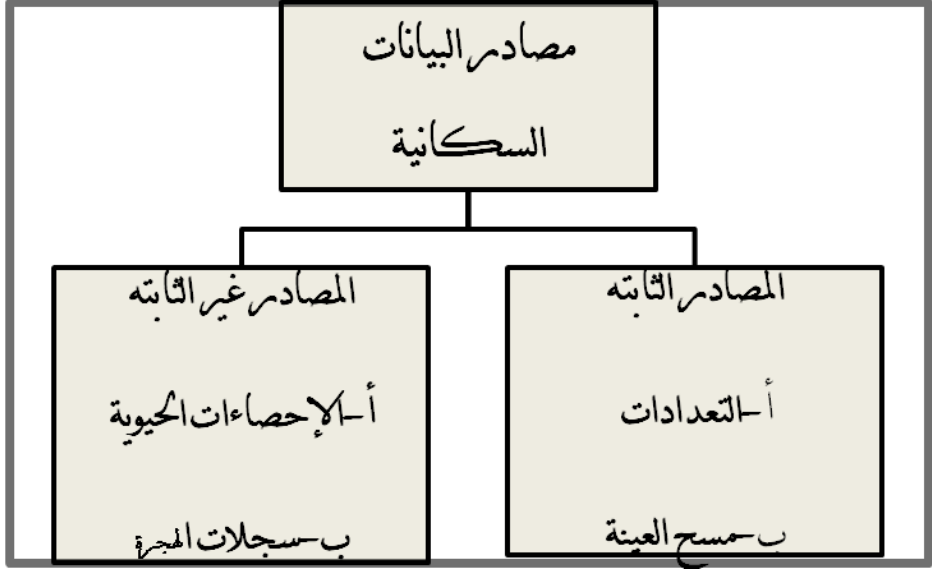
أهتمت الدول منذ أقدم العصور بأن تكون لديها صورة واضحة عن السكان فيها ، وفي مصر القديمة نجد بعضا من هذا الاهتمام حفظته لنا الرسوم والنقوش التي وجدت على المعابد ويحدثنا ابن عبد الحكم عن شيء من ذلك قام به العرب عقب الفتح الاسلامي لمصر وكذلك نجد في بلاد اليونان والرومان بعض السجلات التي يمكن منها التوصل الي معرفة أعداد السكان وكثير من الدول كانت تجمع بيانات عن أعداد السكان في الماضي اما لأغراض الجندية أو الضرائب أو غير ذلك.

ويمكن تقسيم مصادر المادة العلمية السكانية الى نوعين هما:

- المصادر الاولية: وتشمل التعدادات والمسوحات والتسجيلات وتقارير الهجرة والتقديرات والاسقاطات.
- المصادر الثانوية: وهي التي نختار فيها بعض الاحصاءات من المصادر الاولية واعادة اصدارها وتنظيمها في شكل مصادر ثانوية مثل الملخصات الاحصائية أو الكتب الثانوية ولعل الامم المتحدة هي أهم منتج للمادة الديموجرافية الثانوية تلك التي تساعد الباحثين في دراساتهم المقارنة على مستوى العالم.

كما يمكن تقسيم مصادر المادة الديموجرافية على مستوى المكان الى:

- مصادر قومية: مثل التعدادات ومسوحات العينة وانظمة التسجيل الحيوي والسجلات السكانية.
- مصادر عالمية: وهي تتوافق مع المصادر الثانوية.



ويوضح الشكل السابق تقسيما آخر لمصادر البيانات السكانية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- مصادر البيانات الثابتة : وهي التي تدرس توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتمثلها التعدادات ومسوح العينة.
- مصادر البيانات غير الثابتة : هي التي تدرس حركة السكان في المجتمع مثل سجلات المواليد والوفيات وحلات الزواج والطلاق وسجلات الهجرة. ويجرى التعداد بوحدة من الطريقتين التاليتين:

- طريقة التعداد القانوني (De jure) وتسجل فيها البيانات عن السكان حسب محل اقامتهم المعتاد وليس تبعاً لأماكن تواجدهم يوم التعداد وتأخذ الولايات المتحدة بهذه الطريقة.
 - طريقة التعداد الفعلي (De Facto) ويقصد عد السكان في المكان الذي يوجدون به يوم التعداد بصرف النظر عن مواطنهم الدائمة ومن الدول التي تطبق هذه الطريقة مصر وبريطانيا.
- ويشمل التعداد البيانات الآتية:

- مجموع عدد السكان
- النوع والسن والحالة الزوجية
- مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة
- التركيب الاسري
- اللغة الاصلية والحالة التعليمية والدينية
- النشاط الاقتصادي
- نمط العمران (حضر-ريف)
- الخصوبة.

(ب) المسح بالعينة Sampling.

ويعد المسح بالعينة Sample Survey، من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان.

(ج) الإحصاءات الحيوية Vital Statistics

ليس من السهل دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان باستخدام بيانات التعداد فقط ذلك لأن التعدادات دورية وليست سنوية كما أن بيانات العناصر الحيوية

للسكان لا تتوفر كثيرا بها ولذلك فان الاهتمام الأساسي يكون على الإحصاءات الحيوية والتي تكون في معظم دول العالم قائمة على التسجيل الحيوي الإجباري بحكم القانون.

وطبقاً لكتاب الامم المتحدة عام ١٩٥٥ يكون نظام التسجيل الحيوي بان يتضمن التسجيل الرسمي والتقارير الإحصائي لجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الأحياء والوفيات ووفيات الاجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي . كما تقع المسؤولية الأساسية للإبلاغ عن الحدث الحيوي على عاتق الاهل والاقارب أو بعض الجهات المحلية وعلى العموم فلكل دولة أنظمتها الخاصة في هذا الشأن والنظام الجيد هو الذي يساعد على الإبلاغ بعد اقصر وقت ممكن من حدوث الحدث ويسمح بنشر البيانات والجداول الإحصائية دوريا وبشكل سريع ومنتظم وتعد السويد صاحبة السبق في إصدار الاحصاءات الحيوية الرسمية وذلك منذ عام ١٧٤٨ عندما صدر قانون التسجيلات الجدولية للسكان في كل مقاطعة.

(د) سجلات الهجرة Migration Statistics

وإضافة إلى المصادر السابقة، هناك سجلات الهجرة، التي تقوم بها نقط الجمارك والجوازات والجنسية في الموانئ، والمطارات، وأماكن العبور، ومن خلالها يمكن تتبع

تدفق المهاجرين من القطر وإليه سنة بعد أخرى. وتضاف أعداد المهاجرين إلى أعداد السكان المواطنين وتعرف بالزيادة غير الطبيعية^(٢).

(هـ) المصادر العالمية International Sources

يهدف هذا النوع من المصادر إلى تصنيف الإحصاءات الديموجرافية من حيث الكم والشكل تلك التي تنشر بواسطة الهيئات والحكومات المختلفة ، كما تهدف إلى فحص التعاريف القومية ودرجة شمولها ، ويقوم مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة بجمع المنشورات الديموجرافية السنوية من مختلف أنحاء العالم ، ثم يعيد نشرها بعد تنظيمها في شكل مصادر ثانوية تساعد الباحثين في دراساتهم المقارنة على مستوى العالم ومن هذه المنشورات:

- الكتاب الديموجرافي السنوي Demographic Year Book الذي صدر عام ١٩٤٨ وذلك لعرض المادة السكانية الأساسية في العالم من التعدادات والإحصاءات الحيوية.
- الكتاب الإحصائي السنوي Statistical Year Book وصدر عام ١٩٤٩.
- ومن الإصدارات الأخرى:

Bulltin of Statistics (since ١٩٤٧)

Population and Vital Statistics Reports (since ١٩٤٢)

وللمزيد قم بزيارة موقع مكتب الإحصاء بالأمم المتحدة

(٢) الزيادة الطبيعية هي الفرق بين المواليد والوفيات.

٤- مكونات النمو السكاني

شهد القرن العشرون زيادة غير عادية في عدد سكان العالم من ١,٦ بليون نسمة إلى ٦,١ بليون نسمة ، وحدثت ٨٠ في المائة من هذه الزيادة منذ عام ١٩٥٠ ، وتسبب في حدوث هذه الزيادة السريعة للسكان الانخفاضات الكبيرة في معدلات الوفيات وخاصة في المناطق الأقل نموا التي ارتفع فيها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بما يزيد على ٢٠ عاما خلال النصف الثاني من القرن. ونتيجة لذلك، زاد عدد سكان العالم مرتين ونصف المرة تقريبا منذ عام ١٩٥٠، وبلغ معدل النمو العالمي ذروته وهي ٢,٠٤ في المائة في السنة خلال أواخر الستينات. وفي أواخر الثمانينات كانت الزيادات التي تضاف إلى عدد السكان سنويا وقدرها ٨٦ مليون نسمة هي الأكبر على مدى التاريخ. وقد أضاف العالم البليون الأخير إلى إجمالي سكانه خلال فترة اثنتي عشرة سنة فقط (من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٩) وهي أقصر فترة في التاريخ لزيادة سكانية قدرها بليون نسمة.

إلا أن نمو سكان العالم انخفض بشكل واضح مع انخفاض معدلات الخصوبة، ففي الفترة بين ١٩٦٥-١٩٧٠ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ انخفض معدل الخصوبة في العالم من ٤,٩ مولود إلى ٢,٧ مولود لكل امرأة.

وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الراهن يبلغ ١,٢ في المائة سنويا، وأن صافي عدد الأفراد الذين يضافون سنويا إلى سكان العالم يبلغ ٧٧ مليون نسمة، ورغم

الانخفاض الحاصل في معدل الخصوبة ووصولها إلى مستويات معتدلة نسبياً، إلا أن عدد المواليد في ازدياد نتيجة لنمو عدد النساء في سن الإنجاب.

وفي الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠ كان المعدل السنوي المتوسط لعدد المواليد في أقل المناطق نمواً يبلغ ١٠١ مليون نسمة، أما الآن فيقدر هذا العدد بحوالي ١٢٠ مليون نسمة.

جدول يوضح المعالم الأساسية لسكان العالم

السنة	السكان
	بلغ عدد سكان العالم
في ١٨٠٤	بليون نسمة واحد
في ١٩٢٧ (بعد ١٢٣ سنة)	بليوناً نسمة
في ١٩٦٠ (بعد ٣٣ سنة)	٣ بلايين نسمة
في ١٩٧٤ (بعد ١٤ سنة)	٤ بلايين نسمة
في ١٩٨٧ (بعد ١٣ سنة)	٥ بلايين نسمة
في ١٩٩٩ (بعد ١٢ سنة)	٦ بلايين نسمة
في ٢٠١٢ (بعد ١٣ سنة)	٧ بلايين نسمة
	ويمكن أن يصل عدد سكان العالم إلى
في ٢٠٢٦ (بعد ١٤ سنة)	٨ بلايين نسمة
في ٢٠٤٣ (بعد ١٧ سنة)	٩ بلايين نسمة

المصدر: الأمم المتحدة (٢٠٠١)

ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو واستنادا إلى معامل الخصوبة المتوسط، الذي يفترض وجود خصوبة بمعدل إحلال قدره ٢,١ طفلا للمرأة ، يتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٩ بلايين (مليارات) نسمة في عام ٢٠٤٣ و ٩,٣ بليون (مليار) نسمة في عام ٢٠٥٠. غير أن حجم السكان على المدى الطويل حساس لمستويات الخصوبة. فعلى سبيل المثال، يسفر معامل الخصوبة المنخفضة حيث تقل الخصوبة بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط، عن انخفاض في عدد السكان إلى ٣,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي سيناريو للخصوبة المرتفعة افتراض معدل خصوبة يزيد بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط إلى زيادة عدد السكان إلى ١٠,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠.

ونظرا إلى أن مناطق العالم تختلف في مراحل تحولها من المعدلات العالية إلى المعدلات المنخفضة للوفيات والخصوبة، تختلف أيضا مسارات النمو التي تتبعها، مما ينجم عنه وجود تحولات مهمة في التوزيع الجغرافي للسكان. ففي عام ١٩٥٠، كان ٦٨ في المائة من سكان العالم يقطنون المناطق الأقل نموا، وفي الوقت الحاضر يقطن ٨٠ في المائة من سكان العالم تلك المناطق. ومن جملة الإضافة السنوية إلى سكان العالم وعددها ٧٧ مليون نسمة، يعيش ٩٧ في المائة في المناطق الأقل نموا.

كما أن أثر الهجرة الدولية على النمو السكاني في المناطق الأكثر نموا أخذ أيضا في الزيادة. فصافي عدد المهاجرين الذين امتصتهم اقتصادات السوق الغربية في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ وعددهم ٣٥ مليون نسمة يمثلون ٢٨ في المائة من مجمل

نموها السكاني، في حين أدت خسارة هؤلاء المهاجرين إلى تخفيض النمو السكاني في باقي أنحاء العالم بأقل من ٢ في المائة. وعلى النطاق العالمي، ارتفع عدد الأشخاص الذين انتقلوا إلى دولة أخرى إلى أكثر من ١٢٥ مليون مهاجر (الأمم المتحدة ، ٢٠٠١).

وثمة اتجاه سكاني حيوي آخر ذو صلة يتمثل في عملية التحضر. فبينما كان ٣٠ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٥٠ يعيشون في مناطق حضرية، فإن نسبة هؤلاء زادت إلى ٤٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن يصبح عدد سكان الحضر مساويا لعدد سكان الريف في عام ٢٠٠٧. ومع تزايد عملية التمدين، أصبحت المدن الضخمة أكثر عددا وزادت أحجامها إلى حدود كبيرة. وبدأ عدد سكان الريف بالتناقص في المناطق الأكثر نموا قبل عام ١٩٥٠ بفترة طويلة؛ وعلى العكس من ذلك تضاعف عدد سكان الريف في المناطق الأقل نموا فيما بين السنوات ١٩٥٠ و ٢٠٠٠.

أ- معدل المواليد (الخصوبة)

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على الانجاب في أي مجتمع سكاني والذي يمكن التعبير عنها بعدد المواليد الأحياء ، وينبغي هنا التمييز بين لفظ الخصوبة Fertility السابق الإشارة اليه وبين لفظ خصوبة Fecundity ويقصد بها القدرة الفسيولوجية على الانجاب أو القدرة الطبيعية على الحمل أو امكانية الحمل ، وتختلف الخصوبة من مجتمع إلى آخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية

وتعرف الخصوبة بنسبة عدد الاطفال المولودين الى عدد النساء ، على أننا يجب أن نلاحظ أنه بالرغم من أن اهتمامنا الاساسي بتأثير الانجاب على المجتمع، فإن علينا أن نعرف أن معدل المواليد هو عبارة عن تراكم ملايين القرارات الفردية المتعلقة بانجاب أو عدم انجاب أطفال.

وعلى ذلك فعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع مرتفع الخصوبة فاننا نقصد أن معظم النساء في سكان هذا المجتمع ينجبون العديد من الاطفال، بينما نقصد بالمجتمع المنخفض الخصوبة ذلك المجتمع الذي تنجب فيه معظم النساء عددا قليلا من الاطفال. ومن الطبيعي أن نجد في المجتمع مرتفع الخصوبة بعض النساء ينجبون عددا قليلا من الاطفال، والعكس قد نجد في المجتمعات منخفضة الخصوبة عددا قليلا من النساء ينجبن عددا كبيرا من الاطفال.

وللخصوبة جانبان، جانب بيولوجي، وجانب اجتماعي. ويقصد بالجانب البيولوجي القدرة على الانجاب أو الطاقة الانجابية. وبالرغم من أن هذا الشرط يعد شرطا ضروريا للأنجاب، إلا أنه ليس شرطا كافيا. فالقرارات المتعلقة بما إذا كان الطفل سيولد أم لا (أخذا في الاعتبار وجود القدرة على الانجاب) وإذا كان هناك نية لانجاب الاطفال كم سيكون عددهم داخل الاسرة، كل هذه تخضع للمحيط الاجتماعي الذي يعيش الافراد فيه.

الخصوبة الطبيعية

تبدأ القدرة على الانجاب لدى المرأة من وقت البلوغ الى الوقت الذي تصل فيه الى سن اليأس، وتصل هذه القدرة الى ذروتها في العشرينيات من عمرها. ويقصد بالخصوبة الطبيعية مستوى الانجاب للمرأة عندما لا تستخدم أى من وسائل تنظيم النسل. فإذا ما افترضنا أن المرأة قادرة على الانجاب لمدة ٣٥ عاما (منذ سن ١٥ الى سن ٤٩) وأن كل مرة من مرات الحمل تستغرق حوالي ٩ أشهر (وأخذا في الاعتبار بعض حالات فشل الحمل مثل السقط)، وأنها لا تتناول أى من وسائل تنظيم النسل فسوف يكون هناك حوالي ١٨ شهرا بين نهاية كل حمل وبداية الآخر، وعلى ذلك فإن متوسط الفترة التي تقضيها المرأة في انجاب طفل تساوي حوالي ٢,٢ سنة $\{ (٩ + ١٨) \div ١٢ \}$.

وبهذا الشكل فان عدد الاطفال الذين يمكن للمرأة انجابهم في المتوسط يساوي ١٦ طفلا $\{ ٣٥ \div ٢,٢ \}$. ويمكن النظر الى هذا المتوسط على أنه الحد الاقصى للإنجاب لمجتمع ما. أما على المتسوى الفردي فمن الممكن أن تنجب الأنثى عند سن أقل من ١٥ سنة، كذلك قد تنجب بعض الاناث بعد سن ٤٩. على سبيل المثال فقد أنجبت روث كيستلر طفلا في كاليفورنيا عند سن ٥٧ سنة و١٢٩ يوما، أما أشهر النساء اللاتي انجبن ففي سيدة روسية في القرن الثامن عشر والتي. انجبت ٦٩ (تسعة وستون) طفلا، وبالرغم من أنها لم تحمل سوى ٢٧ مرة، إلا أنها انجبت عددا كبيرا من التوائم. (١٦ مرة انجبت توأم و٧ مرات إنجبت ٣ أطفال و٤ مرات انجبت ٤ أطفال).

ب- معدل الوفيات

تعد الوفيات عنصراً هاماً من عناصر تغير السكان حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وان كانت الخصوبة تسبقها في ذلك كما أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم كذلك خاصة التركيب العمري.

ويعد الانخفاض المستمر في الوفيات، وليس ارتفاع مستويات الخصوبة، السبب الرئيسي في النمو الحالي للسكان في العالم، فقد ارتفعت توقعات الحياة في كافة أنحاء العالم بشكل واضح هذه الايام نتيجة السيطرة التي تمت على معدلات الوفيات. فقد نجح الإنسان في السيطرة على معظم الامراض الفتاكة بالانسان، وكذلك على مسببات الوفيات المبكرة بين الاطفال وهو ما يعد أهم أوجه التحسن في ظروف المعيشة التي تمت في الحياة الانسانية بشكل عام.

وبالرغم من ذلك فان مشكلة الزيادة السكانية سوف تستمر لوقت قادم في المستقبل نظراً لانه ما زال هناك فروق في توقعات الحياة بين المجتمعات المختلفة في العالم وكذلك بين المجموعات العمرية المختلفة، مما يعني أن هذه الفوارق في توقعات الحياة ستظل أيضاً مصدراً كامناً للنمو السكاني عندما تتحسن فرص توقعات الحياة وتزول الفوارق بين الدول من حيث فرص توقعات الحياة، لان أى انخفاض اضافي في معدلات الوفيات بسبب تحسن توقعات الحياة سوف يدفع بمعدلات النمو السكاني الى الزيادة، ما لم يسيطر الانسان على معدلات الخصوبة.

وقد اعتقد الباحثون قديما ان الفروق في معدلات الوفيات مسألة بيولوجية في طبيعتها، ومن ثم يصعب تغييرها أو التحكم فيها، إلا أننا نعلم الآن أن معظم الفروق ترجع الى أسباب اجتماعية وليس لأسباب بيولوجية.

ولظاهرة الوفاة مكونان أساسيان الأول يتصل بالمدى العمري life span ، ويعني أقصى عمر يمكن للانسان أن يحياه. والثاني هو طول فترة البقاء على قيد الحياه عام لآخر، فالمدى العمري ظاهرة بيولوجية بالدرجة الأولى. أما القدرة على البقاء فهي ظاهرة بيولوجية واجتماعية في ذات الوقت.

المدى العمري

يقصد بالمدى العمري lifespan المدة التي يمكن أن يحياها الانسان ولما كان من المستحيل - بالطبع - أن نتنبأ بدقة لأي أنسان بالمدى الزمني الذي يمكن أن يعيشه، فاننا يمكننا افتراض أن أطول عمر عاشه الانسان على الارض (وهو بالطبع رقم يتغير من وقت لآخر) هو أقصى ما يمكن أن نتوقعه لحياة أي فرد. وبالرغم من وجود ادعاءات كثيرة حول طول عمر العديد من الافراد في مناطق العالم المختلفة، إلا أن التأكد من صحة تلك الادعاءات يعد مسألة صعبة. بسبب عدم وجود (أو فقدان) الوثائق الخاصة بتاريخ الميلاد. ويعد الياباني شيجيشيو ايزومي هو صاحب أطول عمر مسجل بالوثائق حيث عاش لمدة ١٢٠ سنة. والمشكلة الأساسية في حساب أطول مدى زمني لحياة الانسان هي عملية المبالغة التي دائما ما تتم حينما يوصف كبر سن بعض الافراد، والتي غالبا ما تكون غير مدعمة بوثائق الميلاد.

إذن يمكننا القول ببناء على ما سبق أن الانسان يمكن أن يعيش حتى عمر ١٢٠ سنة، وربما أكثر من ذلك، ولكن من الناحية الواقعية فان عددا قليلا جدا من الناس هم الذين يصلون الى هذا العمر، بينما نتوقع ان يعيش معظم الناس حوالي نصف هذا العمر، فاحصاءات السكان على مستوى العالم توضح أن متوسط توقع الحياة لاي شخص حوالي ٦٥ سنة- بالطبع هناك بعض المجتمعات يقل فيها التوقع عن هذا الحد والعكس.

إختلاف النوع ومعدلات الوفيات

يلاحظ بشكل عام أن الاناث يعيشن لفترة أطول من الذكور على سبيل المثال تشير الاحصاءات في الولايات المتحدة الى أن النساء يعشن حوالي ٧ سنوات في المتوسط أكثر مما يعيش الرجال. ويعزي ذلك الى إختلاف الطبيعة البيولوجية بين الرجال والنساء والتي تعطي المرأة قدرة أكبر على البقاء. على أن العامل البيولوجي ليس هو العامل الحاسم. فالدراسات تشير الى أن الفروق بين النساء والرجال ترجع أيضا الى عوامل أخرى مثل التدخين وتناول الخمور والتي تنتشر بشكل أوضح بين الرجال عن النساء وتؤثر على التوقع العمري للرجال. على أنه تنبغي الإشارة الى أنه في المجتمعات التي يسود فيها الرجال وتقل مشاركة المرأة فيها يقل الفارق في هذه المجتمعات بين التوقع العمري للرجال والنساء.

ج-الهجرات السكانية

تعد الهجرة أحد العناصر الثلاثة المسؤولة عن التغير السكاني في مجتمع ما وهي المواليد(الخصوبة) والوفيات والهجرة. وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب. فعلى العكس من كل من المواليد والوفيات التي يسهل جمع بيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، فإن الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لأن تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية، ومن ثم تقل معلوماتنا عن الهجرة بالمقارنة بالخصوبة والوفيات. وثانيا فاننا غالبا ما نجد أن الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من الخصوبة والوفيات، وأخيرا، فإن الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير التركيب السكاني لأي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من الخصوبة والوفيات على التركيب السكاني والتي تحتاج الى فترة طويلة جدا من الزمن لكي تؤدي الى تغيير التركيب السكاني.

وتعد الهجرة من الموضوعات السكانية التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة. وعادة ما تدور تحليلات الهجرة حول كونها تتم بين الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، أو ما إذا كانت الهجرة داخل حدود الدولة (هجرة داخلية)

مفهوم الهجرة

يقصد بالهجرة انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود

الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل.

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوفر فيها فرص التوظيف، أو تتوفر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فإن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية الى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد الى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوفرة له في دولته. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الاخير لفظ "نزيف العقول". "Brain Drain"

٥- توزيع السكان في العالم :

يعتبر توزيع السكان من أهم الموضوعات الجغرافية ، بل أن خريطة توزيع السكان تعد واحدة من ثلاثة هي أهم الخرائط على الإطلاق في الدراسات الجغرافية ، إلى جانب خريطة تضاريس العالم وخريطة المطر السنوي .



فخريطة توزيع السكان سواء في العالم أو في منطقة من المناطق هي المرآة التي تنعكس فيها جميع عناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، بصورة حية ومتفاعلة وبمعنى آخر هي الصورة النهائية للتفاعل بين الإنسان والبيئة وقد وصل عدد سكان العالم نحو ٤ آلاف مليون نسمة ، وهذا العدد الهائل لا يتوزع توزيعاً عادلاً على سطح الأرض ذلك أن الصورة العالمية لتوزيع السكان سيئة للغاية ، ومع تميزها بدرجة من الثبات النسبي إلا أنها دائمة تتغير في تفاصيلها ، ولا شك في أنها بمرور الزمن ستشهد تغيراً ملموساً ، وذلك يدل على عدم التساوي في توزيع السكان يعيشون فوق ٥ % فقط من مساحة اليابس .

بينما لا يعيش فوق ٥٧ % من مساحة الأرض سوى ٥ % فقط من مجموع سكان العالم على أقصى تقدير .

ويتم تقسيم اليابس بصفة عامة إلى قسمين :

١- المعمور .

٢- اللامعمور .

ليس من السهل وضع حدود دقيقة بين المعمور واللامعمور ، فالحقيقة أن أية منطقة في العالم لا تكاد تخلو من السكان كما أن المعمور ليس عبلة عن واحات كبيرة متصلة بل تتخلله أحياناً جيوب صغيرة غير معمورة ، فضلاً عن هذا وذلك فإن الإنسان يعمل على دفع حدود المعمور على حساب اللامعمور بالطريقة العادية لوصف النمط التوزيع السكاني أن نحدد :

أولاً: مناطق التركيز السكاني .

ثانياً: مناطق التركيز السكاني الثانوية .

ثالثاً: المناطق الخالية من السكان تقريباً (اللامعمور)

أولاً – مناطق التركيز السكاني

وهي تحدد برربعة مناطق رئيسية هي الشرق الأقصى والهند وشرق أمريكا الشمالية

الأوسط وأوروبا ، وأحياناً أخرى تحدد هذه المناطق منطقتين رئيسيتين :

المنطقة الأولى : جنوب شرق آسيا :

ويحشد في المنطقة الأولى حوالى نصف سكان العالم وهي تضم الصين الذى اقرب عدد سكانها من ٧٠٠ مليون واليابان ١٠٠ مليون والهند يزيد سكانها عن ٤٠٠ مليون والباكستان واندونيسيا الذى اقرب عدد سكانها من ١٠٠ مليون .

المنطقة الثانية – أوروبا :

ويحشد في المنطقة خمس سكان العالم فوق رقعة ٥ % من مساحة اليابس المعمور ويوجد عديداً من الدول الأوربية الكثيرة السكان كالاتحاد السوفيتى ٢٢٠ مليون نسمة . وألمانيا يقدر عدد سكانها بـ ٧٥ مليون نسمة وبريطانيا التى زاد عدد سكانها على ٥٠ مليون نسمة وإيطاليا ٥٠ مليون نسمة .

ثانياً – مناطق التركيز الثانوية :

تنحصر في جاوة والتجمعات السكانية في جنوب شرق استراليا وواى النيل ودلتاه ، وساحل غانا وجنوب شرق أمريكا الجنوبية والتجمعات السكانية في أمريكا الوسطى ، والتجمعات السكانية على ساحل المحيط الهادى في الولايات المتحدة .

ثالثاً – مناطق الندرة السكانية :

لا تقل المناطق الخالية من السكان أو الندرة السكان (اللامعمور) مساحتها عن نصف مساحة اليابس ، ويلاحظ أن حوالى ربع مساحة اليابس سكاناً بسبب البرودة الشديدة وتمثل المساحات التى حرمت من السكان البشرى بسبب انخفاض حرارة

القرلة المتجمدة الجنوبية التي تقدر مساحتها بحوالى ٥,٥ مليون كم^٢ وهي تبلغ ضعف مساحة الولايات المتحدة وتزيد مساحتها على مساحة أوروبا ٤٠٪ وفوق هذه المساحة الشاسعة لا يقيم إنسان واحد بصفة دائمة - وفي النصف فتتمثل في التي تتمثل مساحتها ٨٢٧ ألف ميل مربع ويعيش فوق هذه المساحة حوالى ٢٨ ألف نسمة ، كما تتمثل في الجزر الواقعة في شمال شرق التي تبلغ مساحتها نصف مليون ميل مربع ويبلغ عدد سكانها نحو نسمة فقط .

يضاف إلى هذا مقاطعة يوكن والمقاطعة الشمالية الغربية من كندا في الأجزاء الشمالية من مقاطعات كويك وانتربو ومانيتويا والرينا وكومبيا البريطانية وإذا انتقلنا الى أوراسيا نجد الأطراف الشمالية من الاتحاد السوفيتى التي لا يزيد مجموع سكانها عن قدر مجموع سكان مدينة حوالى ٧ مليون نسمة .

ومن الممكن أن نضيف الى هذه المساحات اللامعمورة بسبب البرودة والتي تشكل حوالى ٢٥ % من مساحة اليابس ، يمكن أن نضيف إليها مساحات أخرى من العالم لا يسكنها الناس بسبب الجفاف ، وهي تشكل أيضاً ٢٥ % من مساحة اليابس ، يمكن أن نضيف إليها مساحات أخرى من العالم لا يسكنها الناس بسبب الجفاف ، وهي تشكل أيضاً ٢٥ % من مساحة اليابس ، وتتمثل في المناطق الجافة من الصحارى الحرة كالصحراء الكبرى والصحراء الغربية وصحراء الشام وصحراء ثار في آسيا وصحراء ريزونا وكورادو .

كما تتمثل في الصحارى المعتدلة مثل صحارى وسط آسيا (جوجى ومنغوليا وصحراء بتاجونيا في جنوب الأرجنتين) ويمكن أن نضيف الى الالامعمور مناطق أخرى ، عدا ما ذكرنا مثل حوض الأمازون وجزيرة نيوغينا والمناطق الجليدية في العروض العليا والوسطى والتي تقدر مساحتها بحوالى مليون ميل مربع .



العوامل المؤثرة في توزيع السكان :

يتحكم في توزيع السكان على سطح الأرض مجموعة من العوامل المركبة المتغيرة بعضها طبيعى وبعضها بشرى ، وتشمل العوامل الطبيعية المناخ والتضاريس والتربة والموارد الطبيعية وتشمل العوامل البشرية العامل الديموجرافى كما تشمل الحرفة والمواصلات والحروب والمشكلات السياسية .

أولاً : العوامل الطبيعية :

يتفق الكتاب على أن العوامل الطبيعية تتحكم تحكماً واضحاً في توزيع السكان ، ولكنهم يختلفون فيما بينهم على مدى هذا التحكم وشكله ، فمنهم يرى في العوامل

الطبيعية كلها أو بعضها المتحكم الوحيد في توزيع السكان ، غير أن معظم الجغرافيين المحدثين يرى أن العوامل البشرية قد عدلت في تأثير العوامل الطبيعية بدرجات متفاوتة ، ويعتقد أن العوامل الطبيعية تختلف أهميتها من مكان لآخر ، فهى الحد الضابط الأساسى في تغير السكان من الجهات غير المعمورة ، أما الجهات المعمورة فتبرز أهمية العوامل البشرية في اختلاف الكثافة ، والواقع أن توزيع السكان ما هو إلا نتاج للتفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية .

(١) المناخ:

يعتبر المناخ أهم العوامل المتحكمة في توزيع السكان ، ويكفى أن الدلالة على هذا أن نصف مساحة اليابس لا تزيد فيها الكثافة عن الحد في الميل المربع وذلك بسبب عوامل مناخية ، إما بسبب البرودة أو الجفاف الشديد .

الحرارة:

سبق أن ذكرنا أن البرودة الشديدة لم تشجع الإنسان على سكنى ما يقرب من ٢٥ % من مساحة اليابس والمرجع علمياً أن أبرز جهات سطح الأرض انخفاض الحرارة فيها دون الحياة البشرية ، وكل ما في الأمر أن البرودة الشديدة في الجهات القطبية ودون القطبية لا تغرى الناس في سكانها ، لما بها من مظاهرات مناخية تنفر الناس من سكانها كطول الليل وضعف الإشعاع الشمس بالإضافة الى فصل الشتاء ، وللحرارة المرتفعة أثرها هي الأخرى على توزيع السكان واختلاف كثافتهم ، غير أن استقرار الناس بأعداد

كبيرة منذ وقت بعيد في بعض الجهات المرتفعة الحرارة يدل على أن الجهات المرتفعة الحرارة وحدها لا تحول دون العمران البشرى ، أما إذا اقترنت الحرارة المرتفعة بالرطوبة الشديدة فإن ذلك يضر بالحياة البشرية والنشاط ضرراً بالغاً .

وبالإضافة الى هذه الآثار المباشرة للحرارة ، فهناك آثار غير مباشرة فالحرارة المرتفعة مثلاً تساعد على النوم السريع الى الملابس والمسكن ، وكلها عوامل تساعد على تكاتف السكان ، والحرارة المرتفعة من ناحية أخرى تساعد على سرعة توالد الحشرات وعلى انتشار أمراض النبات والحيوان ، كلها لا تساعد على تكاتف الإنسان .

المطر :

قد تحدد قلة الأمطار صلاحية مساحات كبيرة من سطح الأرض لسكنى الإنسان ، وذلك لارتباطها بالسكان قيام الحياة الزراعية ، وقد تقوم المجتمعات السكانية بالمناطق القليلة المطر إذا توافر الماء بغير طريق المطر ، وإن كانت أماكن تجمع وتوافر المياه الجوفية فتحدد بالمطر لذلك لا تقوم الزراعة ولا تتجمع السكان إلا في الواحات ، ويعتبر وادى النيل ودلتاه في مصر أكبر واحة في العالم ، وإن كان لا يعتمد على المياه الجوفية المحلية وإنما يعتمد على المياه السطحية المنقولة ، ومن أبرز الأمثلة على أثر المطر في توزيع السكان الهند ، فأكثر الجهات مطراً هي أعظمها إنتاجاً للأرز ، وأكثرها سكاناً ، وينطبق هذا على معظم المطر الغزير ، إلا أن العكس القائم في بعض الجهات .

فقد لا يشجع المط الغزير على العمران البشرى ، فحينما يؤدي هذا المط الى غسل التربة وانحرافها ، أو الى وجود غطاء نباتى كيف كما هى الحال فى غابات الأمزون الاستوائية .

(٢) عامل التضريس :

إذا قلنا بين خريطة توزيع السكان أو كثافتهم فى العالم بين خريطة التضريس ملاحظ أن المناطق الجبلية ، تتميز بقلة السكان وانخفاض كثافتهم ، ومعنى هذا أن هناك علاقة عكسية بين الارتفاع وكثافة السكان ويمكن أن نقسم عوائق السكنى فى المرتفعات الى ثلاث مجموعات : ميكانيكية ، وطبيعية ، وحيوية .

مثل العوائق الميكانيكية فى أن التضرس والصعود ضد الجاذبية عملية دقيقة فى ذاتها ، أما العوائق الطبيعية فهى أن الحرارة تنخفض مع الارتفاع وأن المط يزيد حتى ارتفاع معين ، ثم تكثر الثلوج وأن الرطوبة المطلقة للضغط الجوى يتناقصان باطراد مما يؤدي الى تخلل الهواء وصعوبة التنفس والأمراض الرئوية واختلاف ضغط الدم . أما العوائق فترتبط بإنتاج الغذاء ، لذلك أن التضريس يحدد الوحدات المنتجة كما يؤدي الى تفتيتها وتشتتها ، غير أن أهم هذه العوامل هى انخفاض الحرارة مع الارتفاع ولذلك نجد أن القاعدة بأن الغابات تنفرد من السكنى بوجه عام لا تنطبق على العروض المدارية ، فالحرارة مرتفعة عند مستوى سطح الأرض فيعمل الارتفاع على تلطيف حدتها واجتذاب السكان كما هو الحال فى بوليفيا واكوادور وبيروت ، حيث

تقع أهم المدن في وسط الجبال – ويعيش معظم السكان فوق السهول السواحلية بصرف النظر عن خط العروض وبالتالي يتعدل المناخ فقد تكون السهول الساحلية قريبة من خط الاستواء (جزر البحر الكاريبي) أو في العروض شبه المدارية (وادي النيل ودلتاه) أو في العروض المعتدلة الباردة (سهول الهند) .

إذا كانت المرتفعات بصفة عامة لا تشجع على العمران الكثيف كما سبق ، إلا أن كثيراً من الهضاب المدارية ترتفع فيها السكان مثل هضاب المكسيك الوسطى وهضبة شرق البرازيل حيث تتعاون عوامل المناخ والتربة المعدنية والمحاصيل الزراعية على تشجيع سكانها غير عامل العمران الكثيف لا تتوافر في جميع هضاب العالم . فهضبة التبت مثلاً تعد من أنسب الهضاب للسكنى من حيث المناخ وارتفاعها الشاهق الذي لا يتناسب الإنتاج الزراعى الى قلة سكانها .

(٣) التربة :

إذا حاولنا أن نقارن بين توزيع التربة وتوزيع السكانى فى العالم ملاحظ علاقة واضحة بين التوزيعين فالتربة الصحراوية ملاحظ علاقة واضحة بين التوزيعين فالتربة الصحراوية وتربة التندار والتربة الجبلية يتفق توزيعها مع حدود الالمعمور ذلك أن التربة من عوامل الإنتاج الزراعى والتربات الثلاث المذكورة لا تصلح للإنبات فتتخفف كثافة السكان بصفة عامة فى مناطق تربة الاترايت (المدارية) وهى تربة فقيرة لا تصلح كثيراً للإنتاج الزراعى مع أنها مواطن الغابات الاستوائية الكثيفة وتضم مناطق تربة

اللاتريت بعض مناطق ذات التربات اليركانية أو الفيضية وتضم هذه المناطق أكثف الجهات سكاناً مثل الجانج والباتجنس وجزيرة جاوه وشمال غرب هضبة الدكن .

(٤) الموارد الطبيعية :

يقصد بالموارد الطبيعية في هذا المجال مصادر الطاقة والموارد المعدنية وهي ذات آثار مباشرة وغير مباشرة في توزيع السكان وأثرها المباشرة تتمثل في جاذبيتها للسكان الذين يقومون بعملية التعدين وإن كانت هذه الجاذبية محدودة لأن حرفة التعدين لا تتطلب كثيراً الأيدي العاملة إذا قورنت بحرف أخرى ، ولذلك فإن المواد الطبيعية توجد في مناطق غير معمورة ولكنها كما تؤدي الى ارتفاع كثافة في منطقة متسعة المساحة هذا بالإضافة الى أن العمران التعديني مؤقت بزوال أو يحول بنفاذ الموارد الطبيعية من المنطقة التي توجد فيها ، أما الآثار غير المباشرة للموارد الطبيعية فتمثل في أهمية المواد التعدينية للصناعات التي تجتذب بدورها السكان ، وذلك فإن الآثار غير المباشرة للموارد المعدنية على مدى اجتذابها للطاقة الصناعية ذاتها والفحم مثلاً كان عاملاً أساسياً في توطين الصناعة في الدول الصناعية الكبرى ، أما البترول فلا يجتذب السكان بالقدر الذي يسهم به الفحم . فالبتترول قلما يجتذب الصناعة وذلك لسهولة نقله واستهلاك معظم إنتاجه في النقل والاستخدامات المؤلمة ، أما المعادن فقدرتها أيضاً ضعيفة على اجتذاب في مناطق لا تعد من الناحيتين الاقتصادية والطبيعية باجتذاب السكان .

ثانياً – العوامل البشرية :

يتمثل العامل الديموجرافي في المواليد والوفيات والهجرة التي يتوقف عليها جميعاً اختلاف معدلات النمو السكاني من منطقة لأخرى ، وإذا كانت المواليد والوفيات تؤثر في توزيع السكان في العالم ، فإن الهجرة تنجح في توزيع السكان بصورة كبيرة .

(١) الحرفة :

هناك علاقة وثيقة بين كثافة السكان والحرفة السائدة بينهم وتدرج في الارتقاء من حرفة الصيد الى الرعى الى الزراعة الى حرفة الصناعة حيث تبلغ الكثافة أقصاها . يمكن أن نذكر أرقامها تلقى ضوءاً على العلاقة بين كثافة السكان المختلفة ليتمكن بها المقارنة دون التقيد الصلرم بدقة هذه الأرقام .

فالصياد الواحد يحتاج الى مساحة تتراوح بين ٧٠ - ٢٠٠ ميل مربع في إقليم التندار والى مساحة أقل من هذا قليلاً في الجهات الصحراوية ، وإذا ملرس الصياد شيئاً من الزراعة كما في وسط أفريقية فيكفى أن يحوز الواحد مساحة تتراوح بين نصف - ٢ ميل مربع - أما الرعاة البدو فيرعون بنسبة ٢ : ٥ شخص / ميل ٢ أما الزراع يختلفون كثيرة أو قلة حسب نوع الزراعة ، فأصحاب الزراعة البدائية تتراوح كثافتهم بين ٥ نسمة / ميل ٢ ، وحيث الزراعة الواسعة تتراوح الكثافة بين ٢ شخص / ميل ٢ .

أما في حالة الزراعة الكثيفة تزيد الكثافة الى نحو ٢٠٠ لكل ميل مربع وتزيد عن ذلك بعض الجهات كالصين والهند ومصر وأما الجهات الصناعية فهي عادة تجتمع فيها الصناعة مع الزراعة والماشية وتصل الكثافة في بعضها الى ١٠٠٠٠ نسمة في الميل متر المربع .

(٢) النقل والمواصلات :

ويقصد بهذا العامل موقع الإقليم بالنسبة لخطوط المواصلات ، وبمعنى آخر إمكانية الوصول الى الإقليم وهذا يعتبر أحد العوامل التي أدت لتكيز السكان في أطراف القارات مع خلو داخلها في معظم الأحيان من الكثافة السكانية العالمية وكذلك تلعب المواصلات الداخلية دوراً هاماً في الاستثمار ويعيشون على إنتاجية مثل ذلك خط سكة حديد سيوريا ، الذي كان له الفضل الأكبر في تعمير الأراضى وبالتالي كثافة السكان تدريجياً .

(٣) الحروب والمشكلات السياسية :

لهذا العامل أهمية وأثره المبالغة في إعادة توزيع السكان ذلك لأن الحروب والمشكلات السياسية تتمخص عن هجرات كبيرة منها على سبيل المثال الهجرات الدولية في مختلف الدول الأوروبية والتي يقدر حجمها بحوالى ٢٠ مليون ، ومعنى هذا أنه بين كل مائة شخص هاجر خمسة أشخاص بسبب ظروف الحرب الثانية الى دول

غير دولهم ، وليس توزيع السكان في فلسطين في الوقت الحاضر إلا نتيجة مباشرة
لحرب سنة ١٩٤٨

وقد شهدت الهند وباكستان في اعقاب الاستقلال والتقسيم سنة ١٩٤٧ حركة هجرة
وتبادل سكان شهدتها دولة واحدة بعد الحرب العالمية الثالثة ، إذ يقدر مجموع
المهاجرين بين الدولتين بحوالى ١٨ مليون نسمة الذي ترتب عليه تغير واضح في توزيع
السكان في شبه جزيرة الهند .

الفصل الثالث

الجغرافيا السياسية

الفصل الثالث

الجغرافيا السياسية

مقدمة

تمثل الدولة حيز مكاني يقطنه مجموعة من البشر وتقوم سلطة ما بتنظيم العلاقة بين الحيز المكاني والبشر المرتبطين به، فالدولة إذن هي مجموعة من الافراد يملسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى شؤون الدولة، وتتولى الدولة من خلال السلطة الإشراف على الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة شعبها ويعد هذا أبسط تعريف للدولة من جانب الجغرافيا ، لذلك تركز الوحدة السياسية على محددات أساسية لكي تكتسب صفة الدولة وهي "أرض - بشر - سلطة" وسيادة تملرس على هذه الأرض وتنظم العلاقات الداخلية والخارجية .

فالأرض بالنسبة للدولة تمثل الأساس الأول فليست هناك دولة تقوم على فراغ^(١)، وقد نادى العديد من علماء الجيوبوليتكا بأن الدولة كالكائن العضوي الذي يتمدد ويتوسع بالحصول على مزيد من الأرض ولو على حساب الغير، مما يؤدي إلى نزاعات كثيرة وحروب متعددة، ويمثل السكان مرتكزاً أساسياً مثل الأرض تماماً فليست هناك

(١) هناك دولة منفي، وهي التي تُعلن خارج أرضها ولفترة مؤقتة لظروف عدوان واحتلال أجنبي لهذه الأرض، وتحاول حكومة المنفى تحرير هذه الأرض لكي تكتسب شرعية الدولة.

دولة بلا سكان، وغالباً ما يكون هناك نوعاً من التجانس والصلوات المشتركة التي تجمع هؤلاء السكان وإلا أصبحوا عنصر هدم بدلاً من كونهم عامل ربط فوق هذه الأرض، وتأتى السلطة منظمة وحاكمة ومقننة أيضاً بين المكان والإنسان وتمثل في ذات الوقت سيادة الدولة .

تعد القبيلة أولى المراحل التنظيمية الأولى في حياة البشرية والتي تطورت منها النظم السياسية ونمت من خلالها فكرة السلطة، وكانت لكل قبيلة مناطق نفوذ خاص بها وتفصل التخوم بين مناطق النفوذ هذه، وكثيراً ما كان يحدث مد وجزر في درجة نفوذ هذه المناطق وذلك حسب قوة كل قبيلة والمدى التي تستطيع أن تصل إليه ويمتد إليه نفوذها وخلال مراحل الكر والفر هذه بين القبائل حدث نوعاً من الاتحاد القبلي مرتكزاً على صلوات الجيرة أو النسب وأحياناً الدم أو حتى الاتفاق الودى بعد مرحلة صراع طويلة، فتكونت بعض الممالك والإمارات القبلية والتي تمثل نواة الوحدات السياسية تاريخياً .

ومع إرهاصات العصر الحجري الحديث(٨:١٠ آلاف سنة) توصل الإنسان للزراعة والتي اعتبرت الثورة الإنتاجية الأولى، حيث استقر الإنسان ولأول مرة بالأرض وكون مجتمعات عمرانية ارتبطت بالمكان، ومن ثم احتاج لسلطة تنظم له عمليات الري ، فمثلت الأودية النهرية الكبرى (النيل - دجلة والفرات - السند ...) خلال العصر الحجري الحديث وما تلاه النوايا السياسية الأولى في تليخ البشرية ، ثم أصبحت

الدولة أمراً واقعاً خلال عصر المعدن "٤٠٠٠ ق.م" ، حيث نشأت الممالك والإمبراطوريات المستقلة والتي تنطبق عليها مقومات النشأة "الأرض - السكان - السلطة - السيادة".

مقومات نشأة وقوة الدولة

تعتبر الدولة الموضوع الأول والأهم في الجغرافيا السياسية، والدولة عبارة عن "رقعة جغرافية محددة بالحدود السياسية" تشمل هذه الرقعة على مظاهر طبيعية متمثلة في الموقع والمساحة والشكل وموارد الثروة ومصادر المياه والمناخ ، ومظاهر بشرية ترتبط بسكانها وخصائصهم ونمط توزيعهم ، وتعرف هذه المظاهر الطبيعية والبشرية بمقومات الدولة التي ساعدت على قيامها ووجودها وبقاؤها وأيضاً مصدر قوتها واستمرارها .

أولاً :- المقومات الطبيعية

تشمل المقومات الطبيعية الجغرافيا الطبيعية للدولة وما تمنحه لها من شخصية مميزة وفريدة تجعلها تختلف عن باقي دول العالم وفيما يلي عرض لأهم عناصر الجغرافيا الطبيعية التي تكون شخصية الدولة :-

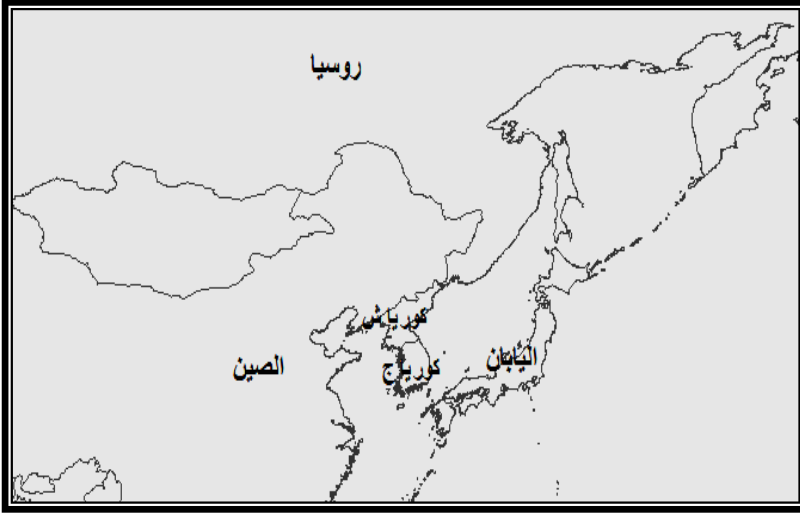
١. الموقع

للموقع أهمية كبرى وهو ينقسم إلى عدة أنواع وهو يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الدول ووجودها وأيضاً في تفسير توجهاتها.

أ- الموقع الفلكي :- ويقصد به موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ويرتبط ذلك الموقع بشكل أساسي بالظروف المناخية فمما لا شك فيه أن موقع الدولة يعتبر مثالياً إذا وقعت في العروض المعتدلة ، وأنها تتأثر سلباً كلما كان موقعها في العروض الاستوائية أو في العروض القطبية .

ب- الموقع الجغرافي :- وهو موقع الدولة بالنسبة لجيرانها ، فعلاقات الجوار الجغرافي تعد ذات أهمية عند تتبع الدولة من نشأتها وحتى العصر الحديث ، فلا شك أن الدولة تتأثر إذا كانت مجاورة جغرافياً لدول أخرى ذات نزاعات توسعية ، أو أن الحدود مثار خلاف مع جيرانها ، ومن الأمثلة التاريخية التي توضح تأثير الجوار الجغرافي شبه الجزيرة الكورية (عبارة عن دولتين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) التي تأثرت بجوارها الجغرافي لكل من اليابان والصين والاتحاد السوفيتي السابق والزعات التوسعية لكل من الأطراف الثلاث ، كذلك تأثرت دول الجوار مع ألمانيا فقد تعرضت بلجيكا للغزو في أثناء الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ من قبل

ألمانيا لرفضها عبور القوات الألمانية من خلال أراضيها ، وكذلك تعرضت بولندا لهجوم مزدوج ألماني سوفيتي في سبتمبر ١٩٣٩ م .



خريطة موقع شبه الجزيرة الكورية بالنسبة لجيرانها

إلى جانب ذلك نجد أنه على خريطة العالم تظهر دول أخرى ليس لها أي جوار بري مع دول وهي الدول الجزرية مثل اليابان وكوبا ، ويمكن تتبع الدول التي لديها جوار جغرافي متعدد من خلال الجدول الآتي :-

جدول بوضح الدول ذات الجوار الجغرافي المتعدد

الدولة	عدد دول الجوار
روسيا	١٢
الصين	١٢

البرازيل	١٠
ألمانيا	٩
الكونغو	٨
توانيا	٨

ج- الموقع البحري :- يقصد به موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات فمن المعروف أن الدولة البحرية تكتسب العديد من المزايا حيث وقوعها على خطوط التجارة العالمية ، والقدرة على شحن واستقبال البضائع والاستفادة من ثروات البحار السمكية والموارد الطبيعية المتمثلة في ثروات قاع البحار .

ولكنه تظهر على خريطة العالم دولاً لا تمتلك واجهات بحرية وتعرف باسم الدول الحبيسة Land locked states " وهي الدول التي ليس لديها ساحل بحري أو جهة بحرية مطلقاً وتعاني هذه الدول من العديد من المشكلات المتعلقة بصعوبة الوصول إلى البحار لأنها مضطرة في ذلك لعبور أراضي دول أخرى مجاورة لها حتى تصل إلى البحار والمياه الدولية ، وما يتصل بذلك من فرض ضرائب على التجارة العابرة وأيضاً يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدول الحبيسة ودول جوارها والمسافة التي تقطعها الشحنات من الدولة الحبيسة حتى الميناء في دول الجوار وتوزيع منطقة القلب بالنسبة لمساحة الدولة ، وأيضاً تتضاعف المشكلات إذا كانت الدولة حبيسة وحاجزة في ذات الوقت ، والدولة الحاجزة هي "الدولة الواقعة بين قوتين أو دولتين كبيرتين " .

يوجد في العالم ما يقارب ٤٤ دولة حبيسة يمكن تتبع توزيعهم الجغرافي على قارات العالم من خلال الجدول الآتي :-

توزيع الدول الحبيسة على القارات

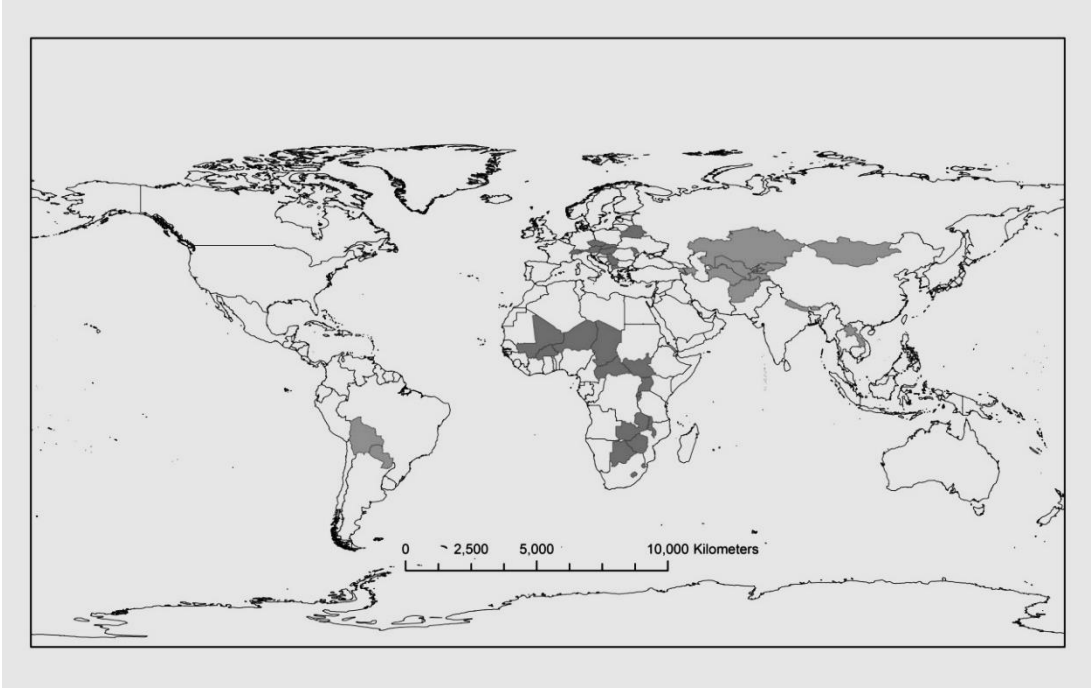
١٢	آسيا
١٥	أوروبا
١٥	أفريقيا
٢	أمريكا الجنوبية

يتضح من الجدول أن الدول الحبيسة موزعة على قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، بينما تخلو قارة أمريكا الشمالية من الدول الحبيسة وبالمثل استراليا التي هي في الأساس عبارة عن جزيرة ضخمة ، ويلاحظ على خريطة العالم وجود دول تعرف على أنها مزدوجة الحبس "أي محاطة بدولة أو بدول أخرى غير ساحلية ، ويوجد على خريطة العالم دولتان تنتميان لهذا النمط هما :

ليختنشتاين	محاطة بسويسرا والنمسا
أوزبكستان	محاطة بأفغانستان - كازاخستان - قيرغيزستان - طاجكستان - تركمنستان.

وهناك دول حبيسة محاطة بالكامل بدولة أخرى ، مثل:-

ليسوتو	محاطة بجنوب أفريقيا
سان مارينو	محاطة بإيطاليا
الفاتيكان	محاطة بإيطاليا



خريطة توضح الدول الحبيسة في العالم

تتباين دول العالم البحرية من حيث عدد الواجهات التي تشرف بها على البحار فمثلاً توجد دول تطل على البحار بواجهتين ، وتظهر هذه الدول بشكل أساسي في قارة أوروبا وأيضاً في مناطق البرازيل ، والمضائق كما في أمريكا الوسطى ، وكذلك في أشباه الجزر كما في إيطاليا - الهند - ماليزيا - كوريا ، أو توجد حيث يتقارب بحران كما في فرنسا - مصر - المغرب ، بالإضافة إلى الجزر التي تتميز بالواجهات البحرية في كل اتجاه مثل اليابان - الفلبين .

تزداد قيمة الموقع الساحلي للدول كلما كانت الدولة مشرفة على نقاط اختناق عالمية لعبور التجارة ، وأيضاً تستطيع الدول التي لديها موارد اقتصادية وموقع ساحلي

أن تعظم استفادتها من هذا الموقع ولاسيما إذا كان قريبا من خطوط التجارة العالمية الرئيسية .

لا تعتبر كل الواجهات البحرية بذات الوزن والأهمية فهناك واجهات بحرية محدودة أو عديمة الأهمية مثل تلك التي تطل بها روسيا أو كندا على المحيط المتجمد الشمالي ، وذلك على الرغم من طول تلك الواجهات وعليه فإن أهمية تلك الواجهات لا تعتمد فقط على طولها إنما أيضاً على مدى صلاحيتها للملاحة والارتباط مع خطوط الملاحة العالمية ، وأيضاً كثافة الحركة الملاحية ، ففي هذا المقام نجد أن جهات الدول المشرفة على المحيط الأطلنطي أكثر أهمية من تلك المشرفة على المحيط الهادي ، وذلك لأن المحيط الأطلنطي يمثل ثقل الحركة التجارية في العالم .

وترتبط بالموقع خاصية أساسية وهي أن قيمة الموقع نسبية وليست ثابتة فهي تتغير من عصر لآخر مع تغير الظروف والأحداث ، فعندما بدأت المجتمعات الحضارية في نشأتها فضلت مواقع العزلة الجغرافية التي توفر لها الحماية حتى تستطيع البقاء فكان التركيز على المواقع المحاطة بموانع جغرافية طبيعية كالصحاري والغابات لذلك نشأت الحضارات القديمة حول الأنهار أو تلك التي تحيطها الصحراء ، وعندما ازدهر البحر المتوسط كمركز للتجارة أصبح التطلع لأخذ موضع على هذا البحر الهام من الضرورة بمكان مما أدى لقيام العديد من الإمبراطوريات على سواحل البحر المتوسط ، لكن تحولت هذه الأهمية مع حركة الكشوف الجغرافية إلى المحيط الأطلنطي وبرز مع ذلك موقع الجزيرة البريطانية بعد أن كانت مجرد جزيرة متطرفة تقع عند الهامش فبتغير الظروف انتقلت قيمة الموقع من جنوب أوروبا إلى غرب أوروبا .

١- المساحة

تعتبر المساحة من أهم مقومات الدولة فكلما كانت الدولة كبيرة في المساحة كلما توفر لها عمق استراتيجي وهي ميزة لا تتوفر للدول صغيرة المساحة ، كما أن المساحة الكبيرة تعني تنوع الموارد الاقتصادية ومن ثم تقدم الدول ونموها كما أنه يمكنها من استيعاب زيادة السكان وهو أمر لا يتوفر للدول صغيرة المساحة التي يشكل عدد السكان فيها ضغطاً على الموارد ، لكنه لا بد من التنبه إلى أن المساحة الكبيرة ليست ذات مزايا مطلقة لأنه قد تكون المساحة كبيرة لكن الجزء الأكبر منها عبارة عن صحاري أو جبال أو مناطق جليدية ومتجمدة أو مناطق استوائية ومدارية يصعب العيش فيها ، وهذا يعني أنه هناك عوامل أخرى تتعلق بشكل السطح وظروف المناخ وتوفر الموارد المائية وأعداد السكان من حيث توزيعهم وخصائصهم والقدرة الاقتصادية تؤثر في مزايا المساحة الكبيرة .

يرتبط بالمساحة الكبيرة أيضاً سلبيات نتيجة الامتداد الكبير الأمر الذي يعني حدوداً أطول مع دول الجوار مما يترتب عليه مشكلات حدودية في أجزاء متفرقة على طول الحدود وما يستلزمه ذلك من حماية لهذه الحدود وتأمينها ، أيضاً قد تؤثر المساحة الكبيرة على القدرة الدفاعية حيث صعوبة السيطرة على كل الأجزاء مما يؤدي لقيام نزعات انفصالية لصعوبة السيطرة والاتصال بين العاصمة والأطراف

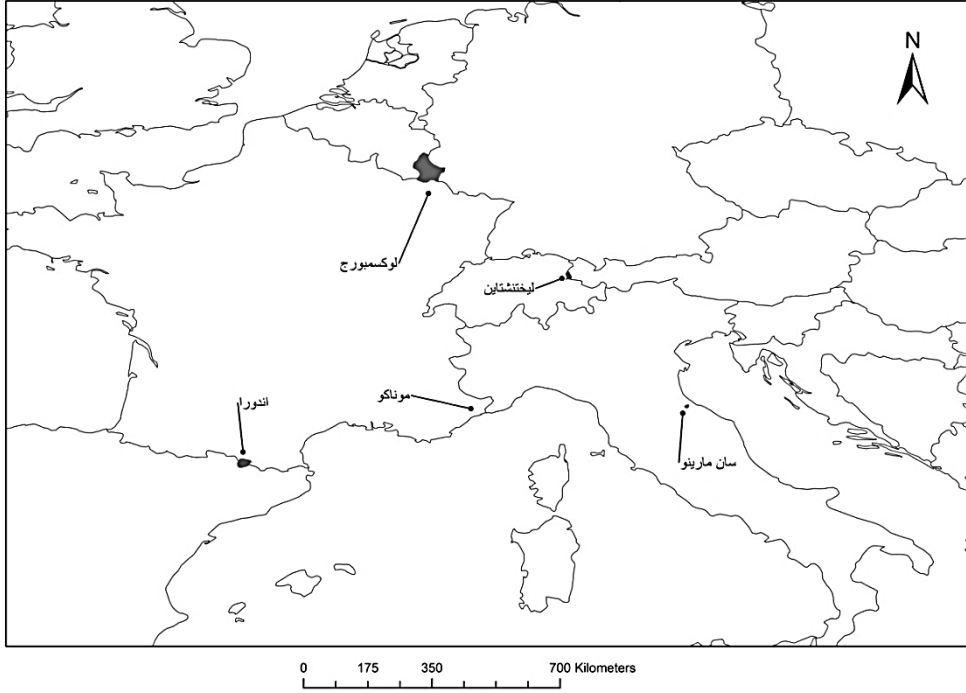
تتباين دول العالم من حيث دور المساحة كمقوم من مقومات بقاؤها وقوتها ، فقد استطاعت كل من الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي

سابقاً) تحقيق القوة من خلال المساحة الواسعة والموارد الكبيرة وذلك مقابل الدول الاستعمارية في غرب أوروبا والتي اعتمدت في قوتها على المجال السياسي والمتمثل في مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية الأمر الذي ترتب عليه أنه فقدت جزء من قدرتها مع فقدانها للمستعمرات ، ولكن لا يسير الأمر هكذا دائماً لأنه هذه الدول الصغيرة في مساحتها استطاعت التأثير في النظام العالمي مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان ، فهذه الدول استطاعت توظيف مواردها الذاتية واستغلالها بتوسيع الدائرة التجارية لها مع توسيع المجال السياسي الخارجي بالاستعمار مثل الإمبراطورية البريطانية .

تصنف الدول وفقاً للمساحة إلى خمسة أنواع من خلال الجدول الآتي :-

جدول يوضح تصنيف الدول من حيث المساحة

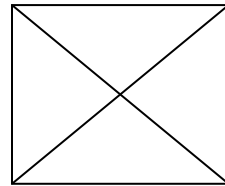
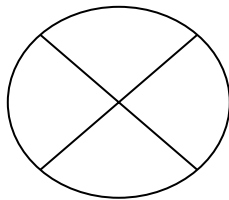
المساحة (كم ^٢)	التصنيف
أكثر من ٨ مليون كم ^٢	عملاقة
أكثر من ٢,٥ مليون كم ^٢	كبيرة
١٥٠,٠٠٠ - ٣٥٠,٠٠٠ كم ^٢	متوسطة
٢٥,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠ كم ^٢	صغيرة
أقل من ٢٥,٠٠٠ كم ^٢	صغيرة جداً



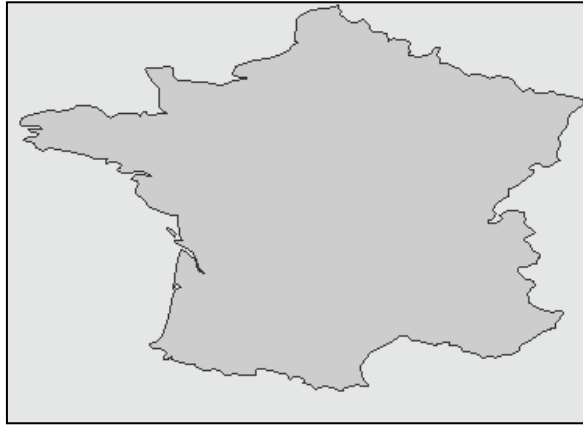
توضح الخريطة نماذج للدول متناهية الصغر من حيث مساحتها في أوروبا

٢- الشكل

تتخذ كل دولة شكلاً معيناً يشمل مجمل مساحتها وتختلف درجة تقييمات الدول بحسب شكلها ، فهناك شكل مثالي وأشكال بعيدة عن هذه الصفة .
 أ- الشكل المدمج أو المنتظم **Compacted states**: - هو ذلك الشكل المثالي الذي تكون فيه أجزاء الدولة على أبعاد متقاربة من منطقة المركز بشكل يشبه الدائرة أو المربع .

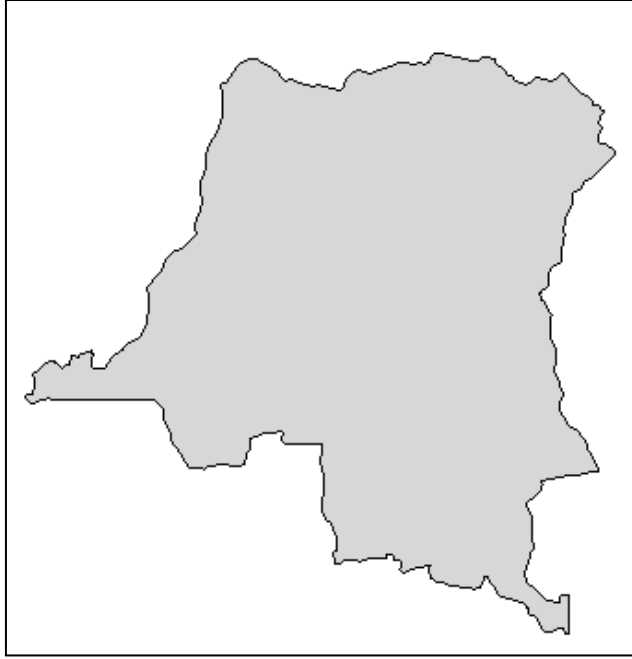


وتتمثل أهم صفات هذا الشكل في سهولة الربط والاتصال بين أجزاء الدولة مما يسهل عملية قيام الدولة بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في حماية كامل أراضيها ، كما أن المشكلات الحدودية المترتبة على أشكال أخرى للدولة تكون أقل في ظل وجود ذلك الشكل ، ويساعد الشكل المندمج أيضاً على زيادة الترابط الشعبي بين سكان الدولة الواحدة مما ينمي من الشعور القومي ، ويتمثل الشكل المندمج في أشكال الدول الآتية (فرنسا - سويسرا - مصر - المجر - بولندا - رومانيا).



فرنسا نموذج للشكل المندمج

و تعاني بعض الدول من أن شكلها في المجمل يبدو منتظماً لكن نتيجة وجود نتوء أو بروز في أحد أجزاءها فإنها لذلك تتخذ شكل غير منتظم ومن أمثلة ذلك دولة الكونغو الديمقراطية التي تبدو في شكل منتظم فيما عدا إقليمين هما كاتنجا في الجنوب الشرقي وشابا في الغرب ، وكذلك ممر كابريفي في دولة ناميبيا والذي يصلها بنهر الزمبيزي .



الكنغو الديمقراطية نموذج لشكل غير منتظم

ب- الشكل المستطيل (الطولي) Elongated states

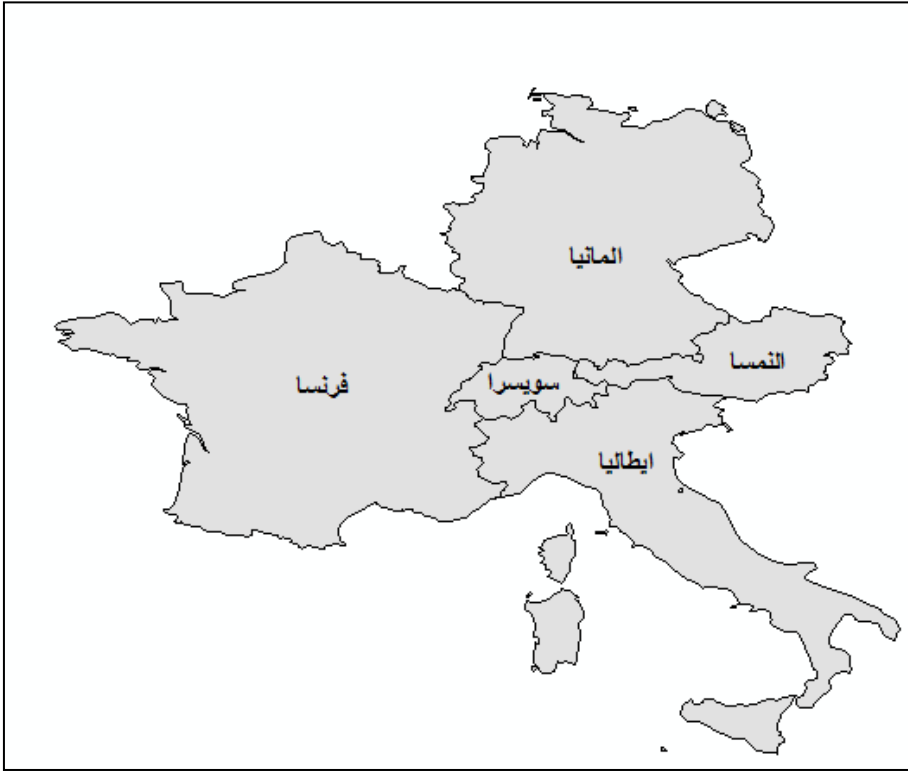
يعتبر الشكل المستطيل على النقيض من الشكل المندمج فإنه يمتلك العديد من السلبيات والتي منها طول الحدود نتيجة زيادة طول الدولة وبالتالي ضعف السيطرة والدفاع عنها ، ويولد ذلك النمط نوعاً من الشعور بالعزلة بين السكان حيث يضعف الروابط القومية مما يترتب عليه تفاوت اقتصادي و اجتماعي بين أجزاء الدولة الواحدة ، أيضاً قد يترتب على هذا الشكل تباين في الظروف الطبيعية خاصة المناخية نتيجة الامتداد الطولي بالنسبة لدوائر العرض مما يترتب عليه تباين في الزراعة وموارد الثروة والاقتصاد بصفة عامة

كما قد تشكل طبيعة الأرض في ظل الشكل الطولي عامل فصل بين أجزاء الدولة الواحدة مثل الجبال حيث ساهمت في فصل شعب تشيكوسلوفاكيا بسبب الحواجز الجبلية التي كانت تمتد في شكل ذراع طويل من الغرب إلى الشرق ، كانت أيضاً من عوامل انهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق الذي نشأ في شبه جزيرة البلقان وقد ساهمت الطبيعة الجبلية في عزل شعوب يوغسلافيا عن بعضهم فتوقع كل منهم على قوميته التي حافظ عليها مما أثار نزعات الانفصال والاستقلال. ومن أمثلة الدول ذات الشكل الطولي (شيلي - البرازيل - إيطاليا - النرويج - الأرجنتين - فيتنام).



إيطاليا نموذج للشكل الطولي

و تعتبر فكرة الدول الحاجزة التي كانت سبباً في ظهور العديد من الدول لها دور في الأشكال التي تأخذها بعض الدول خاصة تلك التي نشأت في ضوء هذه الفكرة مثل اللسان الأفغاني الشمالي الشرقي الذي كان يمتد بين الاتحاد السوفيتي سابقاً في الشمال وباكستان وكشمير في الجنوب ، وكذلك اللسان السويسري (مقاطعة جنيف) في داخل فرنسا وتتداخل أراضي سويسرية أيضاً في ألمانيا و إيطاليا على أساس أنها دولة حاجزة للفصل بين هذه القوى وهذا الشكل يضعف من السيطرة والدفاع على تلك الأجزاء .



سويسرا نموذج لدولة حاجزة

ج- الشكل المجزأ Fragmented states

يعد شكل الدولة المتماسك من حيث الأراضي المتصلة من أهم عوامل تماسكها وقوتها ، لكن تعاني العديد من الدول من ضعف تماسكها نتيجة الشكل الذي تتخذه وهو الشكل المجزأ الذي يضعف أداء الدولة لوظيفتها في الحماية والسيطرة والدفاع ويقلل الاندماج الشعبي ويؤدي لظهور النزاعات الانفصالية ، ويأخذ الشكل المجزأ العديد من الأنماط :-

☒ النمط البحري :- حيث تتشكل الدول من مجموعة من الجزر من أمثلتها (اليابان – الفلبين – اندونيسيا – المملكة المتحدة) ، وفي بعض الحالات في ظل هذا النمط تضعف عمليات الدفاع وتثار مشكلات متعلقة بحدود الجزر من المياه الإقليمية وأيضا النزاعات الانفصالية مثال ذلك مطالبة جزيرة سومطره الاندونيسية بالانفصال عن اندونيسيا.



اندونيسيا نموذج للشكل الجزري

✕ النمط البري :- حيث تتشكل الدولة من كتلتين بريتين منفصلتين مثل (الولايات المتحدة – ألاسكا) – (تركيا جزء آسيوي وجزء أوروبي يفصل بينهما مضيقا البسفور والدردينيل) ، ومن أبرز الأمثلة على عيوب هذا الشكل هو عندما تم التقسيم في شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان التي شملت الشرقية والغربية لكن انفصلت الدولتين ولم تستمرا لصعوبة التواصل مما ترتب عليه ضعف الترابط ومن ثم ظهرت باكستان الشرقية (بنجلاديش) على خريطة العالم .



الولايات المتحدة نموذج لشكل مجزأ إلى كتلتين بريتين

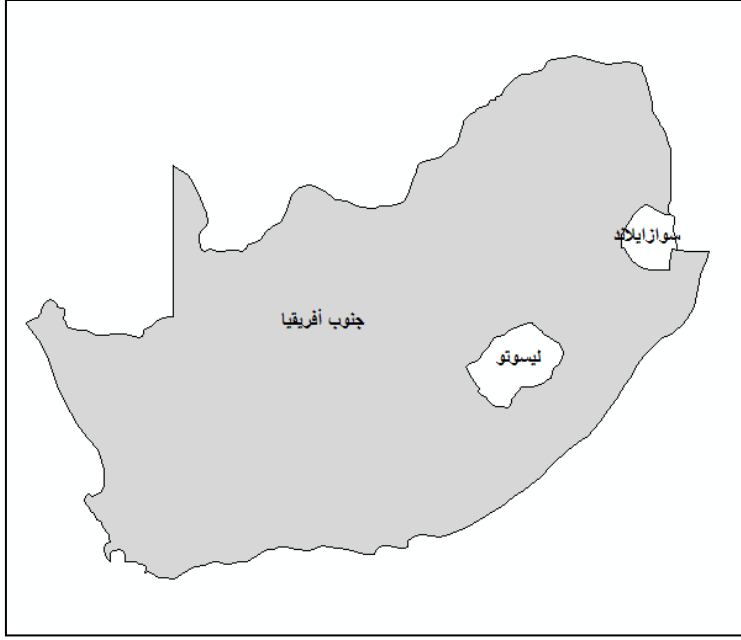
✕ النمط البري البحري :- عندما تتشكل الدولة من كتلة برية وكتلة جزرية ، ومن أمثلة هذا الشكل ماليزيا (شبه جزيرة الملايو – صباح وسراوك) ،

- إيطاليا (شبه الجزيرة الإيطالية - جزيرة سردينيا - جزيرة صقلية)
- الدنمارك (شبه جزيرة جرينلاند - جزيرة فن) - فرنسا (كورسيكا).

د- الشكل المتداخل Perforated states

بجانب الأشكال السابقة فإن الدولة قد تصبح في موقف ضعف ليس فقط بسبب شكلها إنما بسبب الحيز الجغرافي الذي يمتد خلاله هذا الشكل ، حيث أنه توجد دول تمتد بكامل مساحتها داخل دول أخرى بمعنى أنها محاطة بالكامل بدولة أخرى أكبر منها في المساحة والقوة ومن أمثلة ذلك (الفاتيكان - محاطة بإيطاليا) - (غامبيا - محاطة بالسنغال) - (سوزايلاند وليسوتو - كل منهما محاطة بجنوب أفريقيا).

ويعد هذا الشكل أكثر الأشكال خطورة على الدولة لأنه يجعلها في موقف ضعف دائم خاصة وأن الدولة المحيطة بها غالباً ما تكون أكبر منها من حيث مقياس القوة ، لذلك تضطر هذه الدول إلى أن تحرص دائماً على العلاقات الطيبة والتعاون مع هذه الدول الأكبر من حيث القوة والمساحة .



موقع دولتي سوازيلاند وليسوتو المحاط بالكامل بدولة جنوب أفريقيا

وقد يأخذ هذا الشكل نمطاً آخر متمثل في أن يكون جزء من الدولة فقط هو الموجود داخل دولة أخرى وهو ما عرف باسم " الجيوب السياسية" ويطلق على الجزء الذي يقع في دولة رغم تبعيته لدولة أخرى (Exclave) ، ويطلق عليه في الدولة الواقع هذا الجزء ضمنها (Enclave) ، ومن أمثلة هذه الجيوب جيب لليفيا الإسباني في فرنسا وجيب كامبين السويسري داخل إيطاليا ، وعادة ما يترتب على هذه الأنماط العديد من المشكلات المتعلقة بإدارتها وأيضاً باتصالها بدولتها الأم .

٣- الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم العوامل التي تساعد الدول في تحقيق قوتها فإنه من الأهمية امتلاك هذه الموارد اللازمة للحياة الحديثة حيث عليها تعتمد الصناعة ووسائل النقل والمواصلات وتعد الموارد الطبيعية المتمثلة في الموارد المائية وموارد الطاقة والمعادن من أهم الموضوعات عند دراسة عوامل بقاء وقوة الوحدات السياسية لأن الأمر أصبح يتعدى فكرة اعتماد الدولة أو استنادها على موارد طبيعية أو وجود هذه الموارد على أرضها أو تحت السطح بل أصبح هناك جانب آخر يتمثل في هل الدولة هي المالك الوحيد لهذا المورد أو الموارد أو أنها موارد مشتركة بينها وبين وحدات أخرى .

تعد المياه العذبة سر الوجود والبقاء وتتمثل مصادرها الرئيسية في الأنهار والبحيرات العذبة والمياه الجوفية والجليديات ومياه الأمطار ، وتعد موارد المياه العذبة من العوامل الرئيسية التي تحكمت في نشأة الحضارات في بادئ الأمر حيث استقر الإنسان إلى جانب الأنهار وفي أوديتها ليستفيد من مياهها العذبة ويستطيع ممارسة الزراعة ، ومع زيادة عدد السكان تزايدت الحاجة إلى الماء مما دفع الدول إلى محاولة تأمين احتياجاتها من الماء خاصة وأن للماء العذب في أغلب الأحيان طبيعة مختلفة حيث يتميز بأنه مورد مشترك بين الدول فالنهر قد يجري بين أكثر من دولة وكذلك خزان الماء الجوفي قد يمتد على حدود الدول .

تنفرد الوحدات السياسية بالسيادة الكاملة على مواردها إذا كانت هي المالك الوحيد لهذه الموارد ومن ثم تستطيع التخطيط الجيد لمستقبلها في ظل

وفرة الموارد وأيضاً ينطبق الأمر ذاته على الموارد المعدنية وموارد الطاقة التي يمكن استغلالها في الإرساء لنهضة صناعية وسد حاجات الدولة وتصدير الفائض إلى الخارج، لكن كل ذلك مرهون بأن تكون الموارد ملكية خاصة للوحدة السياسية .

لكنه بدأت اليوم تظهر على خريطة العالم النزاعات والصراعات في مناطق الحدود المشتركة ولم تعد الأسباب التقليدية وراء ذلك متمثلة في الصراع حول منطقة معينة بل أصبح الصراع على موارد تحت السطح مشتركة فيما بينهما ممثلة في خزانات الماء الجوفي وخزانات البترول والغاز الطبيعي ، ولم تعد الدول التي تعتمد على مياه الأنهار المشتركة بمنأى عن ذلك لأنه أصبح اليوم التخطيط للمستقبل في هذه الدول مرهون في المقام الأول بطريقة تعامل دول الشق الأعلى لأن مياه النهر أصبحت تخضع لطريقة الاستخدام في الجزء الأعلى من الأنهار ولا يقتصر التأثير فقط على كمية المياه بالسحوبات المبالغ فيها أو بحجز المياه بل يتعداه إلى التأثير على نوعية المياه من حيث تعرضها للتلوث .

والأمر ينطبق على المياه الجوفية التي قد تتعرض للفقد خاصة إذا كانت مشتركة فيما يطلق عليه مصطلح مأساة المشاعات حيث السحوبات غير المحسوبة من أحد الأطراف أو التأثير على نوعية الماء الجوفي بتعرضه للتلوث ، وكذلك البحيرات المشتركة تعد أكثر عرضة للتلوث لأنها في المقام الأول أحواضا مغلقة وصعبة التجدد.

مما سبق يتضح ما طرأ على الموارد المتمثلة في الأنهار والبحيرات حيث تحولت من عامل ربط استخدمه البشر من قديم الزمن للتنقل والاتصال إلى عامل يوشك أن تنتج بسببه الحروب حيث أصبح البقاء لمن يستطيع الحصول على ما يحتاجه والتحكم فيما يحتاجه غيره ، ويأتي هذا الصراع على الرغم من وجود قوانين الأمم المتحدة المنظمة لإدارة الموارد المشتركة العابرة للحدود السياسية ، والحقيقة الأمر لا يتعدى التأثير على الموارد في وقت من الأوقات بل يتعداه إلى التأثير على بقاء كيان الوحدة السياسية خاصة مع هدر عامل هام وهو الاستدامة المتمثل في حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد .

ما ذكر في الموارد المائية ينطبق بعض الشيء على الموارد المعدنية وموارد الطاقة ؛ فمن أمثلة الصراع على الموارد المعدنية المشتركة النزاع على مناجم الحديد بين ألمانيا وفرنسا ، حيث كان الحديد في منطقة اللورين على الحدود بين فرنسا وألمانيا مثار للطمع والنزاع بينهما ، فمع نهاية الحرب الفرنسية البروسية التي انتهت بهزيمة فرنسا عام ١٨٧٠م استحوذت ألمانيا على هذه المنطقة وخطت الحدود تاركة لفرنسا حوض بريي priey الذي يحوي على حديد يسمى المينت " وكان ذو أهمية قليلة حتى تم اكتشاف طريقة تخلص الحديد من الفسفور فأصبح له أهمية اقتصادية" وقد اعتمدت ألمانيا على مناجم اللورين التي ضمتها ومناجم الرور لديها من أجل النهوض الصناعي وعند قيام الحرب العالمية الأولى نتيجة تدخل الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا هزمت ألمانيا وتم توقيع معاهدة فرساي التي بموجبها ضمت فرنسا اللورين الغنية بالحديد ومنطقة السار الغنية بالفحم كما أن موارد الطاقة

أيضاً خاصة المشتركة منها تعد سبباً من أسباب النزاع كما حدث في منطقة حوض قزوين والصراع حول استغلال الغاز الطبيعي به مما نتج عنه صراع حول الوصف الجغرافي للحوض هل هو بحر أم بحيرة لأن هذا الوصف سيترتب عليه طرق مختلفة في تقسيم ثروات الغاز بين دول حوض قزوين . وتمتلك موارد الطاقة جانباً آخر يتعدى التشارك بين الدول في حقول بترول أو غاز عابرة للحدود ويتمثل في دور القوى الخارجية التي تريد أو تطمح إلى السيطرة على هذه الموارد نظراً لأهميتها في كل أوجه الحياة الحديثة القائمة بالكامل على موارد الطاقة الأحفورية والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي ويرتبط بذلك حاجة العديد من الدول في العالم التي تعاني نقصاً في هذه الموارد إلى تأمين احتياجاتها منها مما يدفعها للتدخل في شئون الدول المالكة لهذه الموارد خشية أن تفقد مصادر الإمداد ، لذلك غالباً ما تكون الدول النامية المالكة للموارد هدفاً للاستراتيجيات الدولية .

ثانياً :- المقومات البشرية

لابد من التوضيح بأن دراسة المقومات البشرية لا تعتمد على فكرة دراسة الأرقام وتحليلها للخروج بأرقام لها صفة العالمية ، ولكنها تعني في الحقيقة أن كل دولة لها أرقامها الخاصة التي معها قد تكتسب قوتها وقد تكون وبالأعلى عليها فلا يوجد رقم مثالي لعدد السكان ولا لكمية الموارد بقدر ما هو عدد متوازن بين السكان والموارد ، فالأرقام متغيرة ولن تفيد دراستها على المستوى العالمي في شئ إلا عند مقارنة الجوار الجغرافي لأنه يمثل الخطر المباشر على الدولة .

يعتبر السكان أهم المقومات البشرية التي تؤثر في بقاء وقوة الوحدة السياسية لأنهم في حالة تغير وحركة ، تغير من خلال الخصائص المتعلقة بهم وحركة من خلال الهجرة الوافدة أو الخارجة وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية تؤثر في بعض الحالات في خصائص السكان ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية من خلال المواليد والوفيات وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان .

١- حجم السكان

اعتبر البعض أن الحجم السكاني الكبير معياراً لقوة الدولة خاصة في وقت الحروب واستعانوا في تأكيد ذلك بنتائج بعض الحروب مثل انتصارات نابليون في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ؛ فالبعض أرجع أسباب انتصاراته إلى التفوق في حجم السكان حيث بلغ سكان فرنسا في ذلك الوقت ما يقارب ٢٤ مليون نسمة ، وإلى نفس السبب تم إرجاع التفوق الألماني في فترة ما بين الحربين العالميتين حيث وصل عدد سكانها عام ١٩٣٠ إلى ٦٥ مليون نسمة في حين كان سكان فرنسا في ذات الوقت نحو ٤٣ مليون نسمة .

كما أن الحجم السكاني على جانب كبير من الأهمية من أجل توفير الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال موارد الأرض وتعميرها والعمل في المصانع والأراضي الزراعية ، إلا أن الأمر لا يأخذ على نحو مطلق فالحجم السكاني لا بد وأن يكون متناسباً مع مساحة الدولة ومواردها حتى يتحقق التوازن ولا يشكل ذلك ضغطاً على مواردها ، ولا يكون الحجم السكاني صغيراً بصورة

لا تسمح معها بتوفير الأيدي العاملة لتشغيل المصانع واستغلال الموارد ، ولكن الدول قد تعوض ذلك عن طريق السماح بالهجرة الوافدة إليها ، ولابد من التأكيد على أن الحجم السكاني المتوازن مع الأرض هو عامل هام للحفاظ على البيئة والإدارة المستدامة دون استنزاف للموارد أو الضغط على الخدمات .

يؤثر كذلك الحجم السكاني على العلاقات الدولية خاصة العلاقة بين الدولة وجيرانها ؛ فالدولة ذات الحجم السكاني الصغير تكون عرضة لأطماع دول الجوار وإذا كانت ذات حجم سكاني كبير فحجم السكان كان دافع لتوسع دول أوروبا على حساب جيرانها في القارة الأوروبية ، أو خارجها في مستعمرات العالم الجديد .

لكنه لا بد من التنبيه إلى أن العبرة ليست بالحجم السكاني الكبير أكثر منها بخصائص السكان ، فماذا يعنى الحجم السكاني الكبير إذا كان السكان غير متجانسون ومتنافرون في خصائصهم فكلما كان هناك تجانس بين السكان وتلاحم كلما زاد ذلك من قوة الدولة ودعم وحدتها وبقاؤها .

٢- الهجرات الدولية و آثارها

تؤثر الهجرات على المدى البعيد على المناطق التي تم النزوح منها أو تلك التي تم الوفود إليها ، وتتمثل الهجرات الداخلية " في الانتقال بين مناطق الدولة لأسباب مختلفة أهمها وأوضحها الأسباب الاقتصادية للبحث عن عمل أو لتحسين مستوى المعيشة " أما الهجرات الخارجية أو الدولية " فتتمثل في الحركة بين الوحدات السياسية " والحقيقة أن هذه

الحركة تراجعت نسبياً وتم تقنينها في العصر الحديث حيث أصبح لها قواعد منظمة إلا في بعض الحالات التي يتم فيها التسلسل عبر الحدود أو المياه الإقليمية من خلال ما يعرف بالهجرة غير الشرعية ويواجه هؤلاء المهاجرون مصيراً مجهولاً قد يكون أسوأ مما تركوه ، والحقيقة أن الفئة المستهدفة اليوم والتي تلقي قبولاً في هجراتها هي فئة الكفاءات العلمية خاصة المبتكرين منهم حيث يتم توفير ما يحتاجونه للاستفادة منهم بينما تخسر بلدانهم هذه الكفاءات لضعف البنى التحتية التي تخدم البحث العلمي أو وضع القيود والقوانين الروتينية التي تحبط من عزيمة هؤلاء العلماء دون توفير الجو المناسب للبحث العلمي .

وقد بدأت الهجرات مع بداية الإنسان الذي أخذ في الانتقال من مكان إلى مكان وكل مجموعة بشرية تزيح المجموعة السابقة لها وبهذا تم تعمير الأرض ، لكن لم تكن الهجرة هدفاً في أي وقت من الأوقات للبشرية إنما هي نتيجة لعدة أسباب من أهمها :- (هجرات لأسباب دينية متعلقة بالدعوة والتبشير – أو قد تكون الهجرة متعلقة بالاضطهاد العرقي أو بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأوبئة وقد تكون نتيجة لأسباب اقتصادية).

وتعتبر أكبر الهجرات الدولية هجرة الأوربيون إلى العالم الجديد بعد الكشوف الجغرافية ، ويقدر عدد المهاجرين الأوروبيون إلى العالم الجديد بنحو ٦٥ مليون نسمة هاجر معظمهم في القرن التاسع عشر ، وقد بدأ هذه الهجرة البرتغال ثم تلاهم الأسبان وتبعهم الهولنديين والانجليز

والفرنسيين ، وهجرات الصينيين الاقتصادية لمعظم دول جنوب شرق آسيا حتى أنهم يشكلون نسبة ٤٠٪ من سكان ماليزيا و٩٥٪ من سكان سنغافورة و٥٪ من سكان اندونيسيا و١٥٪ من سكان تايلاند ويتمثل الخطر الصيني في تلك الجهات بسيطرتهم على الاقتصاد والتجارة في البلدان التي سيطروا عليها ، وأيضاً هجرات اليهود إلى أرض فلسطين وما زاد من هذه الهجرات قرار التقسيم البريطاني لفلسطين في ١٩٤٧ م وما نتج عنه من حرمان أصحاب الأرض من حقوقهم .

٣- الهجرات القسرية

الهجرة القسرية أو الإجبارية ويقصد بها دفع السكان للخروج إجباراً إلى أرض أخرى غير أراضيهم ، ومن أمثلة هذا النوع من الهجرة :- تهجير ملايين الأفارقة إلى العالم الجديد ممن هم كانوا في سن العمل والشباب ، وما تعرضوا له في طريقهم إلى العالم الجديد حيث تعرض بعضهم للموت ، وقد تم تهجيرهم للعمل في أعمال السخرة والأعمال الشاقة التي تصعب على الأوروبيين وقد عانوا من مشكلات التفرقة العنصرية حتى وقت ليس بالبعيد ، ومن أمثلة التهجير القسري أيضاً تهجير الشيشانيون من موطنهم في القوقاز إلى أراضي سيبيريا في عام ١٩٤٤ م في عهد جوزيف ستالين وقد لقي الكثير من الأطفال والعجائز حتفهم في الطريق من شدة البرد والجوع وقد تعرضت شعوب أخرى للتهجير بسبب السوفيت مثل الأنجوش واللاتفيين .

ويدخل كذلك في نطاق التهجير القسري عمليات التبادل السكاني فبعد حروب البلقان وهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى تم ترحيل ٣٠٠ ألف تركي بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٣ إلى تركيا في مقابل أن رحلت تركيا ١,٢٠٠,٠٠٠ يوناني إلى اليونان ، كما تمت عمليات مماثلة من ترحيل للأتراك من الاتحاد اليوغسلافي السابق وبلغاريا ورومانيا ، وحدث أيضا تبادل سكاني في شبه القارة الهندية على أساس ديني بعد تقسيمها لدولتين الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ وقد قدر عدد المهجرين في الاتجاهين بنحو ١٧ مليون نسمة .

٤- الأقليات السكانية

تعني الأقلية السكانية وجود مجموعة سكانية بين سكان الوحدة السياسية تختلف في خصائصها عن باقي سكان الوحدة السياسية والذين يمثلون في هذه الحالة الأغلبية ، وقد تكون الخصائص المختلفون بها عنهم دينية أو عرقية أو لغوية .

وجود الأقليات في الدول له العديد من الأسباب التي يمكن إيجازها على النحو التالي :-

- قدوم هجرة حديثة إلى المكان أكثر قوة وعددا بحيث عملت على إزاحة السكان الأصليين وإجبارهم على العيش في مناطق جغرافية معزولة ومن أمثلة ذلك ما حدث لبعض الشعوب الأصلية كالهنود الحمر في الولايات المتحدة وقبائل الإسكيمو في كندا وأيضاً سكان جنوب أفريقيا .

■ تراكم تيارات الهجرة الوافدة من جهة ما حتى يشكل في نهاية الأمر أقلية في البلد المستضيف مثل الأقليات الصينية التي تعاقبت على منطقة جنوب شرق آسيا .

■ نشأة الدول الحديثة ومع ترسيم الحدود السياسية تم ضم مناطق ذات سكان لديهم سمات مختلفة عن باقي السكان أو عن غالبية السكان للدولة التي ضموا إليها ، وظهر هذا الأمر جلياً خاصة في قارة أوروبا بعد الحربين العالميتين .

بعد الإشارة إلى أهم الأسباب التي قد تكون سبباً في ظهور الأقليات نستعرض الآن تأثير الأقلية على الدولة الموجودة بها :-

● التوزيع الجغرافي :- يرتبط تأثير الأقلية بتوزيعها الجغرافي من

حيث التركز والانتشار فعندما يكون سكان الأقلية متركزين جغرافياً في منطقة واحدة أو في رقعة أرضية واحدة كلما زاد ذلك من انعزال الأقلية وبالتالي قد يؤدي ذلك الأمر إلى ظهور دعوات الانفصال عن الدولة والاستقلال كما أن عامل العزلة يؤدي إلى زيادة تمسك الأقلية بثقافتها الخاصة ، ولكن تقل احتمالات الانفصال وتصبح الأقلية أكثر اندماجاً في المجتمع كلما كانت مبعثرة جغرافياً ومنتشرة ، ومن أمثلة الأقليات المركزة جغرافياً الباسك فوق جبال البرانس (الباسك مصطلح يطلق على سكان إقليم يمتد من جبال البيرينييه الغربية أو البرانس بين فرنسا وإسبانيا ومساحته حوالي ٢٠ ألف كم٢ والباسك مقسمون بين فرنسا وإسبانيا ويتحدثون لغة خاصة بهم).

• الوضع الخارجي :- يرتبط تأثير الأقلية أيضاً بوضعها الخارجي

من حيث أنها تنتمي في الأساس إلى وطن أم مجاور لها ففي هذه الحالة تسعى الأقلية للانضمام إلى الوطن الأم ، أو أن يكون الوطن الأم في مركز قوة في النظام الدولي فيوفر الحماية للأقلية بل قد يصبح للأقلية وضع أفضل من بقية السكان الممثلون للأغلبية ، فقد تعرض سكان جنوب أفريقيا الحقيقيون إلى التمييز العنصري وسلهم حقوقهم على يد المستوطنون البيض الذين كانوا في الحقيقة يمثلون أقلية لكن كانت أكثر قوة للتفوق الاقتصادي والعسكري ، وهنا ننتقل إلى نقطة هامة وهي أن الأقلية لا تكون في الغالب هي العنصر الضعيف لأنه قد حدث في التاريخ نماذج تعرضت فيها الأغلبية للاضطهاد والتمييز وتحولت إلى أقلية ليس من حيث العدد إنما من حيث التأثير ، وكما سبق وضرينا مثال لذلك بجنوب أفريقيا أيضاً حدث ذات الشئ في معظم الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية التي تعرضت للاستعمار إلا أن الأقلية المستعمرة كانت في مركز قوة لأنها كانت أكثر تقدم ومقدرة ، أو مثل أقليات اليهود المهاجرة إلى الأراضي العربية حيث كانت مدعومة من الخارج بشكل كبير وتمثل هذا في الدعم البريطاني .

• موضع الأقلية في الاستعمار الجديد :- مع انتهاء الاستعمار

بوجهة المعتاد وتحوله لوجه جديد يحمل في ثناياه سلاح الاقتصاد الذي يضمن احتلالاً مقنعاً وتدخلًا فيما وراء الستار فقد أصبح المستعمرون الجدد يتدخلون بطرق غير مباشرة في أحوال الدول الداخلية سواء بالطرق الاقتصادية وبإثارة الفتن الداخلية وتعد الأقليات على جانب كبير من الأهمية في ذلك المجال من حيث وضعها في الدولة واستخدامها في النطاق الذي يحقق المصلحة سواء بغض

الطرف عما تتعرض له بعض الأقليات حتى وإن كانت تمارس بحقها جرائم ضد الإنسانية إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك ، أو أخذ جانب الأقلية والدفاع عن حقوقها - التي قد تكون لا تمس إطلاقاً - وإثارة نزاعات الانفصال ، فالأمر مرتبط بتوجه بوصلة المصلحة .

٥- خصائص السكان

تجانس السكان عامل قوة أساسي يضمن للدولة استمرارها وتقدمها وعلى العكس من ذلك وجود أقليات متنوعة والأمر الذي يتدرج بحسب خصائص الأقلية الجغرافية وأيضاً علاقاتها الخارجية ، وفيما يلي عرض لأهم الخصائص التي قد تميز مجموعة من السكان باعتبار أنهم أقلية .

أ- اللغة :- تعتبر اللغة عامل مساعد على اندماج السكان وتوحيدهم وعلى العكس من ذلك فإن وجود أكثر من لغة في الدولة يؤدي إلى التفرقة بين السكان والتمييز وعدم الترابط وضعف التواصل الاجتماعي ، ويظهر هذا العامل بشكل كبير في دولة مثل الهند التي يوجد فيها العديد من اللغات التي تنتمي إلى مجموعتين لغويتين رئيسيتين هما الهندو آرية والدرافيدية بالإضافة إلى لغات تنتمي للمجموعة الصينية التبتية والمجموعة الاسترو آسيوية ، هذا إلى جانب اللغة الإنجليزية التي اعتبرت لغة رسمية في القانون الهندي ، ويوجد أيضاً لغات أخرى يتحدثها مجموعة قليلة من السكان ، ويصل عدد اللغات الرسمية في الهند إلى ٢١ لغة ، ومن الأمثلة على الأقليات اللغوية مقاطعة كيبيك في كندا حيث تتحدث الفرنسية وظهرت فيها دعوات للانفصال عن كندا وهي أكبر المقاطعات الكندية وتقع في شرق كندا .

ب- الدين :- بعث الله سبحانه وتعالى الرسل لإرشاد الناس وهديهم إلى طريق الخير، وكان الدين مقوماً سليماً للسلوك الإنساني ومهذباً للنفوس لكن اتخذ بعض البشر من الاختلاف في الدين سبباً من أسباب الحرب والظلم ، وقد ثارت في العالم العديد من النزاعات والحروب التي كان مصدرها الاختلاف الديني مثل ما حدث من صراع في أيرلندا بين البروتستانت (المؤيدون للانضمام إلى التاج البريطاني) والكاثوليك (المؤيدين لوحدة الجزيرة وقيام أيرلندا الحرة) ، كما أنه قد تعرض مسلمي البوسنة والهرسك إلى التطهير العرقي والقتل والإبادة الجماعية والتشريد من قبل الصرب و الكروات على خلفية الاستقلال من الاتحاد اليوغسلافي الذي كانت مركزه صربيا ، وبصفة عامة يمكن القول أن النزاعات الدينية لا تقوم فقط بين الأديان المختلفة بل بين أصحاب الدين الواحد الذين قد يتشعبوا إلى طوائف .

ت- السلالة أو العرق :- إن الصورة النمطية للتمييز بين الناس على أساس السلالة التي ينتمون إليها هو التفريق بين البشر على أساس اللون الأبيض والأسود ، والحقيقة أنه يوجد في العالم ثلاث سلالات رئيسية (مغول - قوقاز - زوج) يختلفون فيما بينهم من حيث الصفات الجسدية ، وبداخل هذه السلالات الثلاث توجد مجموعات سلالية متفرعة ، ومن أبرز نماذج التفريق على أساس السلالة هي التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية وفي جنوب أفريقيا ، وما عانى منه الأفارقة من ظلم واضطهاد .

ونجد أن فكرة التمييز العرقي دعم من ظهورها عوامل أخرى غير الصفات الجسدية متمثلة في الخصائص الحضارية التي تجعل مجموعة من الناس يعتقدون أنهم يتميزون عن غيرهم أو أنهم أفضل من غيرهم كما زعم الألمان بتفوق جنسهم (الجنس الآري) وكان ذلك دافع في توسعاتهم خاصة في فترة ما بين الحربين لإخضاع دول أوروبا ، وكذلك زعم اليهود أنهم شعب الله المختار وأن باقي الشعوب ملعونون ومغضوب عليهم ، والحقيقة أنه هناك كثير من النماذج التي دفعت إلى وجود نزاعات وصراعات وتوتر داخل الدول ؛ فالأمر لم يعد يتوقف على تفوق شعوب على شعوب أخرى أو عرق دون غيره بل أصبح الأمر يتخطاه في بعض الدول والمجتمعات إلى نزاعات بين عائلات وعصبيات وقبائل لأن كل منها يدعي لنفسه مكانه أعلى من غيره والغريب أن هذه الآفة موجودة في عالمنا الإسلامي الذي يدعو في مجمله إلى التسامح والمساواة ، ويقول سبحانه وتعالى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" ، ولاشك أن هذه المشكلات والنعرات التصادية عاملاً سلبياً يؤدي لضعف الدولة واستهلاك طاقتها في المشكلات الداخلية ويقلل من التلاحم الشعبي والشعور المشترك خاصة وإذا كانت هذه المشكلات مفتعلة تشكل نيران خامدة قد يستغلها المراقب للمشهد من بعيد في الوقت المناسب .

مما سبق يتضح أن السكان هم أساس بناء الدولة وهم مصدر قوتها وإذا لم يجمع هؤلاء السكان ضمير وطني مشترك ونظروا إلى مصالح ضيقة ضعفت دولتهم وتراجعت .

٦- الموارد الاقتصادية

ترتبط الموارد الاقتصادية (الاقتصاد) بتوفر الموارد الطبيعية وأيضاً القوى البشرية التي يمثلها العمالة والقوة الشرائية إلى جانب توفر الموارد المادية ممثلة في المنشآت والموانئ والطرق والمواصلات ، والتي تستلزم جميعها توفر رأس المال الكافي إلى جانب التخطيط القومي الاقتصادي الجيد بعيد المدى قوي المفعول ، ولكي ينجح الاقتصاد في تحقيق وظيفته والنهوض بالدولة لابد وأن يتسم بصفتين أساسيتين وهما التنوع والتوازن ، التنوع ويقصد به عدم الاعتماد على نشاط واحد كالنشاط الزراعي أو الصناعي أو سلعة معينة يتم تصنيعها أو غير ذلك مما يربط الدولة بمجال واحد لأن ذلك يعرضها لهزات الأسواق ، والتوازن ويقصد به أن يكون هناك توازن بين النشاط الاقتصادي وعدد السكان ممن هم في سن العمل حتى لا تكون هناك بطالة وما يرتبط بها من تأثيرات سلبية على الدولة خاصة بالنسبة للشباب الذي قد يكون صيداً لاختراق الدول ، وأيضاً أن يتوازن الاقتصاد مع المستوى القومي والعالمي بأن تحقق الدولة تفوقاً على المستوى القومي وكذلك على المستوى العالمي يضمن بقاؤها ضمن خارطة العالم الاقتصادية .

والحقيقة أن دول العالم ليست على ذات المستوى الاقتصادي ويبدو على العالم ثنائية اقتصادية واضحة حيث الدول المتقدمة اقتصادياً والدول المتخلفة ؛ فالدول المتقدمة هي التي تمتلك الموارد وتمتلك إدارتها أيضاً أو لا تمتلك الموارد لكن تمتلك إدارتها خارجها ، والدول المتخلفة هي التي تمتلك الموارد ولا تمتلك إدارتها.

والخلاصة أننا اليوم نجد أنفسنا أمام حقيقة مفادها أن الموارد الاقتصادية من أهم مقومات قوة الدولة لأنها أصبحت مرتبطة في بعض جوانبها بالاستعمار الجديد وبوجهه الاقتصادي.

الحدود السياسية: Boundaries

تهتم الجغرافيا بدراسة الحدود السياسية "Boundaries" من خلال مواقع هذه الحدود كواقع جغرافي، ونتائج توقيعتها على الخرائط السياسية، سواء كانت هذه النتائج بشرية مرتبطة بحركة وتوزيع السكان وكذلك شبكة النقل والمواصلات...، أم كانت نتائج طبيعية مرتبطة باستغلال الأنهار أو الموارد الكامنة (معادن، مياه، بترول) ومجال المياه الدولية وأيضاً أنماط الحدود وتصنيفها من حيث الوظيفة أو الشكل...

ويشير المدلول اللغوي لكلمة "الحد" إلى الحجز أو الفصل منعاً للاختلاط والشيوع، وفي مجال الجغرافيا السياسية تعني أكثر بالمنطقة التي تحدد لكي تمارس الدولة - أي دولة - سيادتها من خلالها، ويحق لها الانتفاع بمواردها واستغلال كافة الإمكانيات التي توجد بها.

والمفترض أن تشتمل الحدود السياسية للدولة علي كافة أبعاد السيادة ، بمعني أن تحدد الإطار البري وكذلك تحديد المياه الإقليمية سواء مياه عذبة أو مياه مالحة ، بالإضافة إلي المجال الجوي ومناطق السيادة في السماء ، وتعد الحدود السياسية من أكثر عوامل عدم الاستقرار الدولي و ذلك بسبب عدم ترسيمها بصورة قاطعة ومحددة ، بحيث تعرف كل دولة إطارها الجغرافي وبالتالي إقليم سيادتها وتعزو صعوبة الترسيم لأسباب متعددة وعوامل مختلفة منها ما يتصل بالجغرافيا وأخري بالتاريخ وثالثة بالسياسة....

والحدود السياسية ظاهرة بشرية في المقام الأول وهو ما يعني تغييرها من آن لآخر ، وذلك حسب الظروف السياسية ، حيث أنها تكون أحياناً حدود مفروضة علي دول ما فرضاً وقسراً وبمجرد التحرر من هذه الظروف تسعى هذه الدول إلي تغيير الواقع سواء بالمفاوضات (اليمن - السعودية) أو عن طريق الحروب والعمليات العسكرية (إيران - العراق ، إرتريا - أثيوبيا) فمن هنا تكون مشاكل الحدود السياسية مصدر نزاع ومثار مشكلات وتهديداً للأمن والاستقرار الدولي دائماً ، وبصفة خاصة بين دول العالم الثالث والتي لم تعرف الاستقرار السياسي حتي الآن.

أسباب نشأة الحدود السياسية:

ورثت الحدود السياسية التخوم وقامت بدورها مع الاختلاف الواضح بين الظاهرتين، فكما كان للتخوم أسبابها، كانت للحدود أيضاً دوافعها التي حدثت بها إلي الظهور علي خريطة العالم السياسية، ومن أهم هذه الأسباب والدوافع:

- التوسع الجغرافي للدول علي حساب التخوم المجاورة (الصحاري - الغابات...) ونتج عن ذلك النزاعات بين الدول كلٍ تدعي الحق في

هذه التخوم ، فكان الاتجاه لتحديد هذه التخوم بواسطة الخطوط الفاصلة.

- أدى استقلال عديد من دول العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين إلى نشأت الحدود الهندسية بين هذه الدول المستقلة حتى تمارس هذه الدول المستقلة سلطاتها وسيادتها
- رغبة الدول في تطوير تخومها وأقاليمها الهامشية تجنباً للاصطدام بجيرانها ، فتسعى للاتفاق علي رسم حدودها هندسياً لتحديد مجالها الجغرافي.
- نتجت بعض الحدود السياسية بعد عقد معاهدات واتفاقيات سياسية حتى تضمن الدول وخاصة الصغرى منها السيادة علي مجالها خوفاً من الأطماع الاستعمارية.
- تمثل الحروب والنزاعات أحد أسباب ترسيم الحدود ، خاصة تلك النزاعات المرتبطة بالحدود بين الدول ، فكان من نتائج هذه الحروب التوصل إلي اتفاقات لتسوية هذه النزاعات.

وظائف الحدود:

تمثل سيادة الدولة وممارسة سلطاتها داخل إطار محدد أبرز وظائف الحدود السياسية وأهم عوامل قيامها ونظامها السياسي وكذلك توجهها الاقتصادي وغيرها من عناصر السيادة.

تعد الحماية من أبرز أهداف ترسيم الحدود ، حيث تقوم الدول بعمل استحكامات عسكرية خاصة في المناطق الحدودية سهلة المنال وتحتاج لتقوية، مثل ما فعلت فرنسا بإنشاء خط ماجينو مقابل الحدود الألمانية والتي واجهت ماجينو بإنشاء خط سيجفريد ليقوم بنفس الوظيفة ، ويندرج خط بارليف الذي أنشأته إسرائيل علي طول خط قناة

السويس تحت عامل الأمن والحماية ، وإن لم تجد هذه التحصينات حيث تم تحطيمها خلال المعارك التي دارت حولها.

تأتي سيطرة الدولة وتحكمها في مواردها الاقتصادية من وظائف الحدود حتى لا تتضارب مصالح الدول الاقتصادية بعضها البعض و لا تكون مدعاة لنشوب نزاعات وحروب كما حدث بين فرنسا وألمانيا ونزاعهما الطويل علي فحم السار وحديد اللورين ، أو ماحدث خلال حرب الخليج الثانية والتي غزت فيها العراق دولة الكويت بدعوي استنزاف الكويت لحقل الرميلة العراقي علي الحدود بينهما.

وتأتي النزاعات حول المياه في إطار الحماية الاقتصادية بتحديد مناطق استغلال المياه وحضر الآبار والعيون بالمناطق الحدودية ، وكثيراً ما تكون النزاعات ناتجة عن تقسيم حقوق المياه والغاز الطبيعي والبتروول والتي توجد بصورة متحركة ويمكن سحبها بوسائل تقنية حديثة ، فتصبح مثار خلاف كبير ومشاكلها أكثر تعقيداً من تلك الموارد الصلبة التي يمكن تقسيمها والاتفاق علي مناطق استغلال كل دولة.

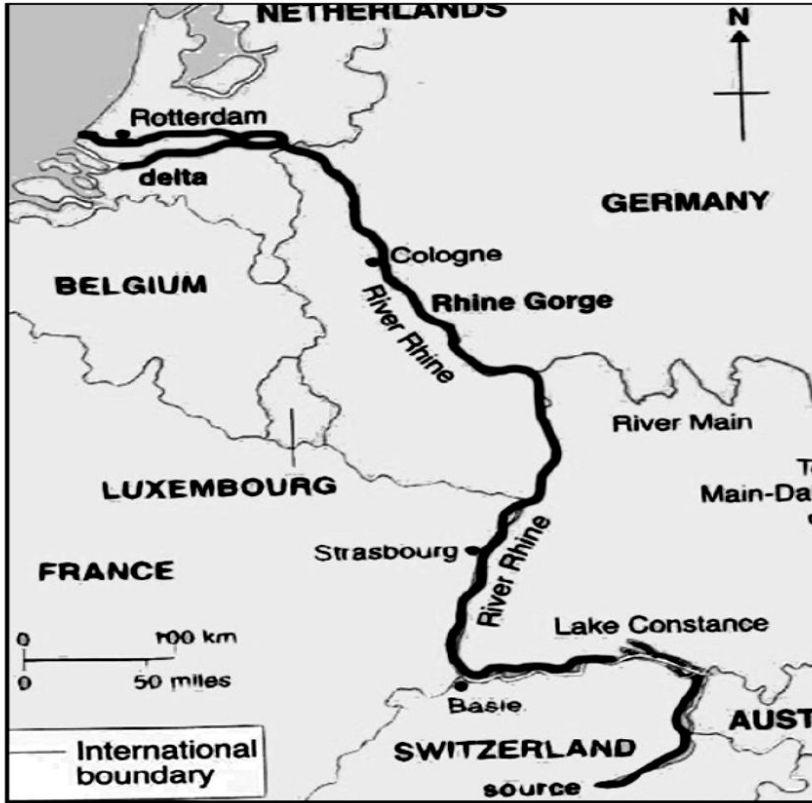
وتمثل السيادة القانونية إحدوي وظائف الحدود حيث تمثل الحدود الشرعية بالنسبة للدولة التي تطبق خلالها كافة القوانين والتشريعات الخاصة بها ولا يمكن تجاوزها بأي حال ، فالحدود هنا تمثل إطار السيادة والشرعية ويخضع لقوانينها مواطنيها أو الوافدين إليها.

تصنيف الحدود:

تتعدد الحدود وتباين فهناك حدود أخذت صفة الاستقرار وأخري لازالت في حالة تغير، وهناك حدود فاصلة وأخري واصلة، وحدود طبيعية وأخري هندسية وهكذا تختلف الحدود فيما بينها وتباين ، ويمثل التصنيف الشكلي للحدود أبرز هذه الأنواع لارتباطه بالعوامل الجغرافية.

أولاً: الحدود الطبيعية

يعتبرها بعض الباحثين أفضل أنواع الحدود لما تمثله من أهمية إستراتيجية ذات قيمة دفاعية مهمة ، بالرغم من أن تطور الوسائل العسكرية وظهور الصواريخ عابرة القارات وبروز القوات الجوية في حسم المعارك ، قلل من أهمية الحدود الطبيعية في العصر الحديث ، ومع ذلك احتفظت هذه الحدود بوضعها كنموذج مثالي للحدود.



(نهر الراين والحدود السياسية)

ثانياً: الحدود الهندسية

إذا كانت الحدود التي تسير مع مظاهر طبيعية قد ورثت التخوم القديمة وتطورت عنها خلال العصر الحديث ، فإن الحدود الهندسية قد أورثها الاستعمار بعد مرحلة التحرر ، لذلك نجد أنها تنتشر بأفريقيا

والدول المستعمرة بعد الكشوف الجغرافية كأمریکا الجنوبية وتظهر كذلك في أمريكا الشمالية ، وتتسم هذه الخطوط بأنها فلكية الطابع أي أنها تتخذ من خطوط الطول ودوائر العرض مسارات لها. ونتيجة لذلك تبدو علي هيئة خطوط مستقيمة تفصل بينها نقاط معروفة أو تماس الدوائر وأنصاف الأقطار ، وتنطلق من معالم واضحة وعلي أبعاد متساوية ، وتبدو عليها الصفة الهندسية التي ارتبطت بها. ويرى عديد من السياسيين أن الحدود الهندسية من أفضل أشكال الحدود إذ ما حُطت بالأراضي العذراء أي أنها تسبق الاستقرار البشري ومظاهر العمران حتي تتفادي مشكلات التقسيم وتشتيت السكان ذي الأصول المشتركة بين أكثر من دولة.

تبدو صعوبة الحدود الهندسية في رسمها حيث أنها نظرية في المقام الأول أي يسهل رسمها علي الأوراق أما توقيعها عملياً غايةً في الصعوبة من حيث النفقات والمجهودات الكبيرة، وتثير كثير من المنازعات وخاصة عند تجاهلها الواقع التي تمر به ، لذلك تمثل الحدود الهندسية أصعب أنواع الحدود عند رسمها وتنفيذها علي أرض الواقع.



(نماذج من الحدود الهندسية)

ويمثل المرسوم الذي وضعه البابا ألكسندر الثالث بناءً على طلب كل من "إيزبيلا وفرديناند" ملكي أسبانيا وذلك لتحديد النفوذ الأسباني والبرتغالي من الأراضي المكتشفة من قبلهما في نهاية القرن الخامس عشر ، حيث اقترح البابا عام ١٤٩٤م أن يكون خط طول ٤٧ غرباً فاصلاً للنفوذ بين الدولتين ، ويمثل هذا الحد نموذجاً تاريخياً للحدود الهندسية.

ويندرج تحت نمط خطوط التقسيم المستقيمة هذه الحدود التي تفصل السيادة على مناطق النفوذ البحرية وما تشمله من جزر وأرصفة قارية ومياه دولية ، مثال ذلك الخط الفاصل بين آسكا (الولايات المتحدة) وسيبيريا (روسيا) ، وأيضاً الخط الذي يفصل بين الجزر الإندونيسية والجزر الفلبينية

ومن أبرز مثالب الخطوط الهندسية عدم مراعاتها أحياناً لعديد من المظاهر البشرية التي تخترقها ومن ثم لا تأخذ في حساباتها الاعتبارات الحضارية المشتركة والقوميات ذات الأصل الواحد ، مما ينجم عنه مشاكل خطيرة، ومن أبرز النماذج على هذه المشكلات " شعوب غرب" أفريقيا والتي كانت مستعمرة من عدة دول غربية (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا-بلجيكا) وعند ترسيم الحدود السياسية لم تراع الوحدة القبلية لها، كـشعب الأيوي أو الأشانتي حيث توزعت هذه القبائل على أكثر من وحدة سياسية بين غانا وتوجو وساحل العاج ، مما جعل الشعب الواحد يخضع لنظم سياسية واقتصادية مختلفة ، وتحدهم الآمال في لم الشمل مرةً أخرى.

تعد مشكلات الحدود الهندسية في أفريقيا من أبرز مثالب هذه الحدود ، فلا يقتصر الأمر على غرب أفريقيا بل في وسطها وتمثل قبائل "التوتسي والهوتو" أبرز نماذج لذلك، حيث تنتشر بين كل من أوغندا ورواندا وبورندي حتي زائير في الغرب وغني عن البيان المشاكل التي تعيشها المنطقة حالياً و الذي أودي بأكثر من ٢ مليون شخص من هذه

القبائل في صراعات داخلية ، وينطبق نفس الوضع علي شرق أفريقيا حيث قبائل الماساي والزاندي وتشتتهما في تنزانيا وكينيا وغيرهما.

لذلك يجب إعادة النظر في تعديل الحدود السياسية لعدد من الدول الإفريقية حتي يتسني جمع شمل الشعوب ذات الأصول القبلية الواحدة ، حتي يسود الاستقرار السياسي أنحاء القارة التي تمزقها الصراعات والحروب الداخلية وتمثل القبلية أبرز سماتها وأهم وقود لها.

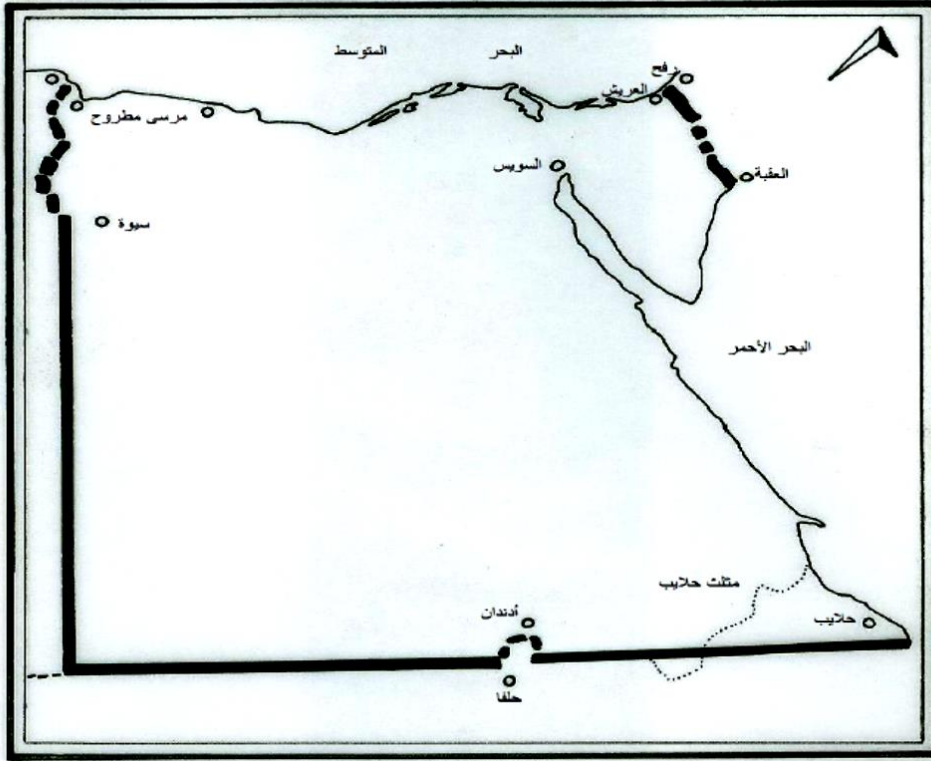
مشكلة الحدود الجنوبية في مصر

كانت للحدود الفلكية في مصر مشاكلها ، حيث فرض الاحتلال الإنجليزي خط عرض ٢٢° شمالاً كحد فاصل بين مصر والسودان ، وخط طول ٢٥° شرقاً يفصلها عن ليبيا في الغرب ، وقد نجم بعد ذلك مشكلات إدارية علي هذين الحدين مثل مشكلة "حلايب" علي الحدود المصرية السودانية ، و هذه المنطقة عبارة عن مثلث يمتد لمسافة ٢٠٠ كم علي ساحل البحر الأحمر ، وتبلغ مساحته الكلية حوالي ١٢٥٠٠ كم٢.

بعد ترسيم الحد الجنوبي لمصر وهو دائرة عرض ٢٢° شمالاً حسب اتفاقية عام ١٨٩٩م ، اقترح حاكمي بربر السوداني وأسوان المصري في عام ١٩٠٢م وضع حدين إداريين داخل مصر ، وفعلاً أصدر وزير الداخلية المصري حينذاك (مصطفى باشا فهمي) قراراً بتعديل الحدود في ثلاثة مواضع بمناطق (مثلث حلايب، منطقة بارتازوجا ، أدندان بوادي حلفا) وسمح للقبائل السودانية بدخول منطقة حلايب دون أي إجراءات وفي المقابل سمح للقبائل العبابدة المصرية أن تدخل منطقة بارتازوجا (٦٠٠ كم٢) السودانية ليكون الاتصال بين العبابدة علي الجانبين سهلاً.

اعتبر وزير الداخلية أن هذا التعديل مسألة داخلية لا تمس الحدود الدولية المتفق عليها سابقاً (١٨٩٩م) ، وفي عام ١٩٠٧م ألغي الأمر الخاص بمنطقة مثلث بارتازوجا وأنهت بحيرة ناصر منطقة أدندان وظلت

حلايب تمثل مشكلة يطالب بها السودانيون كأرض سودانية ، وإن كان الواقع خلاف ذلك.



حدود مصر السياسية (حمدان، ج ٢، ص ٤٩٩)

حدود هندسية
 حدود طبيعية (فيزيوجرافية)
 حدود أثيرولوجية
 حدود نهريّة

وإن كانت مشكلات الحدود الهندسية متعددة وأحياناً معقدة ، إلا أن هناك بعض الحدود الهندسية النموذجية من أبرزها الحد السياسي بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية و الذي يمتد لمسافة أكثر من ٢٠٠٠ كم ، ويسير مع خط عرض ٤٩ شمالاً ، وهناك أيضاً خط الهدنة بين الكوريتين و الذي أُعتبر خطأً فاصلاً و يتفق مع خط عرض ٣٨ شمالاً ، وأيضاً الخط الذي كان يفصل بين كل من فيتنام الشمالية والجنوبية وهو خط عرض ١٧ شمالاً وإن توحدت الدولتان وأُلغي هذا الخط الفاصل.

والخلاصة أن الحدود السياسية سواء كانت حدوداً طبيعية أو حدوداً اصطناعية عبارة عن خطوط رسمها الإنسان علي الخرائط لتحديد الأراضي التي تباشر فيها الدولة سيادتها والحدود السياسية تختلف في مفهومها السياسي عن مناطق الحدود (التخوم) إذ أن هذه المناطق عبارة عن مساحات خالية تفصل بين دولتين متجاورتين بغرض منع الاعتداء والتصادم بينهما وهي بذلك تختلف أيضا عن المياه الإقليمية التي تمثل شريط المياه المجاور لسواحل الدولة والخاضع لإشرافها وسيادتها.

الفصل الرابع

الجغرافيا الاقتصادية

الفصل الرابع

الجغرافيا الاقتصادية

نشأة الجغرافيا الاقتصادية:

لقد أدت التغيرات التي طرأت على العالم، وعلى أحوال المجتمعات وتركيبها ومشاكلها خلال العصور التاريخية المختلفة إلى نشأة علوم تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، وقد بدأ تعبير الجغرافية الاقتصادية Economic geography في الظهور لأول مرة عام ١٨٨٢. على يد العالم الألماني جوتز Gotz, ليفصلها عن الجغرافية التجارية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر، حيث اقترح جوتز منهجا تحليليا لدراسة موارد الثروة الاقتصادية أخذا في الاعتبار مبدأ السببية Causality. ويعني به البحث عن الأسباب الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تفسر البيانات الإحصائية. (محمد محمود إبراهيم الديب "الجغرافيا الاقتصادية" الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣). والتي اهتم كتابها أمثال ريتز k. Ritter, وتشيزولم G. Chisholm, الذي ألف كتاباً في الجغرافية الاقتصادية عام ١٨٨٩ ولا يزال يتداول في طبعات متجددة حتى الآن.

وقد حاول جوتز التفرقة بين اصطلاح اقتصادي Economic واصطلاح تجاري Commercial حيث كان من رأيه أن الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة علمية أكاديمية اهتمت بإبراز أثر البيئة على إنتاج السلع والربط بين الحرف المختلفة والبيئة الطبيعية، والعلاقة المتبادلة بينهما، بينما تهتم الجغرافية التجارية

Commercial Geography بدراسة إنتاج السلع الرئيسية وتجارتها الدولية اعتماداً على الوصف وسرد الأرقام والجداول دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج والتسويق التي تهتم بها الجغرافية الاقتصادية.

تعريف الجغرافية الاقتصادية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الجغرافية الاقتصادية، اختلف الجغرافيون في إطلاق تعريف محدد جامع مانع على الجغرافية الاقتصادية فيعبرها البعض:

- ١- ماكندر Mackinder : عرفها بأنها العلم الذي يبحث في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة التي ترتبط بإنتاج وتوزيع واستهلاك موارد الثروة الاقتصادية المختلفة التي ترتبط بإنتاج وتوزيع واستهلاك موارد الثروة الاقتصادية وعلاقة ذلك بالمكان.
- ٢- جونز F.johnes, عرفها بأنها دراسة العلاقة بين عوامل البيئة الطبيعية والظروف الاقتصادية وبين الحرف الإنتاجية وتوزيع منتجاتها.
- ٣- وكما عرف تشيزولم Chisholm الإنجليزي الجغرافية الاقتصادية بأنها العلم الذي يضم العوامل الجغرافية المؤثرة في إنتاج ونقل وتبادل السلع.
- ٤- ويعرفون هارتشهورن R . Hartshorne الجغرافية الاقتصادية بأنها ذلك العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات المتبادل بين الظواهر الطبيعية والأشكال الاقتصادية.
- ٥- ويعرف ماكفرلين Macktarline الجغرافية الاقتصادية بأنها العلم الذي يدرس أثر البيئة الطبيعية في النشاط الاقتصادي والعلاقات المكانية.

٦- ويرى بوندز N. Pounds بأنها العلم الذي يدرس توزيع الأنشطة الإنتاجية على سطح الأرض.

٧- أما شاو E. B. Shaw فقد عرف الجغرافية الاقتصادية بأنها تلك الدراسة التي تبحث في مجهودات الإنسان والمشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش كما تتناول توزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٨- ويعرفها هنتجتون E. Huntington بأنها العلم الذي يتناول توزيع الموارد ومظاهر النشاط والنظم الاقتصادية والعادات والإمكانات والقدرات المختلفة التي تساهم في الحصول على العيش.

٩- كما يعرفها الكسندر W . Alexander بأنها العلم الذي يدرس اختلافات سطح الأرض وأثر ذلك في النشاط البشري وعلاقته بالإنتاج والتبادل والاستهلاك.

١٠- أما باسترون J. H. Paterson , فيعرف الجغرافية الاقتصادية بأنها جغرافية الإنسان في كفاحه من أجل الحياة.

ويمكننا، نستخلص من كل هذه التعريفات أن الجغرافية الاقتصادية بأنها هي العلم الذي يهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وعلاقة ذلك بالبيئة.

أهمية الجغرافيا الاقتصادية:

١- فتحت آفاق معرفية في مجال الجغرافيا التقليدية .

٢- دخلت كمنافس للعلوم التي تدرس الموارد مثل التجارة والاقتصاد والزراعة والصناعة....

٣- اهتم بها رجالات الحرب كونها تدرس المناطق الجغرافية للموارد الطبيعية والبشرية .

مراحل تطور الجغرافيا الاقتصادية:

الفترة القديمة (الكلاسيكية) ١٨٨٠ □ ١٩٣٠:

هي بداية نشأة الجغرافيا الاقتصادية على يد العالم الألماني جوتز، وفي عام ١٩٠٠ ظهر أول كتاب باسم الجغرافيا الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية على يد إيلين سمبل. وبعد الحرب العالمية الأولى زاد الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية لتوفير البيانات والمعلومات والخرائط الخاصة المتعلقة بتوزيع الموارد وفهم المشكلات بها.

الفترة الحديثة ١٩٣٠ □ ١٩٦٠:

حدث تطور في كافة مجالات العلوم ومنها الجغرافيا الاقتصادية وبدأت تتبع أسلوب الدراسة الكمية، أو المنهج الكمي في تحليل الظواهر الجغرافية في الجامعات الأمريكية والألمانية والبريطانية بل نشطت العلوم بعد اكتشاف GIS الذي بدأ ظهوره في بداية الخمسينات بعدها تغير مفهوم الناس عن الجغرافيا .

مجال الجغرافيا الاقتصادية:

ارتبط مضمون الجغرافيا بالخريطة ... وأول خريطة رسمت كانت قبل ١٥ ألف سنة على عظم الفيل ...

وجاءت الجغرافيا الاقتصادية مستخدمة الخرائط في التوزيعات لتوضح العلاقة بين الإنسان والبيئة والموارد البيئة من هنا نجد أن مجال الجغرافيا الاقتصادية ينحصر في ثلاث موضوعات:

الإنتاج: Production. ويعني تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة اقتصادية لها قيمة حقيقية وفعلية، وهو ينقسم إلى ثلاث أنماط:

الإنتاج الأولي: وتشمل فروعه الجمع والالتقاط والصيد والقنص وقطع الغابات والأحجار والرعي والزراعة والتعدين.

الإنتاج الثانوي: وهو الذي يقوم بتحويل الموارد الطبيعية بالطرق الميكانيكية والكيميائية وجعلها صالحة للاستخدامات الجديدة. ويشمل ذلك الصناعات التحويلية Manufacturing industries. والتي من ضمنها المواد الغذائية، والغزل والنسيج، والصناعات الكيميائية... إلخ

الإنتاج العالي: (الخدمات) مثل البنوك والتعليم والصحة والملاهي والمصايف... إلخ

التبادل: والذي يتحكم فيه:

أ- الموقع: أي نقل السلع من مكان لآخر والعمل على زيادة قيمة السلعة بتغير موقعها من أجل المساعدة في سد حاجات الإنسان.

ب- التطور الاقتصادي.

ج- النقل.

د- الملكية.

الاستهلاك:

وهو حصيلة المراحل السابقة بجميع أشكالها، وهذا يعني أن الاستهلاك هو هدف النشاط الاقتصادي بجملته.

ونجاح هذه المراحل يعتمد على قدرة الجغرافي على التحليل المكاني Spatial Analysis

فروع الجغرافيا الاقتصادية:

بعد بروز الجغرافيا الاقتصادية كعلم مستقل في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر ظهرت له فروع عديدة منها:

١- جغرافية الزراعة.

٢- جغرافية المعادن والطاقة.

٣- جغرافية الصناعة.

٤- جغرافية النقل Transport Movement يعتبر أولمان الأمريكي أبو النقل في العالم عندما كتب عن حركة النقل في الموانئ الأمريكية. تقدم وسائل النقل.

٥- جغرافية التجارة.

٦- جغرافية السياحة.

٧- جغرافية التسويق.

علاقة الجغرافيا الاقـتـ صادية بالعلوم الجغرافية وبغيرها من العلوم

الأخرى:

إن الإحاطة بالعلوم الأخرى شيء هام لاستيعاب النتائج الموضوعية التي ينتهي إليها البحث في تلك العلوم. وهي حصيلة يجب أن يستعين بها الجغرافي في تفهم الظاهرة الجغرافية، وفي الوصول إلى تحليل وتفسير منطقي مقبول لها، وبالتالي يستطيع ابتكار نتائج تتصل بالظواهر الطبيعية التي هي موضوع دراسته.

فمثلاً إذا أردنا دراسة زيت البترول نجد أن عمليات اكتشافه من اختصاص علم هندسة البترول، وعمليات تنقيته وتكريره ونقله هي عملية من اختصاص صناعة البترول. أما عمليات التسويق والتوزيع فهي عمليات تدخل في علم الاقتصاد.

أما دور الجغرافية الاقتصادية فهو دراسة مشاكل الموقع، وهل الموقع مناسب للإنتاج أم لا، وأين ستتوفر مناطق الاستهلاك، وأين يمكن أن تقام عمليات التكرير ودراسة وسائل المواصلات واختيار أصلحها، وأثر البيئة على الإنتاج، ودراسة السلع المنافسة ومناطق إنتاجها.

ومن هنا كانت الإحاطة بنتائج العلوم الطبيعية والإنسانية هامة جداً للجغرافي نظراً لأن ميدان الدراسة الجغرافية يتضمن الميدانين معاً. ولقد أدى ذلك إلى أن وصف بعض الباحثين الجغرافية بأنها علم تركيبى بمعنى أنه يتركب من مجموعة متنوعة من نتائج العلوم الأخرى، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الهدف الأساسي هو أن تكون لدى الجغرافي القدرة على التوفيق بين هذه النتائج والتنسيق بينها لتكون معبرة في مجال موضوع دراسته لبعض الظواهر سواء كانت طبيعية أو بشرية.

والجغرافية الاقتصادية تأخذ اسمها من الجغرافية، وذلك يعني أنها تؤكد على دراسة المكان بخصائصه الطبيعية والبشرية، كما تأخذ صفتها من الاقتصاد. وكلمة اقتصاد هنا تعني تلك الأجزاء من العلوم التي تتعلق بالتطبيقات النافعة. غير أن الجغرافية الاقتصادية لا تعني النواحي التطبيقية النافعة لعلم الجغرافية، وإنما تعني فرعاً من فروعها الكثيرة التي لكل فرع منها دوره في هذه الناحية كما أن للجغرافية الاقتصادية دورها.

للجغرافية الاقتصادية علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد حيث تعالج الجغرافية الاقتصادية بعض النظريات والموضوعات والمشكلات التي يدرسها علم الاقتصاد، ولذلك فإن العلاقة وثيقة بين العلمين. فعلى دارس الجغرافية الاقتصادية أن يلم

بمبادئ وقواعد ونظريات علم الاقتصاد حتى يستطيع تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات. وعلى دارس الاقتصاد أن يدرس الجغرافية الاقتصادية التي تعالج موارد الثروة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق غايات الإنسان.

الاقتصاديون في حاجة إلى فهم الأسس الاقتصادية في داخل الأقاليم الجغرافية المختلفة، وعليهم أن يبحثوا في المشكلات التي نتجت عن ندرة الموارد وهذه الندرة نتيجة لكثرة الحاجات. ولذلك نشأت النظم الاقتصادية لعلاج المشكلة الاقتصادية كمشكلة الإنتاج. فعلم الاقتصاد يدرس الجهد الذي يبذله الإنسان حتى يتمكن من إشباع حاجاته المتعددة وطرق إشباعها بأقل جهد ونفقات ممكنة، فالحاجات هي المحرك، والجهد الذي يبذله الإنسان هو الوسيلة، بينما إشباع الحاجات هو الغاية.

والاقتصاديون في دراستهم لمحصول القطن يتناولون الموضوع من النواحي التي تتحكم في أسعاره، والعرض والطلب، وتقلبات الأسعار والتكاليف الإنتاج، والمنفعة الحدية، وتمويل مشروعات الإنتاج، والتخزين والتسويق دون الربط والتوزيع والوصف والتعليل الذي تهتم به الجغرافية الاقتصادية.

أما الجغرافية الاقتصادية فتعالج الموضوع بطريقة تختلف عن ذلك. فهي تتناول دراسة القطن من ناحية طبيعة هذه الغلة والعوامل المتحكمة في إنتاجها وتوزيعها الجغرافي وتعليل هذا التوزيع وكمية الإنتاج، أي أنها تهتم بالإنتاج في حين

يهتم علم الاقتصاد بالتوزيع والاستهلاك، ومن هنا تبرز العلاقة بين العلمين فهناك ارتباط بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

كما تتناول العلوم الزراعية نفس الموضوع، حيث يهتم دارس العلوم الزراعية في دراسة غلة مثل هذه أ، يركز على طرق الزراعة والتركيز على غلة الفدان والعوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج والتهجين.

كما توجد علاقة بين الجغرافية الاقتصادية وعلم الإحصاء، فالجغرافية الاقتصادية تدرس السلع والخدمات وتقيس العلاقات بينها، ولا يكون ذلك دقيقاً إلا باستخدام القياس الرياضي وهذا ما يقوم به رجل الإحصاء، حين يقوم بوضع القوانين الرياضية التي تصلح للاستخدام في مجال الجغرافيا الاقتصادية. ولذلك كان من الضروري أن يلم دارس الجغرافية الاقتصادية بالإحصاء.

الجغرافية الاقتصادية والتنمية:

التنمية الاقتصادية Economic Development

والنمو الاقتصادي Economic growth

ارتبط بالجغرافية الاقتصادية موضوعان هاما هما النمو والتنمية وهناك فرق بينهما وهو أن النمو يعني زيادة الإنتاج كماً ونوعاً عن طريق دراسة العناصر التي تؤدي في النهاية إلى تلك الزيادة وهذا ما نطلق عليه Imputes مدخلات – المخرجات . Imputes

أما التنمية الاقتصادية تهدف في الدول النامية إلى تطوير المجتمع وتخليصه من براثن التخلف، أما في الدول المتقدمة فإن عملية التنمية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة إلى أعلى مستوى بشكل مستمر (كدول الخليج) فهي تهتم بتغيير في تركيب نوعية المنتج حسب القطاعات الاقتصادية مثل إيجاد أصناف من القمح تعطي إنتاجا وفيرا.

وهناك اختلاف بين النمو والتنمية حيث أن الأول جزء من الثاني، والثاني اشمل وأعم.. لأنها تهتم بتغيير في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.

مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية :

للتعرف علي مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية، يجب معرفة معني كلمة منهج Approach والتي تعني الصفة العامة أو الخط العريض للدراسة، أو البحث، ويجب طرح سؤال: كيف يمكن كتابة الجغرافيا الاقتصادية؟ فيكون الجواب عن طريق عدد من المناهج التي من أهمها:

١- المنهج الإقليمي: **Reginal approach**

٢- المنهج الموضوعي: أي دراسة السلع بموضوعية **Topical Approach**

٣- المنهج المحصولي: **Comuodity approach**

٤- المنهج الحرقي: **Activity Approach**

٥- المنهج الأصولي : Principle Approach : دراسة العوامل الجغرافية المتعلقة بالإنتاج - الزراعي - الصناعي - تعدين.

٦- المنهج الوظيفي: Functional approach

هناك أوجه اتفاق بين الجغرافيين في الخطوط العريضة لموضوعات الجغرافية، إلا أن هناك أياً أوجه تفاوت تتركز حول تبعية بعض الموضوعات أو الدراسات التفصيلية جداً للجغرافية كما أن هناك تفاوت في اختيار أنسب للمناهج وطرق ووسائل البحث أو الدراسة بالإضافة إلى التفاوت في تفصيلات تحليل وعرض المعلومات سواء كانت مقدمات أو نتائج ورغم أن أوجه الاختلاف أو التفاوت في الرأي التي تعلق غالباً باتجاهات واهتمامات قد يغالى أو يقلل من أهميتها بقدر لا يناسب موضوع الدراسة.

فعند وصفنا لبحث أو كتاب بأنه ذو منهج إقليمي، فهذا يعني أنه يعالج الموضوع على أساس تصنيف إقليمي، وكذلك إذا قلنا أنه ذو منهج موضوعي فهو يعالج الموضوع الرئيسي في صورة مجموعة من الموضوعات الثانوية التي تتبعه. وفي هذين المنهجين المعروفين يمكن أن يعطي أوصافاً ثانوية فنقول "منهج موضوعي بطريقة تحليلية" أو منهج إقليمي بطريقة تحليلية. كما يمكن أن نعطي أوصافاً أخرى تبعاً لوسيلة البحث الرئيسية إذا كانت كارتوجرافية أو معملية أو كمية.

وفي الجغرافيا بصفة عامة والجغرافية الاقتصادية بصفة خاصة يصعب إتباع منهج واحد في كثير من الأحيان نظراً لتعدد الفروع، فبعض الفروع يتطلب

دراسة للجانب الطبيعي والبعض يحتاج للتركيز على الجانب البشرى بصورة أكثر، بينما تتطلب بعض الموضوعات التركيز على الجانب البشرى بصورة أكثر بينما تتطلب بعض الموضوعات التركيز على الشقين معاً. ونظراً لتعدد الفروع بالإضافة إلى تنوع الطرق Methods، التي يمكن إتباعها يصبح من الصعب توحيد المنهج الذي يتبع خاصة إذا وضعنا في الاعتبار نوع الدراسة هل هي بحثية أو كتب دراسية أو منهجية وكذلك في الدراسة الاقتصادية لا يمكننا تفضيل منهج على آخر فالموضوع الاقتصادي الواحد يمكن دراسته من زايا كثيرة، فهناك موضوعات يحسن دراستها من جانب معين بناء على منهج يبرز قيمة النشاط الاقتصادي في حد ذاته أو ضمن ترابط دولي أو إقليمي، فالمنهج الإقليمي يوضح قيمة أقاليم العالم الإنتاجية، بينما يركز المنهج المحصولي على المحصول محلياً ودولياً. وهذان المنهجان هما الأكثر شيوعاً في الدراسات الاقتصادية.

أما المنهج فإنه يبدأ من نقطة انطلاق اقتصادية تاريخية نزاعاً أنواع الاقتصاد السائدة على العالم، ثم يدرس الإنتاج على أسس محصولية أو إقليمية. أما المنهجان الأصولي والوظيفي فلا يمثلان مناهج قائمة بذاتها في دراسة الجغرافيا الاقتصادية بقدر كونهما أساساً وقواعد للدراسة يلتزم بها الدارسون في المعالجة الموضوعية لأنواع النشاط الاقتصادي.

وبعض الدارسين يتناولون الدراسية على أساس ذكر موارد الثروة الاقتصادية والسلع المختلفة كالقطن والقمح وقصب السكر والبن أو الموارد المعدنية كالنفط والحديد والبترو، بينما يتناولها آخرون على أساس معرفة المقومات الطبيعية

والبشرية التي تؤثر في إنتاج الغلات الاقتصادية أو دراسة أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة كالمجمع والالتقاط والصيد والرعي والزراعة والصناعة والتعدين والنقل والخدمات.

وبعض الدراسات تهتم ببحث المشاكل الاقتصادية العالمية أو المحلية وأسبابها كمشكلة الغذاء والسكان والطاقة، وانقسام العالم إلى كتلتا اقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة والكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي لدول أوروبا الاشتراكية) ومشاكل النقل العالمي.

لذلك كان من الضروري نتيجة هذا التشعب والتنوع في الموضوعات أن تختلف طرق معالجتها ومناهج البحث فيها. ومعظم الدراسات الحديثة تكاد تتفق على حصر مناهج البحث

وفيما يلي سنتناول بإيجاز كلاً من هذه المناهج:

١- المنهج الإقليمي:

يتناول هذا المنهج الدراسة الاقتصادية لمنطقة معينة أو إقليم محدد

يقصد إبراز الملامح الاقتصادية العامة للأقاليم وإظهار شخصيته الاقتصادية التي تميزه عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى المجاورة. وقد يشمل هذا الإقليم منطقة واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو أكثر مثل الاتحاد السوفيتي الذي يمتد بين قارتي آسيا وأوروبا أو في جزء من دولة كما يبدو ذلك عند دراسة دولة مثل مصر التي يمكن اعتبارها إقليماً اقتصادياً قائماً بذاته. كما

يمكن تقسيمها إلى بيئات اقتصادية صغيرة متميزة كإقليم البحيرات الشمالية وإقليم منخفض الواحات وإقليم مريوط الذي يعتمد في زراعته على بعض المطر الشتوي، والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء في مصر.

ويتناول الباحث في هذه الدراسة توزيع السكان وعلاقته بتوزيع الأنشطة الاقتصادية وأثر العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية في الإنتاج الاقتصادي للإقليم. ومثل هذه الدراسة توضح التشابك الاقتصادي في الإقليم وتكامله أو نواحي النقص فيه.

ويمكن أن يلجأ الباحث إلى إتباع المنهج الإقليمي في الدراسات الاقتصادية لإبراز القيمة الاقتصادية للأقاليم وإمكانات موارده الطبيعية التي تضمها أراضيها والتي قد تساهم في المستقبل القريب أو البعيد في تقدم للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز الصورة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين إقليم وآخر. وتساهم هذه الدراسة الاقتصادية في جمع المعلومات المتنوعة التي تهتم المختصين في شؤون التخطيط والتنظيم الإقليمي وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، واقتراح الحلول لهذه المشاكل وفقاً لموارده وإمكاناته ومتطلباته.

وقد يقصد بعض الكتاب أتباع المنهج الإقليمي تأثراً بالشعور القومي، ولذلك يرتبط المنهج الإقليمي في هذه الحالة بالظروف السياسية وإظهار الشعور القومي للدولة المختلفة. وقد تساهم الحكومات في إظهار القومية الوطنية لشعوبها بالمشاركة في إصدار الأطلس الإقليمية الاقتصادية والمساهمة في إجراء البحوث

الإقليمية الاقتصادية كما يحدث في بعض المجموعات الدولية مثل دول السوق الأوروبية أو دول أوروبا الشرقية (الكوميكون).

وتقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية- وهو الشائع بين الباحثين - ليس سهلاً. فقد تكون حدود الأقاليم في بعض مناطقه حدوداً طبيعية (مناخية أو نباتية أو متصل بمظاهر السطح المختلفة) أو حدوداً بشرية (سياسية أو كثافة سكانية معينة أوديناً أو نظاماً جمركياً محدداً أو لغة أو سياسة موحدة). فهناك ضوابط بشرية تلعب دورها في تحديد أنواع من الأقاليم الزراعية، كما تتأثر في الوقت نفسه بعض الأقاليم الزراعية بضوابط خارجية معينة، كالإقليم المداري الذي يتأثر بضوابط بشرية مصدرها أقاليم الصناعة في أوروبا والولايات المتحدة.

ونظراً لتعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي للإقليم كالمناخ الذي يتحكم في النشاط الزراعي والرعوي والغابي، والتركيب الجيولوجي الذي يتحكم في النشاط التعديني، والموقع والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في النشاط الصناعي. لذلك لا يمكن الاعتماد على عامل واحد عند تحديد النطاقات أو الأقاليم الاقتصادية ولهذا يقوم الكثيرون عند إتباع المنهج الإقليمي في الدراسة الاقتصادية، ولهذا يقدر الكثيرون عند إتباع المنهج الإقليمي في الدراسة الاقتصادية قصرها على نوع واحد من النشاط الاقتصادي (زراعي أو صناعي أو تعديني).

ويتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث بأن يعطي صورة واضحة عن الأجزاء المختلفة في وحدة من الوحدات والعلاقات فيما بينها وبين الوحدة الاقتصادية الكبرى. ويصدق هذا على الوحدات الكبيرة سواء كانت الدولة أو القارة أو العالم

كله. ونظراً لأن الاتجاه السائد الآن هو الانقسام إلى تكتلات اقتصادية متنافسة مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الوحدة العربية الاقتصادية والوحدة الاقتصادية للقارة الأفريقية ومجلس التعاون الاقتصادي لدول شرق أوروبا الاشتراكية. ولذلك فإن المنهج يعتبر أفضل المناهج من حيث توضيح مركز هذه القوى المتصارعة والبناء الاقتصادي للعالم.

٢- المنهج الموضوعي:

ويتميز هذا المنهج بدراسة موضوعات محددة في الجغرافية الاقتصادية وتنقسم إلى قسمين هما:

- أ. دراسة الموارد الاقتصادية أو السلعة المنتجة.
- ب. دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة أي دراسة حرفة من الحرف وبذلك ينقسم المنهج الموضوعي إلى منهجين فرعيين هما:
وبذلك ينقسم المنهج الموضوعي إلى منحين فرعيين هما:

أ) المنهج السلعي أو المحصولي:

ويتناول هذا المنهج دراسة سلعة معينة سواء كانت غلة زراعية أو معدنية أو صناعية يبدأ بوصف الغلة أو السلعة وتوزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسية ومواقع تمركزها ومواطنها الأصلية وقيمة هذه السلعة الاقتصادية واستخداماتها ومشتقاتها والصناعات التي قد تقوم عليها ومواسم زراعتها والعوامل الجغرافية اللازم توافرها لإنتاجها وأشكال السطح والتربة إذا كانت غلة زراعية ومصادر المياه والأفات الزراعية، والتبادل التجاري لهذه السلعة بين

المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة والاتفاقات الدولية التي تعقد بخصوصها والمناطق التي لديها فائض.

ويمكن عند مناقشة الموارد الزراعية والغبية والرعية والمائية والتعدينية أن نقوم بإتباع المنهج السلعي لسهولة تقسيماته ولا مكان إبراز أهمية كل سلعة أوكل مورد اتقادي على حدة. كما، هو يوضح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بكل سلعة ويقترح لها الحلول الاقتصادية ومن هذا أين؟ وأين يمكن؟ ولماذا؟ (Where, Why, possible, how and Why). تنتج وتسوق وتستهلك.

ب) المنهج الحرفي The Activity Approach

ويعتمد هذا المنهج على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمناً دراسة الحرف كل على حده، فهو يهتم بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي للإنسان مثل حرفة الصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والحرف المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب والتجارة والنقل.

كما يتناول هذا المنهج دراسة العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية التي أدت إلى ظهور هذه الحرف وأسباب استمرار حرفة واحدة في إقليم من الأقاليم مثل حرفة الجمع والالتقاط في المناطق الداخلية من الغابات الاستوائية، بينما تتغير الحرف من وقت لآخر في أقاليم أخرى مثل بعض مناطق الغابات المعتدلة والحشائش التي تحولت في كثير من المناطق إلى مناطق زراعية بعد أن كانت لممارسة الصيد وقطع الأخشاب، ومناطق الحشائش تحولت إلى أراضي

زراعية بعد أن كان يمارس فيها الرعي أساساً, والخليج العربي الذي كان يعتمد على صيد اللؤلؤ في نشاطه الاقتصادي.

لم تعد هذه الحرفة بالنسبة لسكان المنطقة ذات شأن يذكر في الوقت الحالي, ومنطقة نيوفاوندلاند بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتمد على الأسماك وصناعة السفن, لكن سكانها تحولوا إلى حرف أخرى إلى جانب الصيد, مثل الزراعة, والصناعة, وقطع الأخشاب, والمرعي, وأصبح هذا الإقليم من أهم المناطق بالولايات المتحدة الأمريكية.

يتضمن دراسة حرفة كالزراعة عدداً من السلع المختلفة التي تنتج في أقاليم نباتية مختلفة كدراسة الأرز والشاي عند دراسة الزراعة الموسمية والمطاط والكاكاو وزيت النخيل عند دراسة الزراعة في الأقاليم المدارية المطيرة. كما لا بد من دراسة نوع هذه الزراعة ومستواها التقدي, هل هي زراعة بدائية متنقلة أو واسعة أو كثيفة, ثم أسباب قيام الزراعة الأقاليم ومقاومتها الجغرافية.

ومن الباحثين الذين تناولوا هذا المنهج باترسون Paterson J.H والكسندر John W Alexander ورونالد Ronald R. Boyce, ويقسم معظم الباحثين مظاهر النشاط الاقتصادي على أساس المنهج إلى ثلاث أقسام رئيسية: حرف أولية, وحرف المرتبة الثانية, وحرف المرتبة الثالثة. غير أن رونالد Ronald R. Boyce قسمها إلى ستة أقسام نتناولها فيما يلي:

أ- حرف المرتبة الأولي: Primary Sector

في الحرف الأولية يحصل الإنسان على السلع أو المواد الخام الأولية في صورتها الطبيعية من الأرض أو البحار أو المحيطات والغابات وهذه صورتها الطبيعية من الأرض أو البحار أو المحيطات والغابات, وستعمل مباشرة على حالتها كما وجدت أو كما تمت على سطح الأرض. والنشاط الرئيسي لهذه المجموعة يتمثل في الجمع والالتقاط والصيد البري والبحري وقطع الأخشاب. وتستعمل سلع هذه المجموعة دون أية تعديلات في حالتها الأولية ويطلع عليها المنتج Producer.

ب- حرف المرتبة الثانية: The Secondary Sector

وهذه تتناول بالتغيير Manufacturing المواد المنتجة من المجموعة الأولى. وقد تكون مصنعة بالكامل أو نصف مصنعة, غير أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة متوسطة في مجال تغيير المادة الأولية من استعمالها على حالتها الأولى الطبيعية, ويمكن أن يطلب عليها منتجات المستهلك Consumer Products وهذه المرحلة تتميز بالتعقيد. فالمادة الخام في معظم الحالات تمر بعدة خطوات خلال المرحلة الثانية. فمنتجات أحد المصانع تعتبر مادة خام لمصنع خام آخر, ولذلك يطلع عليها الحرف التحويلية. والموقع في هذه الحالة هام جداً, إذ يجب أن يراعى فيه أن يكون قريباً من المادة الخام The Primary Sector وقريباً من السوق The Tertiary Sector وقريباً لكل ما هو ضروري لعملية الإنتاج كالعمالة والطاقة

والنقل، ومعنى هذا أ، اختيار الموقع هنا هام جداً بخلاف الوضع في حرف المرتبة الأولى. تمثل حرف المرتبة الأولى والثانية القسم الرئيسي في الإنتاج الاقتصادي.

ج- حرف المرتبة الثالثة: The Tertiary Sector

هناك اختلاف بين الجغرافيين في أي الحرف يمكن أن تضمها هذه المرتبة الثالثة. فالمعروف لدى الكثيرين أنها تشمل الأنشطة المرتبطة بالخدمات وترتبط عادة بالمدن. ولذلك بمرور الوقت أطلق على حرف المرتبة الثالثة قطاع الخدمات The Service Sector وبناء على هذا فإن بعض الكتاب أخذ هذا المعنى الحرفي لهذا القطاع واستبعد منه تجار التجزئة (القطاعي) وصناع المهن اليدوية، وآخرون ميزوا بين نوع الخدمات فأطلقوا على الخدمات المكتبية الحكومية في التعليم والصحة حرف المرتبة والحلاقين مثلاً التي اعتبروها من خدمات المرتبة الثالثة. وما زال البعض يعتبر تجار التجزئة والجملة في مرتبة الموزعين أكثر من كونهم ناقلين للسلعة، ولذلك نشأت اختلافات كثيرة حول مضمون حرف المرتبة الثالثة.

كان من الضروري وضع حد لهذه الاختلافات حول مضمون حرف المرتبة الثالثة وذلك في إطار المادة الخام من المرتبة الأولى. فذا كان التصنيع هو المرتبة الثانية ومنتجات المنتجين (المنتجات التي تستلهمك على حالتها الأولى) تنقل إلى الموزعين من تجار التجزئة والجملة مباشرة فإن هؤلاء في هذه الحالة يوضعون ضمن المرتبة الثالثة Tertiary Sector أما الأعمال التي ترتبط بالخدمات فقط

وليس بالإنتاج لا توضع في المرتبة الثالثة. وهذا يعني أن المرتبة الثالثة هي الخطوة الثالثة في القطاعات الثلاث بداية من المرحلة الأولى حيث تؤخذ السلعة من مرحلتها الأولى وهي في حالتها الطبيعية As mother native إلى المرتبة الثالثة إلى حيث تعرض على المشتريين.

د- حرف المرتبة الرابعة: The Quaternary Sector

تضم حرف المرتبة الرابعة كل أنشطة الخدمات للمرتبات الثلاث الأولى والثانية والثالثة وأيضاً خدمات المستهلكين وهذه الخدمات موزعة بين خدمات الإنتاج النقل والتصنيع، وجميع أنشطة هذه المرتبة متداخلة مع أن يتوفر مكتب بريد ومحل حلاقة وتجميل ومكتب لشركة التأمين والخدمات المالية ورش إصلاح سيارات، وكل هؤلاء يوضعون ضمن حروف المرتبة الرابعة جمعياً لا يرتبطون مباشرة بالإنتاج، فكلهم يخدمون المستهلكين أو العاملين في المهن الأخرى التي ترتبط مباشرة بالإنتاج.

ه- قطاع الخدمات:

ويتضمن هذا القطاع العاملين في جميع القارات وغير العاملين، فهناك القطاع هو الذي توجه إليه جميع السلع والخدمات على أنه هو آلة قطاع الذي يتمثل فيه الطلب Demand Sector على جميع الخدمات والسلع المنتشرة على سطح الأرض. وعلى النقيض منه حرف المرتبة الأولى التي تعتبر قطاع العرض الأساسي،

ومستوى العرض يتأثر بظروف النقل والأنظمة الحكومية التي تختلف من نظام اقتصادي لآخر، كما يتأثر بالاتفاقيات التجارية الدولية وبمعايير أخرى عديدة.

وهذا القطاع الذي يشغل جزءاً من الأرض لا يتجاوز ١٪ بغرض الإقامة حيث تعتبر ذلك مقراً للمستهلكين وهم الذين يمثلون المرحلة النهائية في الإنتاج وهم سبب الإنتاج بجميع صورته وسبب التبادل في مراحله المختلفة وفي النشاط الاقتصادي ويعيش الناس عادة قريباً من العمل لمتابعة أعمالهم إلى جانب أن اختيارهم لهذا الموقع له تأثيره المباشر على قطاعات حرف المرتبة الثالثة والرابعة، وهذه القطاعات غالبية العاملين في الدول الصناعية.

و- قطاع النقل:

وهذا القطاع يتكون من عدة حلقات، فهو الحلقة التي عن طريقها يتم نقل المواد Materials بين المرتبة الأولى والثانية والثالثة وقطاع المستهلكين. وهذه المواد في حركتها من قطاع إلى آخر ترتفع قيمتها، وهذا الارتفاع لا يعود لعامل النقل والتخزين والعمالة فقط وإنما لأن الأشياء ترتفع قيمتها عند نقلها من مكان لآخر لتغير ملكيتها Exchange أو لتغير شكلها Manufacturing فالنقل هو الحلقة التي عن طريقها ترتفع القيمة أثناء مرور السلع من حالتها الأولى إلى حيث تستهلك في النهاية.

وهناك حركة الناس من حيث يقيمون أو يعملون ليشتروا حاجياتهم من القطاع الثالث، والحركة عادة من القطاع الرابع إلى القطاعات الأخرى تكون حركة

سكان وليست حركة بضائع بعكس الحركة من القطاع الأول والثاني إلى القطاعات الأخرى فهي حركة منتجات وبضائع.

٣- المنهج الأصولي:

ويهتم هذا المنهج بدراسة الأسس والقواعد الرئيسية التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي سواء كانت أسس طبيعية أو بشرية ودراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية. فالزراعة مثلاً تتطلب توفر الماء اللازم والتربة الصالحة للزراعة والمناخ المناسب والأيدي العاملة ذات الخبرة الزراعية. والصيد يتطلب مناطق معينة يمكن أن تتجمع فيها الأسماك وحيث تتوفر مناطق الاستهلاك نظراً لأن نقل الأسماك يتطلب توفر وسائل النقل المتخصصة لحفظه لفترة طويلة حتى يصل إلى مناطق الاستهلاك البعيدة نظراً لكونه سلعة غير مرنة، وهذا يؤثر بالطبع على سعره خلاف ما إذا كان استهلاكه قرب مناطق الإنتاج.

الفصل الخامس

جغرافية الانتخابات

الفصل الخامس

جغرافية الانتخابات

أولاً: - ماهية جغرافية الانتخابات

تعد جغرافية الانتخابات من ابرز الفروع الحديثة في الجغرافيا السياسية فمنذ أواخر القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات في جغرافية الانتخابات بصورة لم تحدث من قبل ، وقد ذهب مير Muir (١٩٨١) إلى أن جغرافية الانتخابات هي قلب وجوهر الجغرافيا السياسية فهي المفتاح القياسي للفكر الخاص بتسيير الصراعات في دوائر انتخابية ، وقد عرف de Bilig جغرافية الانتخابات بأنها ذلك الفرع الذي يعني بالجوانب المكانية المختلفة في أنظمة التصويت والسلوك والتمثيل الانتخابي وهناك ثلاثة مجالات عريضة للبحث في جغرافية الانتخابات ظهرت لأول مرة على يد Mc Pheil (١٩٧١) ، وتتمثل هذه الثلاثية في :-

١- جغرافية التصويت

٢- التأثيرات الجغرافية في التصويت

٣- جغرافية التمثيل

وقد بدأت جغرافية الانتخابات في العقد الثاني من القرن العشرين على يد اندريه سيجفريد E.siegfried والذي رسم لأول مرة نتائج الانتخابات على خرائط

وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات ، وتهتم جغرافية الانتخابات بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين وملاحظة ووصف وتحليل تصويت الناخبين ونتائج الانتخابات ورسم الخرائط للتباين المكاني أو الإقليمي لمراكز القوى على ضوء تلك الانتخابات .

وتعد جغرافية الانتخابات ظاهرة إقليمية ، وذلك لاختلاف النظم الانتخابية المتبعة في كل دولة على حدا ، ولا تخرج جغرافية الانتخابات بفروق واضحة إلا حيث يوجد تعدد للأحزاب .

ثانياً :- النظام الانتخابي البرلماني

- ماهية النظام الانتخابي

يعرف على أنه الطريقة التي تترجم بها أصوات الناخبين إلى مقاعد ، ويعرف أيضاً على أنه مجموعة من الأسس لا تتغير قوانين الانتخاب تحتها وبموجبها يتم إجراء واحدة أو أكثر من الانتخابات المتعاقبة ، وهو أيضاً مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها ؛ أي طرق الانتخاب وكيفية تحديد القوانين وصور الاقتراع وتحديد هيئة الناخبين ، وتتضمن وظائف النظم الانتخابية تحويل الأصوات إلى مقاعد للفائزين في المجلس التشريعي وفق شكل توزيع الأصوات نسبياً كان أو بالأغلبية ، وبالتالي تحديد شكل النظام الحزبي واختيار أعضاء السلطة التنفيذية .

وعملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد لها ثلاث متغيرات رئيسية هي :-

١- المعادلة الانتخابية:-

هي المعادلة الحسابية المستعملة لحساب تخصيص المقاعد (ما إذا كانت تعددية /أغلبية /تناسبية /مختلطة / أو نظام آخر).

٢- هيكل الاقتراع :-

ما إذا كان المقترع يصوت لمرشح أو لحزب ، أو ما إذا كان المقترع يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات .

٣- حجم المنطقة :-

ليس عدد الناخبين الذين يعيشون في المنطقة إنما عدد الممثلين الذين تنتخبهم المنطقة إلى المجلس التشريعي .

- أهمية النظام الانتخابي

النظام الانتخابي أحد جوانب العملية الانتخابية والذي يمكن توظيفه بطريقة ايجابية أو سلبية ، فمن خلال هذا النظام الانتخابي يمكن تحديد من هم المنتخبون وأي الأحزاب تفوز فالنظام الانتخابي يمكن أن يعطي للناخب صوتاً واحداً ويمكن أن يعطي له صوتين ، كما أن الأنظمة الانتخابية تستطيع أن

تزيد أو تخفف من التوتر والنزاع في المجتمع ، فالنظام الانتخابي هو المنظم للعملية الانتخابية والذي يضمن تحقيق الاستقرار والعدالة في التمثيل .

- أنواع النظم الانتخابية

هناك ثلاث أنواع رئيسية من النظم الانتخابية :-

▪ **النظام الفردي** :- وفيه يختار ناخبو الدائرة مرشحًا واحدًا ، ويفوز

المرشح الذي حصل على أكثر عدد من الناخبين المصوتين ولو بصوت واحد ، ويسمى هذا الفوز بالأغلبية النسبية ، أو أن يفوز المرشح الحاصل على أغلبية مطلقة (٥٠% + ١) من عدد الأصوات الصحيحة ، وهذا النظام يصنف على أنه أقدم نظام انتخابي ، حيث يرجع على الأقل إلى القرن الـ ١٢ ، وأيضًا أنه أبسط نظام انتخابي .

▪ **نظام الانتخاب بالقائمة** :- تكون المنافسة الانتخابية في الأساس على

أن يقدم كل حزب منافس قائمة بأسماء مرشحين ضمن الدائرة الانتخابية ، ويسمى هذا النظام انتخاب بالقائمة النسبية عندما تتال الأحزاب من المقاعد البرلمانية ما يوازي نصيبها من الأصوات فعلى سبيل المثال إذا حصل حزب على ٥٠% من الأصوات يحصل على ما يعادل هذه النسبة من مقاعد البرلمان ، وكذلك الأمر إذا حصل حزب على ٥% يحصل على ما يعادل هذه النسبة من مقاعد البرلمان ، أما انتخاب القائمة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة

التي اشتركت في الانتخابات ، ومؤدى ذلك أنه يشترط لحصول إحدى القوائم الحزبية على مقاعد الدائرة أن تحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات الانتخابية الصحيحة ، وهناك نوعان من القائمة الحزبية :-

أ- القائمة المفتوحة :- التي يستطيع الناخب التعديل فيها .

ب- القائمة المغلقة :- التي يقبلها الناخب دون تغيير .

■ النظام المختلط :- وهو الذي يتم الجمع فيه بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة حيث يسمح ذلك بترشيح المستقلين غير المنتمين إلى أحزاب بجانب قوائم الأحزاب .

كل نظام انتخابي من الأنظمة الثلاث له مميزات وعيوبه .

نظام الانتخاب الفردي

● المزايا :-

- صغر حجم الدوائر الانتخابية مما يسهل على الناخب التعرف إلى المرشح .
- البساطة بالنسبة للناخبين على اختلاف مستوياتهم .
- سهولة تعرف المرشح إلى دائرته الانتخابية ومشكلاتها .
- يزيد من فرص حصول أقلية بعينها على تمثيل معقول لصغر حجم الدوائر .

• العيوب :-

- ينتج عنه إنفراد طرف بالأغلبية غير القائمة على التناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات .
- يعمق الفروق المجتمعية مثل القبلية والعشائرية .
- تضيق حركة التنافسية الحزبية بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة ، ويزيد من دور المال السياسي لتدعيم أفراد كي ينتزعوا الفرصة من أفراد أقدر منهم على العمل البرلماني لكن لا يملكون سطوة المال .

نظام الانتخاب بالقائمة

• المزايا

- انتعاش المنافسة الحزبية .
- يقلل من نظر الناخبين للمصالح الضيقة ويزيد من دور الأفكار والبرامج الحزبية كمعيار للمفاضلة بين القوائم .
- يحقق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية التمثيل العادل لإرادة الناخبين .
- نظام القوائم المفتوحة يتيح للناخب أن يعدل في القائمة بالحذف والإضافة بعد ترتيبها وفقاً لتفضيلاته .

• العيوب

- اتساع مساحة الدائرة مما يصعب على الناخب التعرف إلى المرشحين .
- انعدام مبدأ تكافؤ الفرص وحصر حق الترشح على المنتمين إلى أحزاب .

- اختفاء أثر الأقليات باتساع الدائرة الانتخابية .
- نظام القائمة المغلقة لا يسمح للناخب بالتعديل لكن عليه أن يقبل القائمة كما هي .

النظام المختلط

- المزايا
- يمكن الناخب من المفاضلة بين اختيارات متعددة .
- يمنح فرص لغير المنتمين لأحزاب للمنافسة .
- العيوب
- عدم قدرة المستقلين على المنافسة أمام الأحزاب الأكثر تنظيمًا ، وذلك مع اتساع مساحة الدائرة .
- زيادة نفقات الحملات الانتخابية .
- ضعف تمثيل المستقلين لعدم تناسب المقاعد المخصصة لهم من مقاعد الأحزاب .

ثالثًا :- الدوائر الانتخابية

تعرف الدوائر الانتخابية بأنها عبارة عن النطاق المكاني (الجغرافي) الذي يرغب المرشح في تمثيله بالبرلمان والذي يرشح نفسه في إطاره ، والذي يستخدم حيزه

الجغرافي لممارسة الدعاية الانتخابية فيه والتي يهدف من ورائها كسب أصوات الناخبين في النطاق كما تعرف الدائرة الانتخابية أيضا بأنها وحدة قائمة بذاتها تنتخب لها ممثلاً في البرلمان ، وفقاً للقواعد البرلمانية المنظمة لذلك ، وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الدائرة الانتخابية هي وحدة جغرافية معينة في أراضي الدولة تنتخب لها ممثلاً في البرلمان يتبنى قضاياها ويسعى لخدمتها ، وتعرف الدائرة الانتخابية أيضاً أنها كل منطقة محددة مخصص لها عدد من المقاعد وفقاً لأحكام قانون مجلس النواب .

وتعد الدائرة الانتخابية أهم آليات النظام الانتخابي وهي أداة لا غنى عنها تمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين الأمر الذي يكون غير متاح أو بالغ الصعوبة في حالة كون الدولة تمثل دائرة نيابية واحدة ، مما يعيق التعرف الجيد للناخبين إلى المرشحين.

ويرتبط حجم الدوائر الانتخابية وعددها بالنظام الانتخابي ففي حالة نظام الانتخاب بالقائمة يقل عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة في مقابل اتساع مساحة كل دائرة على حين يحدث العكس في حالة النظام الفردي حيث يزيد عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة وبالتالي على مستوى المحافظات في مقابل تقلص حجم الدوائر .

معايير تقسيم الدوائر الانتخابية :-

يقصد بتقسيم الدوائر الانتخابية عملية تعيين حدود واضحة لكل إقليم جغرافي أو إداري بغرض تحديد نسبة تمثيل كل قطاع من قطاعات السكان في المجالس التشريعية ، وبالتالي تحديد قيمة الصوت في العملية الانتخابية وتقسيم الدوائر بهذا المعنى يعظم من أثر العوامل المحلية على العملية الانتخابية .

ولا تعتبر عملية تقسيم الدوائر عملية عشوائية إذ لا بد وأن تكون عملية دقيقة منظمة تخضع لقواعد ومعايير لضمان التمثيل العادل لجميع الناخبين بحيث يكون لأصوات جميع الناخبين نفس القيمة على مستوى جميع الدوائر ، وبحيث يكون عدد المقاعد المخصص في البرلمان معبرة عن عدد الناخبين بداخل كل دائرة .

وفيما يلي توضيح للمعايير التي يعتمد عليها عند تقسيم الدوائر الانتخابية :-

١- النصوص الدستورية :- بأن يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وفق نص قانوني منظم لذلك .

٢- عدد السكان :- من أكثر المعايير الجغرافية استخدامًا عند تقسيم الدول إلى دوائر انتخابية إلا أن كثيرون يرون أن هذا المعيار مضلل حيث أنه يقوم بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية معتمداً على عدد السكان ككل دون التفريق ما بين من له حق الانتخاب ومن ليس له حق الانتخاب .

٣- عدد الناخبين :- هو المعيار الأسلم والأمثل في توزيع الدوائر الانتخابية ، وحتى يؤدي هذا المعيار دوره لأبد من وجود قاسم انتخابي مشترك توزع على أساسه الدوائر الانتخابية ، ويمكن استقصاء ذلك القاسم الانتخابي المشترك من قسمة عدد الناخبين على عدد النواب المطلوبين فيكون الناتج هو المحدد لعدد الناخبين في كل دائرة ، وبذلك يمكن إزاحة عدد من الناخبين إلى دائرة أخرى أو ضم عدد منهم إلى دائرة لاستكمال القاسم الانتخابي المشترك .

القاسم الانتخابي = عدد الناخبين / عدد النواب

٥٠٠/١٠٠٠,٠٠٠

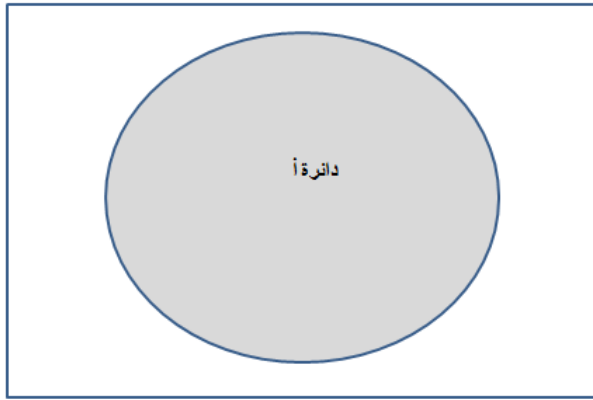
عدد الدوائر = عدد الناخبين / القاسم الانتخابي

وعدم الأخذ بهذا المعيار يترتب عليه اختلال التوازن بين الدوائر الانتخابية فيصبح هناك نائب نجح بعدد أصوات قوامها عشرة آلاف صوت وآخر نجح بعدد أصوات قوامها مائة ألف صوت وثالث تعين الحصول على أكثر من ذلك للفوز .

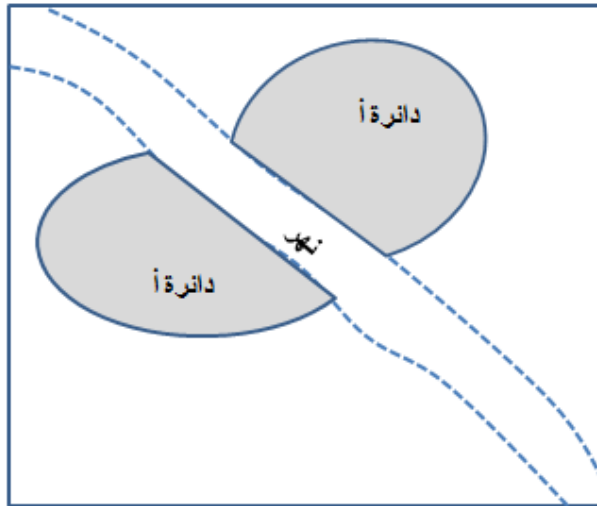
ولابد من التنبه إلى أن حجم السكان كمعيار للتقسيم يتميز بأنه يتغير فهو يزيد وينقص بمرور السنين من دائرة إلى أخرى بدخول ناخبين جدد وخروج ناخبين نتيجة الوفاة والهجرة خارج الدائرة لذلك لابد من إعادة التقسيم بشكل دوري وليس بشكل ثابت .

٤- العامل الإداري والظروف الجغرافية :- والمقصود بهذا المعيار أن تكون الدوائر الانتخابية متوافقة مع تقسيمات الدولة الإدارية بمعنى أن يتم الربط بين التقسيم الإداري للدولة وتقسيم دوائرها الانتخابية ، وعادة ما يؤخذ هذا المعيار بعين الاعتبار ، لأنه يراعي المشاعر المحلية للسكان فضلاً عن تمثيل الجماعات المتماسكة والقائمة على الجنس أو العشيرة أو غيرها من المصالح المشتركة ، ووفقاً لهذا العامل تكون حدود الدوائر الانتخابية متوافقة مع الحدود الإدارية داخل كل محافظة إلا أن هذا العامل لا يحقق العدالة لأن الوحدات الإدارية متباينة في عدد الناخبين داخلها .

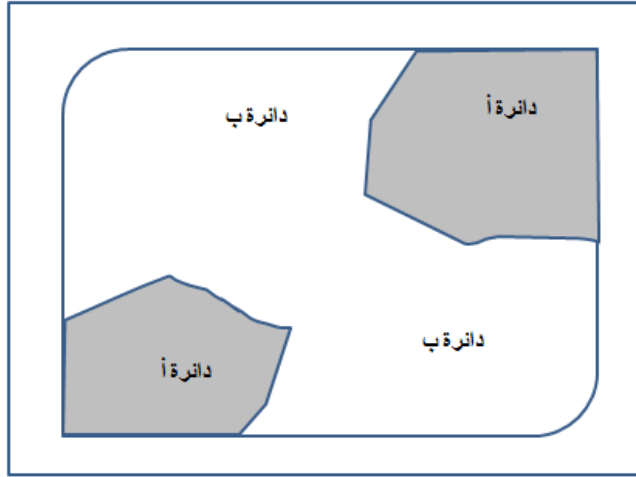
٥- عامل الجوار الجغرافي :- المقصود بهذا العامل هو الاتصال الجغرافي للدائرة فتكون الدائرة الانتخابية ملتصقة وجميع مناطقها مترابطة مع بعضها البعض بشبكة مواصلات الأمر الذي يسهل على المرشحين القيام بالدعاية الانتخابية ، أما إذا كانت الدائرة الانتخابية مجزأة فإن ذلك يؤدي لصعوبة وصول الناخبين إلى لجانب الانتخاب ، وكذلك صعوبة عمل الحملات الانتخابية للمرشحين . وينبغي عند تقسيم الدوائر الانتخابية مراعاة الظروف الجغرافية مثل التضاريس فلا داعي لأن تضم الدائرة الانتخابية محلات عمرانية على ضفتي نهر ليس بينهما كباري للعبور بسهولة .



دائرة متصلة



دائرة مجزأة بوسط جغرافي طبيعي



دائرة مجزأة بدائرة أخرى

٦- العامل الاجتماعي :- ينطبق هذا المعيار في المناطق ذات الطبيعة الخاصة حيث المناطق التي تسيطر عليها القبائل والعائلات حيث يتم ضم المناطق القبلية في دائرة معينة لتلافي حدوث خلافات وصراعات بين القبائل والعائلات في حالة إذا ما تم تشتيت كل قبيلة أو عائلة على أكثر من دائرة .

وبصفة عامة فإن عملية ترسيم الدوائر وتقسيمها تحتاج لمراجعة دورية وإعادة تقييم باستمرار ؛ حيث أن أعداد السكان والناخبين ليست ثابتة تتغير بالمواليد والوفيات والهجرة ودخول ناخبين جدد بلغوا السن القانوني ١٨ عامًا إلى قوائم الناخبين ، وهكذا هناك محلات عمرانية جديدة تنشأ لذلك لا بد من إعادة التقسيم وفقًا لهذه المستجدات لضمان التمثيل لجميع الناخبين بشكل عادل .

تتخذ الدوائر الانتخابية شكلين في حالة التدخل في تقسيمها لتحقيق مصالح معينة هما :-

١- سوء التقسيم Mal apportionment

وينتج هذا الشكل بسبب عدم تساوي عدد السكان أو عدد من يحق لهم التصويت بالدوائر الانتخابية ، وقد ينتج هذا الشكل لأسباب لا تتعلق بالتحيز والتلاعب في حدود الدوائر ،إنما لأسباب متعلقة بطبيعة التوزيع الجغرافي للسكان حيث وجود مناطق مكتظة بالسكان ، ومناطق أخرى مخلخلة سكانيًا مثل المناطق الصحراوية ، وقد يحدث سوء التقسيم بسبب التفاوتات عبر الزمن في معدلات النمو السكاني بين المناطق الجغرافية المختلفة ، أو من خلال تحركات السكان من منطقة جغرافية لأخرى .

وبذلك قد يحدث سوء التقسيم بشكل مقصود وبشكل غير مقصود وبالإمكان قياس سوء توزيع الناخبين على الدوائر بطرق عديدة :-

📊 قياس درجة التطرف :- أي نسبة الدائرة الكبرى إلى الدائرة الصغرى

٢ : ١ فإن كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ضعف الصوت في

الدائرة الأولى .

📊 قياس الانحراف :- حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بمتوسط حجم

الدوائر ، فإذا كان المتوسط ٥٠٠٠ وكانت كل الدوائر تضم ٥٠٠٠

يكون الانحراف صفراً ، ومن ثم لا يكون هناك جور في توزيع

الناخبين على الدوائر الانتخابية ، أما إذا كان الانحراف مختلفاً عن

ذلك فإن سوء توزيع الناخبين يكون حادثاً، وفي هذا السياق هناك مصطلح Reapportionment (إعادة التخصيص) ، ويقصد به العملية التي تتحرك بها الأحياء وفقاً لتغير أعداد سكانها ، وعلى هذا الأساس تصبح جميع الأحياء الانتخابية متقاربة ، وعلى سبيل المثال فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحصاء عام ٢٠٠٠ فقدت ولاية نيويورك اثنين من ممثليها بينما اكتسبت ولاية جورجيا ممثلين إضافيين .

٢- التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية Gerrymandering

ينسب مصطلح جريماندنغ إلى حاكم ولاية ماساشوستس الأمريكية ألبريدج جيرى Elbridge Gerry والذي قسم حدود الولاية لمصلحة حزبه في مطلع القرن التاسع عشر ١٨١٢م ، وبعد ذلك شاع استخدام المصطلح ، ويعرف هذا الشكل بأنه رسم حدود التصويت لأهداف غير عادلة لمحابة حزب على حزب آخر بتفتيت الكتل التصويتية لتحقيق أهداف غير ديمقراطية .

فسر جون ماكينزي John Mackenzie ظاهرة الجريماندنغ من خلال نظريته عنه حيث قال أن الجريماندنغ يعتمد على تنوع التوزيع الجغرافي للمصالح السياسية ، ويحدث في الانتخابات على اختلاف المناطق .

حزب أ %٤٠	حزب ب %٦٠

حزب (ب) يفوز بالمقعدين

حزب أ %٤٠	حزب ب %٦٠

كلا الحزبين (أ) - (ب) يفوز بمقعد

شكل يوضح مخطط الجريماندنغ الذي وضعه جون ماكينزي

وقد وضع جون ماكينزي رسم تخطيطي يوضح منطقة جغرافية وافترض أن السكان في غرب هذه المنطقة الجغرافية يمثلون ٤٠٪ من جملة السكان في المنطقة ككل وأنهم سيصوتون بأغلبية للحزب (أ) ، وأن السكان في شرق المنطقة يمثلون ٦٠٪ من إجمالي السكان وأنهم سيصوتون بأغلبية للحزب (ب) فإذا تم تقسيم المنطقة إلى نصفين متساويين شرقي وغربي فإن كل حزب سيفوز بمقعد واحد ، لكن لو أن حزب الأغلبية (ب) يتحكم في

عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لقام بتقسيم المنطقة إلى نصفين متساويين شمالاً وجنوباً ، وبذلك يتمكن من الفوز بكل المقاعد والحزب (أ) لا يفوز بأي مقعد .

الحزب الذي يسيطر على عملية تقسيم الدوائر يستطيع الحصول على أغلبية المقاعد ببساطة مع السماح لخصمه بالسيطرة في بعض المناطق التي ستضعف قوته فيها أو في جزء منها ، وتحليل التحيز في رسم الدوائر الانتخابية يحتاج إلى تطبيق قواعد القياس الكمي .
وبصفة عامة فإنه يمكن من خلال عدة طرق التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية :-

تشتيت الدوائر الانتخابية :- إذا كان أحد مرشحي المعارضة يتمتع في دائرته الانتخابية بتأييد ساحق ، وكانت دائرته الانتخابية تتحدد مع دائرة انتخابية للحزب المسيطر ، فقد يتم ترسيم الحدود باقتطاع جزء أو أجزاء من حدود تلك الدائرة ، وضمها إلى الدائرة المجاورة ، وذلك بهدف تقليص عدد المصوتين للمرشح المعارض ومن ثم ضياع أصوات مؤيديه الذين ألصقت مناطقهم بالدائرة الانتخابية الجديدة.

توسيع الدائرة الانتخابية :- ففي حالة تمركز الموطن الانتخابي للمعارض في منتصف الدائرة بشكل يصعب معه اقتطاع جزء منها وضمه إلى دائرة أخرى لا تحظى بتأييده فيتم توسيعها بضم قرى

ومراكز سكانية أخرى إليها بالشكل الذي يؤدي إلى عدم حصول

المرشح المعارض على الأصوات التي تؤهله للنجاح .

الطريقة التي ترسم بها الدائرة :- وذلك يجعلها شديدة الالتواء

والانثناء بحيث تصبح بشكل غير منتظم بهدف استيعاب جيوب القوة

للحزب الذي لا يتمتع بقوة ذاتية من دائرته .

الفصل السادس

جغرافية العمران

الفصل السادس

جغرافية العمران

مفهوم جغرافية العمران ومجال البحث فيها :

تعد جغرافية العمران فرعاً هاماً من فروع الجغرافيا البشرية وذلك لأن مراكز العمران البشرى هي انعكاس لعدة ظروف جغرافية متشابكة أسهمت في توزيع السكن والسكان ، ويعالج هذا العلم أنماط العمران في البيئات المختلفة سواء كان عمراناً ريفياً أو حضرياً ، أو عمراناً يجمع في ثناياه بين هذين النمطين

ورغم أن جغرافية العمران " Geography of Settlements " تنقسم الى فرعين رئيسيين هما جغرافية السكن الريفي " Geography of Rural Settlements " ، وجغرافية السكن الحضري – أو المدني " " Geography of Urban Settlements " ، فإن دراسة الفرع الأول لم يحظ باهتمام الجغرافيين إلا حديثاً جداً ومنذ ما يقرب من نصف قرن فقط – وبالتحديد في سنة ١٩٢٥ عندما قدم الباحث " ديمانجون Demangeon " أول بحث عن جغرافية السكن الريفي : مفهوم ومنهجاً ، وذلك ضمن الأبحاث التي قدمت الى المؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد في القاهرة في تلك السنة .

وتتناول جغرافية السكن الريفي بعض الموضوعات المرتبطة بالقرى من حيث ثباتها أو تغيرها والمؤثرات الجغرافية في توزيع القرى وأشكال هذا التوزيع ثم تتناول

بالتفصيل دراسة المسكن الريفي صفاته وخصائصه وارتباطه بظروف موضوع القرية ، وكذلك دراسة سكان الريف أنفسهم ومشكلاتهم وتوزيعهم وعلاقاتهم بالمراكز الحضرية الأخرى

أما جغرافية المدن – وهي الشق الثاني من جغرافيا العمران – فقد جاء الاهتمام بها مبكرا عن الاهتمام بجغرافية السكن الريفي – علماً بأن دراسة جغرافية المدن بمنهجها التقليدي ترجع الى أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن وخاصة في بعض المقالات التي درست مواقع المدن ومواضعها ، وخاصة في كتابات " فردريك راتزال " الجغرافي الألماني المشهور والذي يعد مؤسس الجغرافية البشرية في العصر الحديث . وعلى العموم فإن نسبة سكان المدن في العالم في الوقت الحاضر تتراوح بين ٢٥ - ٣٠ % من جملة سكانه في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة منذ قرن مضى قرابة ٣ % فقط ومعنى ذلك أن هذه النسبة قد تضاعفت حوالى عشر مرات خلال مائة عام .

وترتبط عملية النمو الحضري في العمران البشرى بزيادة أعداد البشر أنفسهم – ذلك الزيادة الذي نجم عن الزيادة الطبيعية للسكان – وكذلك الهجرة التي شهدتها قارات العالم الجديد وما أعقبها من استغلال لهذه القارات وتحول السكان الى انتاج الغذاء وتجارية بدلا من الاعتماد على الحرف المعاشية .

وتهتم جغرافية المدن (السكن الحضري) بدراسة ما يلي :

(أ) نشأة المدينة وتطورها والمراحل المختلفة التي مر بها هذا التطور والعوامل الرئيسية التي اسهمت في ذلك .

(ب) بيئة المدينة من حيث موقعها ومواضعها والمؤثر الجغرافية في امتدت محاورها وظروفها المناخية وخاصة المناخ المحلي .

(ج) سكان المدينة جغرافية وديموغرافيا : أى دراسة توزيع السكان على رقعة المدينة ومؤثرات هذا التوزيع ثم نمو السكان وتركيبهم العمرى النوعى والاقتصادى وغير ذلك من مظاهر التركيب الديموغرافى .

(د) التركب الوظيفى : وتقسيمها الى أحياء ذات صفات مشتركة وتحديد هذه الأحياء حسب وظيفتها الرئيسية .

(هـ) اقليم المدينة أى علاقتها ببيئتها المجاورة ومظاهر تأثير المدينة في هذه البيئة وتأثير البيئة فيها .

(و) تخطيط المدينة في المستقبل في ضوء عوامل النمو والتوسع .

ويرتبط بدراسة جغرافية المدن تحليل كثير من البيانات الإحصائية وإجراء دراسات حقلية والتعامل مع خرائط المدن الأصلية وخلق خرائط جديدة من واقع الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

وينبغى الإشارة في ختام هذه المقدمة أن وضع قواعد جغرافية المدن جاء في فترة حديثة جداً خاصة بعد الحربين العالميتين ، وكان للجغرافيين الفرنسيين دور كبير في ذلك - فبالإضافة الى دراسة " ديمانجون " لبليس سنة ١٩٣٣ - هناك دراسات أخرى هامة عن المدن والبلدان الفرنسية قام بها " بلانشار Blanchard " ونشرها في مجلة (الحياة الحضرية La Vie Urbane) سنة ١٩٢٢ - ويعد كتابه عن مدينة جرينوبل " Grenoble " سنة ١٩١١ بحثاً جديداً في الموقع العام للمدينة ولموضعها بالتفصيل وفي تطورها التاريخي ومركزها الحاضر ، وقد أنشأ في جرينوبل مدرسة علمية منظمة للبحث في الجغرافيا الحضرية " جغرافية المدن " .

العمران الريفي : يمكن تقسيم مراكز العمران الريفي الى نوعين رئيسيين هما :

١- المراكز العمرانية الريفية المؤقتة :

تعكس المراكز العمرانية ارتباط المركز البشري بالموارد المتاحة في البيئة المحلية ، ولذلك فإنها قد تكون مراكز عمرانية مؤقتة أو شبه دائمة أو دائمة ، ومن الطبيعي أن القرى الثابتة نتاج لتطور طويل ترتبط بتزايد الموارد الطبيعية وبعبرية الإنسان في الحصول على هذه الموارد وزيادتها ، ومن ناحية أخرى فإن المراكز المؤقتة ترتبط بالمجتمعات البدائية مثل جماعات القنص والرعاة وحتى بعض الزراع البدائيين المتنقلين ، ويبدو ذلك بوضوح في خيام العربان ومخيمات قرى الوطنيين المندمجة في شمال مثل قرى الانكا القديمة .

٢- المراكز العمرانية الريفية الثابتة :

من السهل تحديد تعريف المحلات العمرانية الريفية في ضوء وظيفة سكانها ، ومن هنا تختلف المحلة العمرانية الريفية تماماً عن المحلة الحضرية ذلك لأن القرية هي (ورشة Workskop) زراعية كبرى ويتحدد شكلها بنوع العمل الذي يمارسه سكانها وأساليب الزراعة والطريقة التي تستغل بها التربة .

أنواع المراكز العمرانية :

يرتبط إنشاء المراكز العمرانية الثابتة بمجموعة من العوامل الجغرافية لعل أهمها تزايد السكان في رقعة ما وثنائها توفير البيئة الصالحة لإنشاء هذه المراكز ، وعندما يتحقق ذلك فإنه يعطى الفرصة لإنتاج الغذاء بدرجة كافية في مساحة أصغر ، وهنا تحل الزراعة الكثيفة محل الزراعة الواسعة ، وفي نفس الوقت فإن المركز العمراني يصبح مركزاً ثابتاً ودائماً بالضرورة .

كذلك فإن هناك أسباب أخرى تجعل المحلات دائمة وغير متنقلة – ومنها محاولة التجمع في محلة عمرانية ثابتة لدرء الأخطار وتحقيق الأمن الجماعي ، وهناك أمثلة عديدة منها فعلاً ما حدث لبدو " التيدا Teadas " في إقليم البستي والذين كانوا أصلاً شعباً بدوياً متنقلاً دون مساكن دائمة ، وبعد أن تعرضوا لهجمات مستمرة من الطوارق تحولوا الى الزراعة بقدر ما تتيحه ظروف بيئتهم الصحراوية ، وأصبحت

محلاتهم العمرانية ثابتة ومستقرة - مع وجود بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي ترتبط بالبدو والترحال في نفس الوقت .

وهناك مثال آخر في الأراضي الموسمية في آسيا كما في الشام مثلاً التي عمرت بمعدل سكاني كبير وحدثت تغيرات كبيرة في الزراعة حيث تحولت من زراعة متنقلة الى زراعة كثيفة وكذلك المغول في وسط آسيا ، ولدى هذه الشعوب فإن المحلات العمرانية هي إحدى مظاهر الحياة وانعكاس لظروف البيئة المباشرة على التركيب الاجتماعي لهم ، لذا فإن هناك تماسكاً اجتماعياً قوياً بين جماعات الصيد والزراعة البدائية والرعي البدائي ، ويبدو ذلك في جماعات الاسكيمو في النطاق القطبي وكذلك لدى جماعات الهنود الحمر في أمريكا الشمالية وشعوب شرق سيبيريا ، ولعل في ظاهرة الانتقال الفصلي ، ما يدل على أن العمران غير مستقر حيث يشغل السكان المساكن بصفة غير دائمة ، بالرغم من أنها مساكن مبنية حيث يسكنوها في فصل الرعي في خلال جزء من السنة ، بينما على الجبال تكون المساكن الفصلية الأخرى على بعد عشرة أو عشرين أو ربما ثلاثين ميلاً من القرى الدائمة في الأودية السفلى .

وكذلك الحال لدى الزراع البدائيين الذين ينظفون مساحة من الأرض لزراعتها ، وعندما تقل خصوبة تربتها فإنهم يفضلون الانتقال بقريتهم الى موضع جديد عن البقاء في القرية الأصلية والعودة إليها ، ولذا تبدو المزرعة القديمة مهجورة ، وكذلك القرية التي كانت مركزاً عمرانياً للجماعة البشرية تبدو مهجورة هي الأخرى .

ولا تتم إزالة القرى عشوائياً - فيما عدا بعض القبائل البدائية جداً - بل يتم ذلك في دورة معتدلة ، ومن وقت لآخر تبني القرية في موضع سابق شغلته مركزاً عمرانية مرات عديدة من قبل ، ولا شك أن لذلك فائدة كبرى تتمثل في الاستفادة من بقايا القرية السابقة في إنشاء محلة عمرانية جديدة ، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتأقلم الزراعة المتنقلة مع العمران المبعثر كما في غابات الأمزون حيث يعيش الزراع المتنقلون في قرى ثابتة مع مساكن مبعثرة جنباً الى جنب ، وفي أعالي وادي نهر ريو برانكو فإن القبائل تتكون من عائلات صغيرة تعيش منفصلة في مجموعات صغيرة من كوخين أو ثلاثة وتتغير مواضع هذه الأكواخ كل سنتين أو ثلاثة ، كذلك فإن جماعات الأروكان الذين يحترفون الزراعة المتنقلة فيما بين وسط وجنوب شيلي يعيشون في مساكن مبعثرة للغاية حيث تتكون بيوتهم من الأغصان ولذلك فعند انتقالهم يأخذون معهم الإطار الرئيسي للمسكن فقط .

والشعوب البدائية التي تمارس الزراعة المتنقلة لديها مساحات واسعة من الأراضي يمكنهم أن يتبعوا دورة كل عدة سنوات بها ، ففي الزراعة المتنقلة تزال القرى عند الانتقال الى منطقة جديدة بعد إجهاد التربة في المنطقة الأصلية ، ولكن عندما يزايد السكان تصبح الأراضي التي يمارسون فيها الزراعة المتنقلة قليلة ويصبح إزالة القرى أمراً صعباً هو الآخر ومن ثم تصبح محلات عمرانية ثابتة .

وفي أفريقية كان للنظام القبلى أثره الكبير على نمط العمران الريفى ذلك لأن العمران كان مرتبطاً بسكنى أفراد القبلىة فى مجموعات عائلية ، ففى مناطق البانتو كان ذلك يأخذ شكل نوايات مبعثرة من الأكواخ على هيئة خلية النحل " Bee Hive Type " ذات جدران طينية وأسقف مخروطية من القش ، وغالباً ما تكون هذه المساكن بالقرب من الحقول ومن حظائر الماشية ، وفى أفريقية الزنجية الجنوبية تكون المساكن ذات جدران صلصالية بأسقف مستطيلة من القش أيضاً - حول تجمع مركزى - ويحيط بها أسوار من النباتات الشوكية لحماية السكان والحيوان ويعكس النمط السابق طبيعة الاقتصاد المعاشى وارتباطه بموارد المياه والدفاع والحماية المشتركة ، وفى بعض الأحيان قد يكون المركز العمرانى صغيراً لا يتعدى قرية صغيرة تتألف من أكواخ تسكنها أسرة واحدة ، وفى أحيان أخرى تتجمع هذه الأكواخ على هيئة بلدة متواضعة تأخذ فى النمو حول مسكن رئيس القبيلة .

ويبقى التأثير القبلى بدرجة كبيرة بين السكان المستقرين فى شمال أفريقية ، ولكن تبقى ظاهرة تركيز السكان الريفيين فى قرى كبيرة سائدة ، ففى وادى النيل والدلتا فى مصر تنتشر القرى ذات البيوت الطينية والسقف المسطحة فى نويات مركزية فى الأرض الزراعية وأسهمت فى نشأة هذه القرى عوامل متعددة أهمها المواضع حيث كانت تنشأ على تلال تعلو منسوب الفيضان - قبل التحكم فى مياه النيل منذ عهد محمد على فى النصف الأول من القرن الماضى ، وتبدو آخر مراحل الاستقرار فى

زراعة الأرز في آسيا الموسمية حيث يتطلب أيد عاملة كثيرة غالباً ما تكون مرتبطة بالحقول ، ومن ثم فإن زراعة الأرز كما يقول " بيريلو Perpillou " والتي تعد المرحلة النهائية فى التطور تعد أيضاً مادة لاحمة قوية (أسمنت لمجمعات القرية فى الشرق الأقصى) .

ويمكن تقسيم المحلات الريفية الثابتة الى نمطين رئيسيين هما :

أ – نمط القرية المندمجة

ب- نمط القرى المبعثرة .

أ- القرى المندمجة :

يرتبط هذا النمط بإنشاء المساكن الريفية فى بقعة واحدة مختلرة داخل الأراضى الزراعية ، وبالتالي تكون الأراضى المخصصة للمساكن مختلفة ومميزة تماماً عن الأراضى الزراعية وتبدو هذا النمط على الخرائط فى تجمعات واضحة وفى مواضع محددة تفصلها عن بعضها البعض أراضى وحقول زراعية ممتدة دون أى مساكن بها . وقد ارتبطت القرى المندمجة الشكل بالظروف البيئية الأصلية ، فالإنسان البدائى بمفرده غير قادر على درء أخطار الطبيعية وتكون الأسرة أو القبيلة أولى مراحل المجتمع وتسكن متقربة أو ربما متلاصقة طلباً للأمن ، وما أن تزايد أعداد القبيلة حتى تنتشر مساكنها فى مساحة أكبر حول النواة الأصلية للمحلة العمرانية

على أن العلاقات الأسرية ليست كافية لتفسير الاندماج الأولى في شكل المحلات العمرانية الريفية ، ففي شرق أوروبا تعيش المجموعات الأسرية في محلات عمرانية مبعثرة على هيئة (عزب) أو مجموعات من العزب - كذلك فقد تسكن القرية المندمجة لجماعات الموجي " Moqui " والزوني " Zuni " الهندية الحمراء - قبائل متعددة تصل الى ١٥ قبيلة تسكن قرابة المائة كوخ وليس هناك فصل بين القبائل بعضها البعض وتميل الجماعات البدائية الى التجمع في محلة واحدة لعدة اعتبارات منها تحقيق الأمن والحماية للجماعة من أخطار البيئة المجاورة وفوق ذلك التعاون في زراعة الأرض ، ومع ذلك فأن هناك محلات عمرانية لم يكن عنصر تحقيق الأمن السبب الرئيسي في نشأتها واندماجها ، ذلك لأن مواقع القرى في العصر الحجري الحديث كان يحدده موقع الأرض الخصبة والتي تسهل فلاحتها ، ومن ثم فإن موضع القرية البيئي هو المحور الرئيسي لاندماجها .

وتبدأ القرية في التضخم السكاني وبالتالي في اتساع رقعتها العمرانية وظهور توابع صغيرة لها أو قرى ترتبط بها وتسير في مراحل نموها السابقة مع تباين في ظروف الموضع بطبيعة الحال ، يمكن تتبع ذلك بسهولة بأسماء القرى الجديدة ، والتي غالباً ما تحمل أسماء معدلاً للقرية الأم ، وعلى ذلك فعندما يستقر نظام زراعي دائم تبدأ القرى المندمجة في الظهور ولعل في مصر مثل واضح على ذلك حيث يعيش ما يقرب من ٦٠ % من سكانها في قرى كبيرة أو متوسطة الحجم .

والقرية المصرية - خلية أولية - تكاد تمثل امتداد رأسياً للأرض السوداء الأفقية ، فجسمها من تربة مصر مباشرة كما تقوم دائماً على ربوة اصطناعية مرفوعة كالصحن المقلوب حماية من الفيضان ، وهي تكاد تكون نسخة مكررة منثورة بالآلاف في كل أرجاء الوادى وعلى صفحاته وأن اختلفت أحجاماً وأوضاعاً ، ويبدو من توزيع المراكز العمرانية في مصر وخاصة في الوادى أن توزع القرى يتحدد في النطاق المزروع على جانبي نهر النيل فقد أثر السكان بناء قراهم في نمط خطى ملحوظ عند الحد الشرقى من الوادى وذلك لأسباب منها ضيق الأرض الزراعية في الوادى بصفة عامة ، كذلك أرتبطت بنظام الري الحوضى الذى كان سائداً في معظم جهات الوجه القبلى قبل إنشاء السد العالى ، وبالتالي كانت الأراضى الزراعية تغرق بمياه فيضان النيل ومن ثم حرص السكان على بناء مساكنهم في مواضع تتميز بأنها أكثر ارتفاعاً لا تغرقها مياه الفيضان كذلك امتدت بعض العزب في شكل طولى على امتداد التربة الرئيسية.

والإضافة الى الشكل المندمج الذى يميز القرية ، فهناك قرى ذات شكل طولى ، ويوجد هذا النمط مرتبطاً بظروف الموضع كذلك ، ويسود هذا النوع في إقليم المدلاندى الإنجليزى وفي منطقة اللورين وحواف حوض بليس في فرنسا والقرية الإنجليزية من هذا النوع تمتد شريطاً على جانبي طريق رئيسى ، والمساكن على كلا جانبيه ، وكثير من هذه القرى الشريطية قديم وبعضها وبعضها حديث ، وقد يكون

نموها مرتبطاً بطريق النقل الأخرى مثل الأنهار التي تكون أساساً هاماً في نشأة القرى وامتدادها .

ب - القرى المبعثرة :

قد تكون المساكن في بعض الأحيان مبعثرة – دون نظام يربطها ، وغالباً ما تكون مساكن مفردة أو مجموعة صغيرة من المساكن ، والتي تبدو في النهاية على شكل نسيج معقد من القرى الصغيرة (العزب) والمزرع وغالباً ما يدل هذا التبعثر على علاقة قوية للغاية بين مكان السكن ومكان العمل حيث يوجد كل منزل وسط الحقول أو المزرعة الخاصة بمصاحبه .

ويؤدى التطور الاقتصاى الى تحديد أشكال القرى واتجاهها نحو التبعثر وليس الاندماج ، ولعل أول عامل مؤثر في ذلك هو نظام الملكية الزراعية حيث توجد القرى الصغيرة مرتبطة بالمزرع الكبيرة التي غالباً ما تكون مقرأً ذلك أن القرى المندمجة إذا كانت نتاجاً لتاريخ طويل في استغلال الأرض وترجع الى فترات قديمة ، فإن العمران المبعثر نتاج للعصر الحديث وللتغير في نمط الزراعة قرب مسكنها – وتميل الى الكبر والاتساع بالبعد عنها – وتلك سمة هامة تتميز بها القرى .

السكن الريفى:

هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن الإنسان قد استخدم في البداية أكثر أشكال البيئة المحيطة به اقتراباً لإقامة مسكنه ، ومنذ العصر الحجري القديم الأعلى ، نجد مساكن مبنية من الأخشاب والطين ، وبعضها يستغل انخفاض الأرض في صورة حفر طبيعة ليبنى فوقها المسكن ، ومنذ العصر الحجري الحديث ظهرت البيوت المبنية من الطين المقوى بالبوص أو من اللبن (الطوب غير المحروق) أو من الطوب ، كذلك شاع استخدام الحجارة في بناء المساكن سواء في بيوت الحضرة أو البيوت المقامة فوق سطح الأرض ، ومع ظهور البيوت المستقلة المبنية بأنواع الطوب المختلفة عند الزراعة تطورت أيضاً مساكن الرعاة حيث تكون مساكنهم متنقلة وبذلك ظهرت أنواع من الخيام المختلفة من خيام الشعر التي نعرفها عند البدو في الصحراء العربية الأفريقية الى خيام المغول والتركمان الضخمة المصنوعة من اللباد والتي تسمى " يورت Yurt " وهي أعظم مسكن متنقل من حيث المساحة والارتفاع والزينة المضافة إليها ، وهناك نظير لها – ولكن أصغر وهي الخيمة الجلدية عند بعض الهنود الحمر في أمريكا الشمالية وتسمى " تيبى Tipi " ومن الواضح أن المسكن الزراعي الريفي يكون نتاجاً للمواد الخام المحلية – فمساكن الريفيين في سهول الشرق الأوسط تصنع عادة من اللبن ، وأكواخ الزراعة البدائيين في النطاق المدارى الأفريقى تصنع من هيكل خشبى مغطى بالطين وهكذا ، وترتبط هذه المساكن بالوظيفة الاقتصادية الاجتماعية ، فمسكن الريفي عبارة عن مجمع يحتل القسم الأكبر

مخزن المحصول ومأوى الحيوان ومخزن الآلات والأدوات المستخدمة في الزراعة ، أما القسم الآخر الصغر فهو عبلة عن مأوى الأسرة .

نشأة المدن وتطورها

تعريف المدينة وأهمية دراستها :

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد للمدينة – وإن كانت المدينة كمظهر عمراني مألوف – يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء في شكلها المورفولوجي الخرجي أو في وظائفها أو حتى نموها وتطورها التاريخي ، ومع ذلك فليست هناك قاعدة محددة يمكن أن تحدد بواسطتها تعريف المدينة وإن كانت هناك آراء كثيرة قد قيلت في هذا الصدد .

وعلى العموم تتفق آراء الباحثين على أن المدينة هي مركز التركيز السكاني والعمل والترفيه ، كذلك تشترك هذه الآراء على أن هناك حداً أدنى للحجم السكاني الذي تعرف المدينة على أساسه وإن كانت الآراء قد اختلفت في ماهية هذا الحجم السكاني وعلى سبيل المثال يعد المركز العمراني في الولايات المتحدة مركزاً حضرياً (مدينة) إذا كان سكانه ٢٥٠٠٠ نسمة فأكثر بينما يرتفع هذا الرقم الى ٣٠٠٠٠ نسمة في اليابان مثلاً .

وعلى العموم فإن الحجم السكاني يعد عنصراً مشتركاً في كثير من الآراء التي قيلت في تعريف المدينة وهو بدوره متباين الى حد كبير بين الدول بعضها البعض كما ذكرنا آنفاً - بل يتفاوت التعريف في الدولة نفسها من فترة زمنية لأخرى - ففي الولايات المتحدة كانت المدينة في الفترة من سنة ١٨٨٠ - سنة ١٩٠٠ تعرف على أنها تلك المحلة العمرانية التي يسكنها أكثر من ٤٠٠٠ نسمة ولكن من سنة ١٩٠٠ اتخذت الرقم ٢٥٠٠ نسمة كحد أدنى لتصنيف المدن أما في فرنسا وألمانيا فإن المدن هي التي يزيد عدد السكان في كل منها على ٢٠٠٠ نسمة .

ولعل في اختلاف الدول العربية مثلاً في تعريف المدينة ما يدل على الفكرة السابقة ، ففي مصر يقتصر تعريف المدينة على الوظيفة الإدارية التي تؤديها فقط ولذا فإن المدن المصرية كما ورد في تعدادات السكان الأخيرة (١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦) هي عواصم المحافظات وعواصم المراكز وتسير سوريا على نفس التعريف ، والأردن يعتبر عدد السكان ١٠٠٠٠ نسمة حداً أدنى لتعريف المدن به ، ولذلك فإن اختلاف التعريف بين الدول يجعل من الصعب عقد مقارنات دولية لتحديد سكان الحضر بدقة ومع ذلك فإن هذه المقارنة يمكن أن تتم في ضوء التعريف المحلية المستخدمة لكل دولة .

وبالرغم من أن المدن تختلف فيما بينها اختلافاً جنرياً - حيث أن لكل مدينة شخصيتها كما يقال - فإن دراستها ذات أهمية للجغرافي ذلك لأنها تعد بيئة فريدة

بالرغم أنها تشغل مساحات ضئيلة ، ففي سنة ١٩٦٠ بلغت مساحة المناطق الحضرية في الولايات المتحدة والتي يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠٠ نسمة نحو ٢٥٤٦٤ ميلاً مربعاً ، أو نحو ٠,٧ % من جملة مساحة البلاد ، وفي هذه المساحة الضئيلة جداً يعيش ٩٦ مليون نسمة أو نحو ٥٤ % من سكان البلاد في سنة ١٩٦٠ . أما المدن الصغيرة التي يزيد سكان كل منها على ٢٥٠٠ نسمة الى أقل من ٢٥٠٠٠ نسمة فيسكنها ٢٩,٤ مليون نسمة .

وتختلف كثافة السكان بالمدن اختلافاً كبيراً ، فأكبر مدن العالم لندن وطوكيو ونيويورك يتراوح متوسط الكثافة السكانية بها بين ٢٤٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ نسمة في الميل المربع وتزيد الكثافة داخل المدن حتى تصل الى ٨٥٠٠٠ نسمة /ميل ٢ ، كما هي الحال في جزيرة مانهاتن في نيويورك ، ثم ما تلبث الكثافة أن تقل بالتدرج نحو الأطراف .

ويؤدى تراحم السكان بالمدن الى استغلال المناطق الفسيحة سواء فوق سطح الأرض أو تحت هذا السطح - وقد أدى ذلك الى ظاهرة ناطحات السحاب التي تميز شيكاغو ونيويورك مثلاً - والتي أدى نشاطها الحالى الى الضغط على وسائل المواصلات التي وجدت متنفساً لها في الأنفاق السفلية . وقد بدأت أولى مراحل الثورة الحضرية لدى المجتمعات الزراعية في مناطق السهول الفيضية في وادى النيل الأدنى وكذلك في القطاع الأدنى من دجلة والفرات وفي سهول نهر السند وفي هذه المناطق استقرت الحياة البشرية وقامت على دورات منتظمة لفيضانات الأنهار ، واستخدم

المحراث مما مكنها من إنتاج الغذاء بوفرة ، وقد ساعد فائض الغذاء لأول مرة على توفير الغذاء لإعداد كبيرة من السكان ليسوا مشترين في إنتاج الغذاء ذاته ، وتجمع هؤلاء السكان في تجمعات عمرانية يربطها نظامها الخاص لتوفير الخدمات المتعددة ومن هنا نشأت المراكز العسكرية والثقافية والإدارية القديمة على هيئة مدن صغيرة .
" Towns "

وكذلك الحال فى المدن التى ظهرت بعد ذلك مثل " انيانج Anyang " فى حوض الهوانجهو بالصين معتمدة على أساس زراعى ساهم فى إيجاد وفرة فى الغذاء نتجت عن الزراعة بالرى فى أراضي الهوانجهو الخصبة ، وقد أظهرت الأدلة الأركيولوجية فى العالم الجديد أن المدن المبكرة نشأت به على هذا الأساس الزراعى . وإذا صحت آراء العالم " ساور " عن موطن الزراعة وانتشرها فإن هذه المجتمعات الزراعية الحضرية تكون قد ظهرت منذ فترة تتراوح بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ سنة فى كل من الشرق الأوسط والصين .

وقد أظهرت الدلائل فى مواضع المدن القديمة فى الشرق الأوسط أنها كانت ذات حجم سكانى معقول ، فقد تراوح سكان المدن السومرية فيما بين ٧٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ نسمة ، كذلك فإن مدينة طيبة - أكبر عواصم مصر فى عصر الأسرات كانت تشغل مساحة كبيرة نواتها الأصلية القصر والكرنك الحالية ، ويعد الرقم

٨٠٠٠ نسمة الذى ذكره أحد كتاب البابليون يفوق أى رقم مروف عن أية مدينة قديمة أخرى .

المدن التجارية القديمة :

ظهرت بعد ذلك المدن التجارية القديمة منذ ما يقرب من ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد قبل عصر البرنز ، وأبرز أمثلتها " فيلاكوبى Phlakopi " على جزيرة " مليوس Milos " - أحد جزر بحر إيجه - التى أصبحت مركز لتجارة الزجاج ، وعلى ساحل الشام حيث نمت وأزدهرت بيبلوس (جبيل) التى اشتهرت بتجارة الأخشاب المتوفرة فى ظهيرها وتصديره الر مصر وبلدان شرق البحر المتوسط الأخرى ، وكذلك اشتهرت مدين كريت البحرية خاصة مع مصر ، وتبعتها فى ذلك ، وفى القرن السادس عشر قبل الميلاد عدة مدن يونانية وعلى ساحل الشام - فإن المدن الفينيقية مثل صور وصيدا نمت كمراكز تجارية هامة فى العالم الفينيقى .

والى جانب هذه المدن الساحلية التى اشتغلت بالتجارة قامت مدن داخلية تعرف بمدن القوافل ، وهذ كانت قليلة العدد تقع على أطراف الصحراء ، وتقوم كحلقة صلة بين مدن الساحل الفينيقى وبلدان الشرق الأوسط ، ومن مدن القوافل هذه مدينة " حلب Aleppo " ، و " دمشق Damascus " ، و " تدمر Palmyra " واستمدت هذه المدن ثروتها من التجارة مثلها فى ذلك مثل المدن الساحلية - ولكنها

تختلف بحاجتها من الغذاء والمواد الأولية (دمشق في سهل الغوطة الخصب ، وتدمر في واحة غنية) .

المدن اليونانية :

بدأت المدن في التزايد العددي منذ بداية الألفية الأولى للميلاد ، وفي خلال القرن الثامن والسابع قبل الميلاد كانت دولة المدينة اليونانية ظاهرة هامة في المظهر الحضري السياسى بها ، وبدأت في التوسع العمرانى بل وفي غزو أراضي أخرى ، ونتج عن ظروف البيئة الجغرافية لتلك المدن والتي تميزت بغلة الأراضي الزراعية حولها مما دفعها الى الخروج عن بيئاتها المحلية واستعمار مناطق أخرى .وعلى سبيل المثال – فقد أنشئت سيراكيوزوكوما Cuma " وغيرها من المستعمرات في إيطاليا وصقلية – في الفترة اليونانية المبكرة بين سنتى ٧٥٠ – ٧٠٠ قبل الميلاد ، ومن ثم استطاعت دولة المدينة اليونانية أن تمتد نفوذها على امتداد البحر المتوسط ، وفي سنة ٥٠٠ قبل الميلاد كانت الحياة الحضرية " La Vie Urbane " ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسى من أسبانيا غرباً حتى الجانج في الهند شرقاً .

وكان انعكاس ذلك على النمو الحضري ممثلاً في تضخيم المدن بالسكان ، وأوضح الأمثلة اننا في القرن الخامس قبل الميلاد فبالرغم من أن تقدير السكان للمدن القديمة يعد أمراً محفوفاً بالصعاب إلا أن سكان أثينا قدروا برقم يتراوح بين

١٠٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ نسمة ، كانت بلك من المدن الكبرى آنذاك تتضاءل الى جانبها كثير من المدن الأخرى صغيرة الحجم .

وقد ساعد التقدم في المواصلات والأسلحة على قيام وتوسيع الإمبراطورية الهلينية (اليونانية) - والتي ساعدت بدورها على الانتشار الحضري سواء بالتزايد في أحجام المدن القائمة أو بإنشاء مدن جديدة ، فحوالي سنة ٣٠٠ ق.م أنشأ الإسكندر المقدوني كثيراً من الطرق الجديدة في إمبراطوريته ، ووجد العملة السائدة ونشطت التجارة نشاطاً كبيراً انعكس بدوره على التطور الحضري وقد تطلبت مسئوليات الحكم والإدارة نمو مدن هامة قامت بهذا الدور مثل الإسكندرية في مصر التي تنبؤات مركز كبيراً في الفترة الإغريقية والرومانية من بعدها .

وبالرغم من تفكك الإمبراطورية الهلينية بعد وفاة الإسكندر الأكبر سنة ٣٢١ ق.م إلا أن الدفعة القوية للعمران الحضري أثنائها استمرت كذلك في عهد الإمبراطورية الرومانية حتى الإسكندرية بلغت مساحة رقعتها ٢٠٠ فداناً (٨٠٠ دونم) في سنة ١٠٠ ق.م ، وكذلك فقد استمر التخصص الإقليمي في الإنتاج الزراعي وأدى بدوره الى نمو التجارة والمدن في تلك الأقاليم التي كان النقل المائي متوفراً بها ، ولقد كانت كل المدن اليونانية في القرن الثالث ق.م تستورد القمح وتصدر الزيت والنبيد الى راضى ما بين النهرين وشمال سوريا وشمال البحر الأسود والدانوب الأدنى ، كذلك وصل نفوذها غرباً حتى قرطاجة وإيطاليا وصقلية .

المدن الرومانية :

بدأت الحياة الحضرية في الانتشار بصورة أوسع في عهد الإمبراطورية الرومانية التي توسعت بعد أن هزم الرومان اليونانيين في إيطاليا وصقلية والاستيلاء على مناطق كانت خاضعة لليونان بالإضافة الى مناطق أخرى في شمال غرب أوروبا ، وقد ظهرت المدن في شمال جبال الألب لأول مرة ، وأنشئت مدن في وادي الراين وفي إنجلترا ، وكذلك ، وكانت الوظائف الدفاعية والإدارية لهذه المدن تفوق الوظيفة التجارية ، ووجدت بعض منتجات هذه المدن طريقها عبر الإمبراطورية الرومانية وساعد على ذلك الطرق الرومانية الشهيرة في أوروبا وامتدادها في آسيا وأفريقية .

وقد أدت مظاهر التقدم الحضارى هذه الى نمو كبير لبعض المدن سواء كانت موانى أو مراكز إدارية وتجارية ، وتعطى التقديرات المعقولة رقماً لسكان روما في القرن الثانى الميلادى يصل الى ٢٠٠٠٠٠ نسمة ولبيزنطة في أواخر الإمبراطورية الرومانية الى ١٩٢٠٠٠ نسمة ، وكان معظم المدن بيه الحجم للمدن التي أنشأها اليونانيون ، وقد وصلت رقعة المدن الكيرة مثل لندن الرومانية الى مساحة بلغت ٣٠٠ فداناً وبسكان قدروا بحوالى ٣٠٠٠٠ نسمة .

ويرجع الفضل للرومان في إنشاء كثير من المدن الداخلية في أنحاء الإمبراطورية وكانت هذه المدن معسكرات للمحاربين القدماء الذين تزحوا من إيطاليا لتخفيف ضغط السكان على موارد الرزق ، وكان بعضها الآخر محلات للتجارة والصناع

وغيرهم قامت بجانب الحصون على حدود الإمبراطورية مثل " يورك " York " فى بريطانيا و " بلغراد " فى يوغسلافيا .

والى جانب هذه المدن الجديدة كانت هناك مدن سبقت قيام الإمبراطورية الرومانية وازدادت أهميتها بسبب التخصص التجارى ، مثل مدن البحر الأحمر المصرية والتي كان أهمها " أرسينوى " (مكان السويس الحالية) ، و " برنيس " فى موضعها الحالى – وكانت تستقبل التجارة من الشرق الأقصى ، كذلك زادت أهمية مدن القوافل على حافة الصحراء السورية مثل " تدمر " فى سوريا ، و " البطراء " فى الأردن بسبب وقوعها على طريق التجارة فى ذلك الوقت .

وكانت مدينة الإسكندرية أهم مدينة تجارية فى الإمبراطورية الرومانية – وكانت عاصمة لمصر آنذاك – تتجمع فيها الغلال التي كانت تحتاج إليها روما وكانت تنتقل الى الإسكندرية بواسطة نهر النيل وفروعه وقنواته ومن ثم يحملها أسطول تجارى الى روما ، ولم تقتصر وظيفة الإسكندرية على التجارة والحكم فقط ، بل كانت مركزاً ثقافياً وصناعياً كذلك .

وكان لسقوط الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى أثره فى انكماش الحياة المدنية ، فقد اختفى ذلك الاستقرار الذى أسسه الرومان وتقلصت التجارة ، وانكششت المدن فى حجمها وأهميتها بل وهجر السكان كثيراً من المدن الصغيرة فى شمال غرب أوروبا ، وفى حوض البحر المتوسط استمرت الحياة المدنية فى ظروف

محددة للغاية وخاصة في شرق البحر المتوسط ، حيث كان الاستقرار سائداً في عهد الإمبراطورية البيزنطية بنفس ملامح التحضر السابقة ، ولعل من أبرز الأمثلة مدينة الإسكندرية وبيزنطة رغم أنها لم يكونا في نفس الإزدهار السابق ، بل بزنطة قد احتلت مركز روما في أيام مجدها وكانت تشبهها في حجمها وثرواتها وقوتها البحرية

المدن الإسلامية :

وبعد ظهور بزنطة ببضعة قرون ظهر الإسلام وكون المسلمون إمبراطورية واسعة من الدولة البيزنطية وأزدهر العمران الحضري في ظل الدولة الإسلامية ، وظهرت مدن لعبت دوراً هاماً في نشر الثقافة وتقدم التجارة ، ويرجع هذا الازدهار الى عوامل مختلفة دينية وسياسية وحربية واجتماعية وتجارية ، ومن المدن الدينية التي أنشأها المسلمون فاس ، ومراكش ، والرباط ، والنجف ، وكربلاء ، وصارت لمكة والمدينة مكانة خاصة في قلوب كل المسلمين ، كذلك أنشئت مدن عسكرية مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان ، وظهرت العسكر ثم القطائع ثم القاهرة كعاصمة لمصر .

وعندما وصل العرب الى أسبانيا انشأوا كثيراً من المدن وأسهموا في إضافة الكثير للمدن الرومانية التي كانت قائمة بالفعل ، وتحكى مدينة قرطبة في أيام الأمويين (٧٥٦ - ١٠٠٢ ميلادية) مدى الحضرة العربية في ازدهار الحياة المدنية ، فقد كانت هذه المدينة مدى دور الحضرة العربية في ازدهار الحياة المدنية ، فقد كانت هذه

المدينة ذات حجم سكاني يصل الى نصف مليون نسمة - وتدنى عددهم اليوم ليصل الى ١٠٠٠٠٠ نسمة فقط .

المدن في العصور الوسطى:

كان انتعاش الحياة الحضرية في كثير من أجزاء أوروبا بطناً بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية كما لاحظنا ، فقد تبع انتشار المسيحية من الشرق الأوسط بين الكنيستين الغربية والشرقية تقسيم جغرافي للعالم الرومان الى قسمين وتركز النشاط الاقتصادي والسياسي للقسم الغربي اللاتيني في مدينة روما - أما القسم الشرقي البيزنطي فقد تركز في القسطنطينية .

وقد انهلت الإمبراطورية البيزنطية عندما انتشر الإسلام وسيطر المسلمون على شرق وجنوب البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي ، وأسهم العرب بجهدهم في نشر العمران المدني في المناطق التي سيطروا عليها ، وكانت أوروبا تعيش عصراً مظلماً " Dark Age " ولم تنشط التجارة فيها إلا في القرن الحادي عشر حيث بدأوا إعادة بناء كثير من المدن الرومانية في المواضع السابقة ، وأنشئت بذلك مدن حديثة ، وبدأت بعض القرى الكبيرة في ممارسة بعض الوظائف الحضرية . وفي القرن الثاني عشر أنشئ المزيد من المدن في مواضع جديدة وخاصة على أيدي الألمان الذين انتشروا وسط وشرق أوروبا وارتبطت هذه المواضع بإنشاء قلاع للسيطرة على المواقع الهامة .

كما كانت مراكز للتجارة المحلية والدفاع ، ولكن التزايد في أعداد المدن كان أبرز من التزايد في أحجامها في أوروبا العصور الوسطى وظلت هذه المدن محكومة بالمعادلة السابقة في نشأة المدن ، وهي العلاقة بين السكان والمواد المحلية ، ومن أمثلة ذلك نورميرج التي قدر سكانها بحوالى ٢٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٤٥٠ ، ولندن ذات الموقع الهام على نهر التيمز والتي بلغ سكانها ٤٠٠٠٠ نسمة سنة ١٣٥٠ ، وربما كان هذا هو عدد سكانها في العصر الروماني كذلك .

وفي بعض أقاليم أوروبا كانت الحياة الحضرية على ازدهار السابق فكان سكان فلورنسا في القرن الرابع عشر ٩٠٠٠٠ نسمة ، والبندقية ١٩٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٤٢٢ ، ويبدو أن سكان المدن الأخرى كانوا يعدون بالمئات وليس بالآلاف ، ولم تتجاوز أكبر مدينة حجماً ٥٠٠٠٠ نسمة ، ولكن المدن بدأت تزيد من هذا الحجم بعد القرن السادس عشر الميلادى وارتبط ذلك بالتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

وفي الأقاليم التي كانت التجارة نشطة بها – والنظام الاقطاعى أقل تأثيراً فإن المدن في معابر الطرق التجارية بدأت تتوسع توسعاً ملحوظاً ، وفي هذه المناطق بدأت المدن الكبرى في الظهور كعواصم سياسية لوحدات أكبر وما أن تحققت الوحدة القومية داخل هذا الإطار حتى تصبح العاصمة مركز جذب قوى لباقي السكان لتركز الخدمات بها مثل وجود المحاكم والمراكز الإدارية وقد شجع ذلك ظهور حرف

وصناعات يدوية لإنتاج السلع الترفيهية والكماليات وساعد عليها اتصال العاصمة
بأجزاء الدولة بطرق نقل مناسبة .

المدن في العصر الحديث :

عوامل النمو : يمكن أرجاع النمو الحضري الضخم في العالم في العصر الحديث الى
عدة عوامل ولكن أهمها على الأطلاق عاملان هما :

أ - الثورة الزراعية وتوفر الغذاء :

كان للثورة التي شهدتها العالم في العصر الحديث دور كبير في نمو المدن
القائمة وتضخمها ، وقد حدثت هذه الثورة في غرب أوروبا قبل أن تشهد الانقلاب
الصناعي والتجاري ، وقد تمثلت الثورة الزراعية في استخدام السماد وإدخال أنواع
جديدة من المحاصيل واستعمل البنور المنتقاة وتحسين أنواع الماشية بتربية
السلالات الجيدة واستخدام بعض الآلات المستحدثة، وقد أدى هذا التطور الزراعي
الكبير الى ازدياد غلة الأرض دون الاستعانة بمزيد من الأيدي العاملة في الوقت الذي
كان عدد السكان يزداد باستمرار ، وأدى ذلك الى البحث عن أعمال أخرى غير
الزراعية طالما أنها توفر الغذاء للجميع ودون نقص في المواد الغذائية ، واتجه جزء
كبير من السكان لسكنى المدن وانصرفهم عن العمل في الأرض الزراعية .وقد واكب

هذا التطور في الزراعة في غرب أوروبا اتساع مساحات الأراضي الزراعية في العالم بعد الخروج الأوربي الكبير الى أراضي العالم الجديد واستراليا ونيوزلنده وجنوب أفريقية .

وقد أدى ذلك كله - كما سبق القول - الى فائض زراعي وفير بدأ بدوره يكون أساساً هاماً للتجارة والتبادل التي اعتمدت هي الأخرى على تقدم وسائل النقل البحري والبري والتقدم في وسائل حفظ الطعام (بالتبريد) واستطاعت السفن أن تنقل الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية الى غرب أوروبا وجهات أخرى من العالم وقد أدت هذه الزيادة الضخمة في انتاج الغذاء وإمكان نقل الفائض منه الى المناطق البعيدة الى زيادة في عدد السكان الأوربيين خلال القرن التاسع عشر ، مما أدى بدوره الى ترايد أحكام المدن القائمة ترايداً كبيراً حيث أدى استخدام الآلة في الزراعة الى جعل أعداد كبيرة من العمال الزراعيين يتجهون نحو المدن بحثاً عن فرص العمل .

ب - الثورة الصناعية :

لم تكن الثورة الزراعية وحدها مسئولة عن زيادة عدد السكان المدن بل أدى الانقلاب الصناعي وظهور الآلة البخارية الى تركيز السكان في المدن ، وساعد على ذلك توطين الصناعة فيها حيث أصبحت مراكز جذب قوى لسكان الريف حيث الأجور العالية وفرص العمل المتوفرة ، وقد أدى ذلك الى ترايد سكان المدن على حساب الريف ، بل وأصبح ذلك سممة بارزة من سمات هذا العصر ليس في الأقطار المتقدمة وحدها بل وفي الدول النامية كذلك ، وقد ساعد على ذلك شرايين النقل بين المدن

والريف وخاصة خطوط السكك الحديدية التي أدت الى شرايين النقل بين المدن والريف وخاصة خطوط السكك الحديدية التي أدت الى نشر الصناعة وتقدمها ومن تحسين الأحوال الاقتصادية وتزايد عدد السكان في الريف والحضر وإن كانت المدن قد شهدت معدلات نمو عالية أكثر من الريف.

وقد أدت كل هذه العوامل الى نمو مدنى هائل في العالم الغربى قد نمت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بمعدل أسرع من أى وقت مضى وكان ذلك التوسع ملحوظاً بدرجة أكبر في الولايات المتحدة ، وهنا أنشئت شبكة من السكك الحديدية في شرق البلاد في الأربعينات من القرن الماضى ، وانتشرت باقى المراكز العمرانية بمعدل أسرع بعد ذلك في أمريكا الشمالية وخاصة على السواحل وعلى الأنهار الملاحية وعلى ضفاف البحيرات العظمى .

وتتعدد الأمثلة على النمو الحضرى الكبير في العالم مثلما يبدو في المدن الأوربية فقد تضاعف عدد سكان الحضر في إنجلترا وويلز في الفترة من ١٨٧١-١٩١١ من ١٤ الى ٢٨ مليون نسمة ، وفي نفس الفترة أرتفع سكان المدن في فرنسا من ١ مليون الى ١٧,٥ مليون نسمة ، فمدينة باريس مثلاً بلغ عدد سكانها ٥١٨.٠٠٠ نسمة في عهد نابليون الأول ، ولكن بعد ذلك بخمسين عاماً فقط تعدت المليون نسمة وذلك في سنة ١٨٦٠ ثم وصلت الى ٦,٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ ثم الى ٧,٨ مليون نسمة

سنة ١٩٦٠ وتبين الأرقام التالية والشكل الآتي أمثلة النمو الحضري الكبير في بعض مدن أوروبا والولايات المتحدة واليابان .

سنة ١٩٧٥	سنة ١٩٦٠	سنة ١٨٠٠	عدد السكان المدينة
١٣٠٠٠٠٠٠	١١٥٤٧٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	لندن
٨٧٠٠٠٠٠	٧٨١٠٠٠٠	٥٤٧٠٠٠	باريس
٩٠٠٠٠٠٠	٧٨٨٤٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	موسكو
١٦٢٠٠٠٠٠	١٤٧٥٩٠٠٠	٦٠٠٠٠	نيويورك
١٦٠٠٠٠٠٠	١٣٦٢٨٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	طوكيو - يوكوهاما

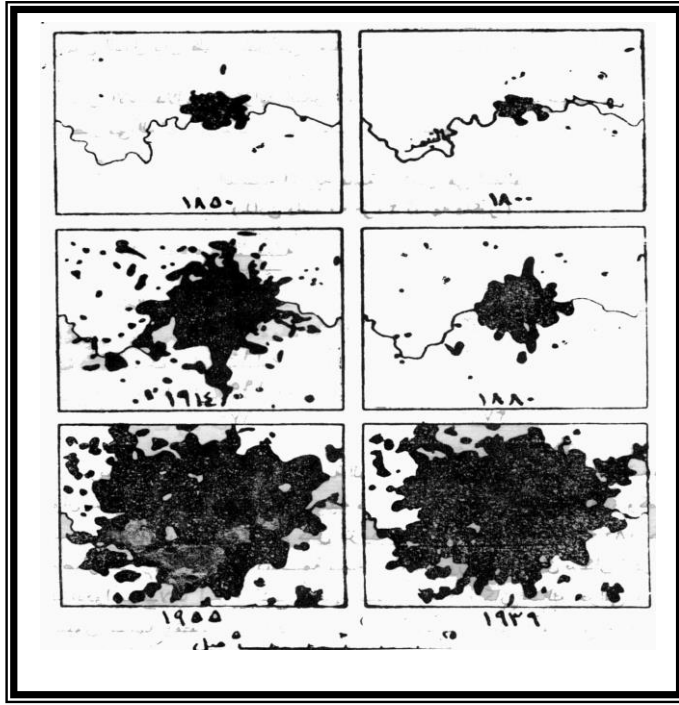
التضخم المدني في العصر الحديث ومظاهره :

سبق القول بأن النمو السكاني في المدن وتضخمها يعد من الظواهر الديموغرافية في العصر الحديث بل أن النمو المدني ترايد بسرعة ملموسة خلال ال ١٧٥ سنة الأخيرة أكثر من أي فترة زمنية سابقة في تاريخ البشرية ، وساعد على ذلك الانقلاب الصناعي والزراعي وما ترتب عليهما من نمو ضخيم فى حركة النقل والتجارة العالمية والتي أدت الى سهولة اتصال المدن بظهيرها والحصول على احتياجاتها من

أماكن أبعد مما كانت عليه من قبل حتى أنه لا يمكن القول بأن ظهير المدن في الوقت الحاضر يمتد ليشمل العالم بأسره .

ويمكن الاستدلال على ترايد النمو السكاني في المدن إذا تتبعنا نسبة سكان الحضر في العالم منذ سنة ١٨٠٠ حتى ١٩٧٠ كما تبين الأرقام .

ويبدو من هذه الأرقام أن نسبة السكان في المدن تتضاعف كل نصف قرن وأن سنة ١٩٥٠ سجلت أعلى نسبة بالمقارنة مع السنوات السابقة ، كما سبق القول فإن سكان العالم ككل ترايد بمعدل كبير منذ سنة ١٨٠٠ حتى وصلوا الى ٢٠٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ ، ورغم ذلك فإن سكان المدن قد ترايدوا بمعدلات أسرع بكثير ، ففي سنة ١٨٠٠ ، كان هناك حوالي ١٥,٦ مليون نسمة يقطنون مدنا ذات ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر ، وارتفع هذا الرقم ليصبح ٣١٣,٧ مليون في سنة ١٩٥٠ ، أي قدر الرقم الأصلي بنحو عشرين مرة ، وقد نجمت معظم الزيادة عن التدفق الهجرى نحو المدن الذى يتمثل فى الهجرة الريفية الحضرية وهى أكثر أنماط الهجرات ضخامة فى العصر الحديث.



شكل يوضح نمو مدينة لندن

وقد ارتبط بالنمو السكاني الحضري المرتفع تزايد في أحجام المدن القائمة والمستحدثة ، فقد كان بالعالم سنة ١٨٠٠ - أقل من ٥٠ مدينة فئة ١٠٠٠٠٠ نسمة فأكثر وارتفع هذا العدد الى ٩٠٠ مدينة في سنة ١٩٥٠ والى ١٣٠٠ في سنة ١٩٦٢ ، ويبدو أن معدل النمو الحضري أخذ في التزايد على مستوى العالم ككل ، وإذا استمر هذا الاتجاه بنفس المعدل فإن المدن ذات ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر ستحوى أكثر من ربع سكان العالم سنة ٢٠٠٠ وأكثر من النصف سنة ٢٠٥٠ ، وبديهي أن ذلك سيكون على حساب معدلات النمو في الريف ، ذلك أنه باستمرار الاتجاه نحو ميكنة الزراعة

ستقلل من أعداد الأيدي العاملة على الأرض الزراعية ومن ثم تزايد دوافع الهجرة نحو المدن باستمرار .

وتعد المدن المليونية نماذج مجسدة للنمو الحضري ، ولارجح الظن أن العالم لم يعرفها إلا منذ سنة ١٨٠٠ وذلك لأنها تعد طفرة حضارية في تاريخ البشرية ، ففي أوائل القرن التاسع عشر لم يكن بالعالم إلا مدينة مليونية وتزايد عددها حتى وصل إلى ١١ مدينة في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٥٠ مدينة في سنة ١٩٥٠ ثم قفز هذا العدد ليصل إلى ١٠٠ مدينة مليونية في سنة ١٩٧٠ ومن جملة هذا العدد هناك ٦٤ مدينة يربو حجم كل منها على مليوني نسمة .

وتتميز غالبية دول العالم النامي بالنمو السريع في جملة سكانها وبأن معدل تزايد سكان الحضري بها كبير بدرجة تفوق معدل النمو القومي ، ففي مصر مثلاً كان هناك ١,٩ مليون نسمة يعيشون في المدن سنة ١٨٩٧ - ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٢ مليون نسمة في سنة ١٩٦٦ وارتفعت بذلك نسبة سكان الحضري إلى جملة السكان من ٢٠% إلى ٤٠% بين هذين التاريخين ، ويبلغ معدل النمو السكاني في المدن المصرية حوالى ضعف مثيلة على مستوى القطر بأكمله ، وتكرر نفس الظاهرة في كثير من الدول النامية ، ففي البرازيل تزايدت المدن فئة ١٠٠٠٠٠ نسمة من ٦ مدن إلى ٣١ مدينة فيما بين سنتي ١٩٢٠ - ١٩٦٠ وارتفعت نسبة سكان هذه المدن من ٨,٧% إلى ١٨,٦% من جملة السكان في الدولة في هذين التاريخين على التوالي .

وتفاوتت دول العالم في توزيع نسبة سكان المدن بها ويرجع ذلك الى اختلاف أقاليم العالم في الأخذ بأسباب الحضرة واختلاف مقومات الحضرة ذاتها ، فتسود الحضرة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية بينما تسود الحضرة الزراعية في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، وبصفة عامة فإن الحياة المدنية تظهر في كل قطر بدرجات متفاوتة وإن كانت الدول الصناعية تحظى بالنسبة العالية (أكثر من ٤٠ %) بينما تقل النسبة عن ذلك كثيراً في الأقطار الزراعية.

وأن نظرة الى خريطة توزيع المدن الكبرى في العالم تبين لنا أن هناك أربعة مناطق تتركز فيها هذه المدن.

(أ) المناطق الوسطى من الشرق الأقصى خاصة فيما بين دائرتي عرض ٢٢ ، ٤٨ درجة شمالاً وتشمل اليابان والكوريتين وتايوان والصين .

(ب) شبه القارة الهندية، فيما بين دائرتي عرض ٨ - ٢٣٥ درجة شمالاً

(ج) أوروبا (بما فيها روسيا)، فيما بين دائرتي عرض ٤٠ - ٦٠ درجة شمالاً ويمكن أن نضيف إليها منطقة شمال أفريقية كذلك .

(د) وسط شرق أمريكا الشمالية بين دائرتي عرض ٣٦ - ٤٧ درجة شمالاً ، أى ذلك الإقليم الممتد بين مصب نهر سانت لورنس حتى غرب نطاق البحيرات العظمى ونطاق وسط الساحل الشرقي .

ظهور المدن العملاقة وتضخمها:

لا يتميز العصر الحديث بنمو سكان الحضر عامة فحسب، بل بنمو المدن نمواً كبيراً قفز بها الى مرتبة المدن العملاقة التي أطلق عليها " جوتمان J. Gottmann " ، و " الميجالوبوليس Megalopolis " .

وهي ذلك التجمع العمراني في اقليم كبير حيث تلتصق أطراف المدن بعضها ببعض وتتحول في النهاية الى مدينة عملاقة ولعل في شمال شرق الولايات المتحدة مثال واضح على ذلك، فرغم أن المسافة بين مدينتي فيلادلفيا ونيويورك تصل الى ٦٠ ميل وبين نيويورك وبوسطن من المدن الصغيرة فيما بينها وهي امتداد للمدينة الام في الواقع ، وهذه الطريقة ظهرت في شمال شرق الولايات المتحدة مجمعة ضخمة يعيش بها قرابة ٤٠ مليون نسمة

والمثال الآخر على الميجالوبولس أو المجمعات الحضرية العملاقة تبدو في اليابان فيما " أوزاكا Osaka " و " كوب Kobe " حيث توجد سلسلة من المدن المتصلة يبلغ عددها ٣٠ مدينة حول خليج أوزاكا وتتجه هذه الكتلة المدنية الضخمة الى الامتداد نحو الداخل . وتبدو هذه الظاهرة في غرب أوروبا بوضوح خاصة في إنجلترا وفي نطاق الروهر في ألمانيا وحول حوض بريس في فرنسا ، ويكفى أن نذكر أن مجمعة لندن الكبرى " Greater London " تضم ١٣ مليون نسمة وأن بريس الكبرى وحدها تضم

٨,٧ مليون نسمة كذلك ما يقرب من ١٧ % من سكان فرنسا ومجموعة طوكيو ١٦ مليون نسمة ومجموعة نيويورك وحدها تصل الى ١٦,٢ مليون نسمة سنة ١٩٧٥ .

المصادر والمراجع

١. أحمد على أسماعيل (١٩٩٥) الجغرافيا العامة موضوعات مختلرة، دارالثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢. حسن أبو سمور، على غانم (١٩٩٨) المدخل إلى علم الجغرافيا الطبيعية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٣. جودة حسنين جودة (٢٠٠٠) جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعمور المصري في المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٤. _ (٢٠٠٤) أسس الجغرافيا العامة، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
٥. فتحي عبد العزيز أبو راضي (١٩٩٨) مورفولوجية سطح الأرض، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٦. صلاح الدين بحيري (١٩٩٦) مبادئ الجغرافيا الطبيعية، دار الفكر، دمشق.
٧. طلعت محمد أحمد عبده، حورية محمد حسين جاد الله (٢٠٠٠) في أصول الجغرافيا العامة"الجغرافيا الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٨. طه عبد العليم رضوان (١٩٨٤) في الجغرافيا العامة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
٩. عبد الفتاح وهيبة (١٩٦٦) الجغرافيا البشرية وتطورها ومفهومها، منشورات جامعة بيروت العربية.
١٠. عبد المجيد رجب فوده وآخرون (د.ت) محاضرات في الجغرافيا العامة.
١١. على حسين الشلش وآخرون (١٩٧٨) جغرافية الأقاليم المناخية، مطابع جامعة بغداد، العراق.

١٢. فتحي محمد أبو عيانة، وفتحي عبد العزيز أبورأضي (د.ت) أسس علم الجغرافيا الطبيعية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٣. فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٩) دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية.
١٤. فتحي محمد مصلى (١٩٨٨) الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي ، مطابع الطوبجى التجريبية.
١٥. محمد خميس الزوكة (١٩٨٨) التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، دار المعرفة الجامعية.
١٦. محمد صبري محسوب (١٩٩٧) جيومورفولوجية الأشكال الأرضية، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٧. محمد صبري محسوب (٢٠٠٢) البيئة الطبيعية: خصائصها وتفاعل لإنسان معها، دار الفكر العربي.
١٨. محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون (١٩٨٧) جغرافية النقل في مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٩. يسري الجوهري (١٩٧٢) الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، الإسكندرية.
٢٠. السيد ، ياسر أحمد (٢٠٠٧): علم المساحة ، مكتبة بستان المعرفة ، كفر النوار.
٢١. أبوراضي، فتحي عبد العزيز (١٩٨٩) التوزيعات المكانية: دراسة في طرق الوصف الإحصائي وأساليب التحليل العددي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
٢٢. الجراش، محمد (٢٠٠٥) رسم الخرائط الجغرافية حاسوبياً ، دار المدني.
٢٣. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (١٤٢٥هـ) المدخل إلى المساحة.
٢٤. سطيحة ، محمد (١٩٧٢) الجغرافية العملية وقراءة الخرائط، دار النهضة، بيروت
٢٥. سلى ، ناصر (١٤٢٠هـ) مدخل إلى علم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية.

٢٦. سليم ، محمد صبري ، والشريعي ، أحمد (١٩٩٦) الخرائط الكنتورية: قراءة وتحليل ، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٧. الشريعي، أحمد(٢٠٠٢) الخرائط العملية نماذج وتطبيقات، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٨. العبادي، خضر(٢٠٠٢) مبادئ المساحة:مساقت الخريطة ،الدار العلمية الدولية.
٢٩. عبد الحكيم، صبحي، وماهر الليثي، (٢٠٠٥) علم الخرائط، مكتبة الأنجلو المصرية.
٣٠. عزيز، مكي، وفلاح أسود (١٩٧٢) الخرائط والجغرافيا العملية، مطبعة العاني، بغداد.
٣١. حميدة، فاطمة ابراهيم (١٩٩٨) ، مهلات الخرائط ، مكتبة النهضة المصرية .
٣٢. فتحي، محمد فريد (١٩٩٥) المساحة للجغرافيين: المساحة المستوية والتصويرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٣٣. مصطفى، أحمد (١٩٩٦) الخرائط الكنتورية: تفسيرها وقطاعاتها ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

- (1) Beazley, R., *The dawn of modern geography, 1897.*
- (2) Bruneges, J., *Human geography, London, 1928.*
- (3) Dickinson-Haworth, *making of geography, Oxford, 1934.*
- (4) Febre, L., *Geography introduction to history, London, 1925.*
- (5) Kimble, G.H.T., *Geography in the Middle Ages, London, 1963.*
- (6) Sample (E.), *Influence of Geographic environment, N.Y., 1911.*
- (7) Ththam. G., *Geography in the 19th century, In Geography in the twentieth century, edit by G. Taylor, London, 1951.*